المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
قسم الدراسات العسكرية و الاستراتيجية
تخصص:دراســـات إستراتيجيـة ودوليـــة

مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان:

التداعيات الأمنية الإقليمية للأزمة الليبية

إعداد الطالبة:
إحسان أمينة مرداس

إشراف الأستاذ:
عبد الحفيظ جبابلية

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذة تسعديت مسيح الدين.....رئيسا
الأستاذ عبد الحفيظ جبابلية.....مشرفا ومقررا
الأستاذ حكيم غريب.....مناقشا

السنة الجامعية: 2014/2013م

" رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

سورة البقرة رقم (286)

يارب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت

ولا أصاب باليأس اذا فشلت

بل ذكرني دائما ان الفشل هو التجربة التى تسبق النجاح.

إهداء خاص

أولا الحمد والشكر لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى من سخرا كل عمرهما وجهودهما لأجلنا؛

إلى من لا يمكن أن تحصي الأرقام فضائلهما؛

إلى من سعيا وشقيا لأنعم بالراحة والهناء؛

إلى من سهرا وحرصا على إتمام هذا العمل؛

إلى من لم يترددا في منحي وتوفير كل شئ لإتمامي دراستي؛

إلى من صبرا وعملا معي، من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما،

"أبي و أمي". أدامهما الله لي.

لكما مني كل شكري وتقديري و إفتخاري.أعتذر منكما لإزعاجكما.

إلى إخوتي أمين، سهام وخاصة "نور الإسلام"؛

إلى صديقتي "أختي" (; هاجر ، إلى زميلي "فتحي"؛

إلى الصديقة والزميلة "ميمونة " رحمها الله التي فارقتنا في نصف الطريق؛

إلى زملائي في تخصص دراسات إستراتيجية ودولية خاصة إلى "واضح وأيوب؛

إلى كل من ساعدني وشجعني على إتمام هذا العمل "وافي، أمينة "؛

إلى كل أصدقائي الذين وقفوا إلى جانبي.

شكر وتقدير

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير والإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العم و في تذليل ما واجهته من صعوبات و أخض بالذكر الأستاذ المشرف "جبابلية عبد الحفيظ" الذي حرص على إنهاء هذا العمل على أحسن وجه، الذي قدم يد المساعدة والعون، الذي لم يبخل بأي معلومة يتوجيهاته ونصائحة القيمة والمستمرة، الذي قدم كل ما بإستطاعته، شكر

إلى الأستاذ "حسام حمزة" الذي لم يبخل علي بجهده،بنصائحه بتوجيهاته المتواصلة.

إلى الأستاذ "زهير بوعمامة " الذي وقف بجانبي ومد لي يد المساعدة .

وعرفانا مني إلى الأستاذ "لخضاري منصور" الذي في كل مرة يوجهني وينصحني.

إلى الأستاذ "يوسف الصواني".

إحسان أمينة

قائمة المحتويات

العنوان .....الصفحة

قائمة المحتويات.....أ

قائمة الجداول.....د

قائمة الأشكال.....هـ

ملخص.....و

مقدمة.....01

الإطار المنهجي والمفهومي والنظري للدراسة.....03

الفصل الأول : دراسة في خلفيات وطبيعة الأزمة الليبية..... 18

المبحث الأول : سياق الأزمة الليبية.....20

المطلب الأول : السياق الداخلي للأزمة الليبية.....20

المطلب الثاني : السياق الإقليمي للأزمة الليبية.....31

المطلب الثالث : السياق الدولي للأزمة الليبية.....33

المبحث الثاني : مسار تطور الأزمة الليبية 36

المطلب الأول : الإرهاصات الأولى السلمية للأزمة الليبية.....36

المطلب الثاني : الأزمة الليبية من الاحتجاج السلمي إلى الصراع المسلح.....39

المطلب الثالث : تدويل الأزمة الليبية.....41

المبحث الثالث : المقاربات المطروحة لتسوية الأزمة الليبية.....43

المطلب الأول : الإتحاد الإفريقي والطرح السلمي للأزمة الليبية.....43

المطلب الثاني : جامعة الدول العربية والطرح العسكري للأزمة الليبية.....45

المطلب الثالث : مقاربة الأمم المتحدة العسكرية كحل للأزمة الليبية.....47

الفصل الثاني : التأثير الإقليمي للأزمة الليبية على مالي والجزائر.....51

المبحث الأول : الروابط الإقليمية لليبيا مع مالي والجزائر.....53

المطلب الأول: الارتباطات الجغرافية.....52

المطلب الثاني: الارتباطات الإثنية والقبلية 56

المطلب الثالث: الارتباطات الأمنية.....60

المبحث الثاني : إنتشار الأزمة من ليبيا إلى مالي.....66

المطلب الأول : السياق التاريخي لأزمة مالي.....66

المطلب الثاني : إنهيار نظام القذافي وتغذيته للتمرد في مالي.....72

المطلب الثالث : التدخل الفرنسي_الإفريقي كتسوية للأزمة في مالي.....75

المبحث الثالث : تحديات الأمن الوطني الجزائري في ظل الأزمة الليبية.....77

المطلب الأول : عقيدة الأمن الوطني الجزائري.....77

المطلب الثاني : التهديدات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري بعد إنهيار نظام القذافي.....78

المطلب الثالث : الآليات الأمنية الجزائرية لمواجهة مفرزات الازمة الليبية.....86

الفصل الثالث : تحديات وآفاق الوضع الليبي ومآلاته على مالي والجزائر 93

المبحث الأول : تحديات بناء دولة ليبيا.....95

المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية.....96

المطلب الثاني : التحديات الاقتصادية والاجتماعية.....102

المطلب الثالث : الدور الخارجي في إعادة بناء الدولة الليبية 105

المبحث الثاني : مستقبل الوضع الليبي وتأثيراته على مالي والجزائر.....107

المطلب الأول : سيناريو إستمرار تدهور الوضع في ليبيا 108

المطلب الثاني : سيناريو إستقرار الوضع في ليبيا.....112

المطلب الثالث : سيناريو تأزم الوضع في ليبيا.....119

الاستنتاجات.....127

قائمة الملاحق.....131

قائمة المراجع.....136

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل النمو الاقتصادي في ليبيا. GDP	25
02	إنتاج وإحتياط النفط في ليبيا	26
03	انتاج النفط في ليبيا في الفترة الممتدة (2000-2010)	26
04	مراتب ليبيا في مؤشرات التنمية البشرية في الفترة الممتدة من (1999-	26
05	معدل التعليم في ليبيا في الفترة الممتدة من (1984-2010)	30
06	عدد مستخدمي الأنترنت في ليبيا في الفترة الممتدة ما بين (2001-	37
07	كمية بعض العتاد والأسلحة التي تم الحجز عليها من طرف الجيش	80
08	مراتب فشل دولتي ليبيا ومالي	83
09	ميزانية الدفاع للجزائر في الفترة الممتدة من (2003–2012)	87

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	معدل البطالة في ليبيا مقارنة بدول أخرى.	27
02	خريطة توضح أهم مواقع تمركز القبائل في ليبيا.	29
03	خريطة تبين أهم الدول المستوردة للنفط الليبي	36
04	عدد الأسلحة المنتشرة مقابل عدد المقاتلين في سنة 2011	40
05	خريطة تمركز قبائل الطوارق	56
06	خريطة موضحة للروابط الإقليمية لليبيا مع مالي والجزائر	66
07	خريطة حركة الجريمة المنظمة في الساحل وإفريقيا الغربية	79
08	عدد الهجمات الإرهابية في المغرب العربي والساحل	81
09	مراتب فشل دولتي ليبيا ومالي	84
10	مستوى العنف في ليبيا من نوفمبر 2011 إلى أكتوبر 2013	109

ركزت هذه الدراسة على تحديد وإبراز التداعيات الأمنية الإقليمية للأزمة الليبية في الفترة الممتدة ما بين (2011-2014) وهدفت بالأساس إلى محاولة رصد طبيعة التغييرات التي أحدثتها الأزمة الليبية في بيئتها الأمنية الداخلية وتأثيراتها على البيئة الأمنية الإقليمية.

إستوجبت الضرورة البحثية، ولأجل فهم وتحليل طبيعة الأزمة في ليبيا، العودة إلى الخلفيات التاريخية والعوامل المغذية للأزمة الليبية بمختلف أبعادها الداخلية، الإقليمية والدولية. في صورتها الأولية،بدأت الأزمة في شكل احتجاجات ومظاهرات سلمية، مطالبة بإصلاحات في مختلف المجالات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية، لكن سرعان ما سلكت الأزمة منحى آخر نحو الصراع المسلح بين المحتجين والسلطة حين قرر القذافي عسكرة الإحتجاجات. وفي ظل تصاعد حدة القتال بين طرفي النزاع الداخلي وتصاعد مستويات العنف تدريجيا وارتفاع عدد القتلى أصدر مجلس الأمن قرارا يقضي بضرورة التدخل في ليبيا.

وبعد مقتل القذافي وسقوط نظامه الذي دام لأكثر من 42 سنة وتحرير ليبيا من قبضته، تأزم الوضع الأمني الداخلي بفعل تضافر عدة عوامل وفواعل ساهمت في انتشار إفرازات الأزمة إلى ما وراء الحدود الليبية وانتقالها إلى الجوار الإقليمي، فكانت الأزمة الليبية بذلك العامل الرئيس الذي غذى التمرد في شمال مالي، ومصدر الخوف والتهديد للأمن الوطني الجزائري.

أخيرا، تبقى ليبيا، منذ سقوط نظام القذافي وإلى الآن، تواجه تحديات جمة على كافة الأصعدة تقف كعقبات في طريقها لإعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار الداخلي سياسيا، أمنيا، إقتصاديا واجتماعيا. وبناءا على عدة مؤشرات ومعطيات تناولت الدراسة دراسة إستشرافية لمستقبل الوضع الليبي ومآلاته الإقليمية على مالي والجزائر.

الكلمات المفتاحية : الأمن الوطني، الأمن الإقليمي، الأزمة الليبية، التهديد.

This study focused on identifying and highlighting the regional security implications of the Libyan crisis between the period (2011-2014). It will mainly aime to monitor the nature of the changes caused by the Libyan crisis on its internal security and its impact on the regional environmental security.

In order to understand and analyze the nature of the Libyan crisis, we had to return to the historical background and the factors feeding the Libyan crisis in its various dimensions, internal, regional and international. The first picture of this crisis started in the form of a peaceful protests and demonstrations, demanding reforms in different domains, political, economic and social reforms but soon this protest got escalated and took another trend toward an armed conflict between protesters and the authority. When Kaddafi decided to to militarize the protests under the escalation of the violence and the rise of death numbers between the two parts, the Security Council made a decision allowing for military intervention in Libya.

After the death of Gaddafi and the fall of his regime, which lasted for more than 42 years, and the liberalization of Libya from his grip, the internal security situation became worst due to a combination of several factors and the actors who have contributed to the spread of crisis beyond the Libyan boarders to the regional neighbourhood, like the insurgency in the northern Mali. This replication of Libyan instability became a real source of fear and threat for Algerian national security.

Finally , Libya remains since the fall of Gaddafi regime till now, facing enormous challenges at many levels which represent a serious obstacles for rebuilding the state achieving internal stability politically, economically and socially. Based on many indices and data, this study will explore the future of Libyan situation on Mali and Algeria as well .

Key words : national Security, regional security, Libyan Crisis Security Threat.

Cette étude tente de définir et mettre en avant l'impacte sécuritaire régional de la crise libyenne durant la période qui s'étale entre 2011 et 2014. Et elle a pour objectif de découvrir la nature des changements opérés suite a la crise libyenne dans son environnement interne et régional.

Les dominateurs scientifiques de la recherche ont imposés un retour historique pour comprendre et analyser la crise en Libye. Comme cela a nécessité la prise en compte des déterminants internes et externes.

Dans son image primaire, la crise débuta sous forme de refus populaire et pacifiste implorant des reformes politique, économique et sociale. Cependant, dans un laps de temps, les contestations se sont transformées en affrontements armés entre les contestataires et le pouvoir kadhafite. Et dans le cadre de la montée meurtrière des contestations entre les antagonistes internes et la montée en puissance de la violence s'inscrit dans la résolution du conseil de sécurité des nations unis d'intervenir en Libye.

Suite à l'assassinat de MAMER EL KADHAFI et la chute de son système après 42 ans d'assise et la libération de la Libye. La situation s'est encore crispée d'avantage à cause de la présence de facteurs conflictuels qui ont augmenté la dispersion de la crise et ses résultantes comme son impact régional. Ce qui en a fait une crise touchant le Mali mais aussi menaçant la sécurité de l'Algérie.

En fin, la crise libyenne demeure, depuis la chute du système totalitaire,un enjeu régional multiple dans ses dimensions et dans la possibilité de construire un Etat nation et la garantie de la stabilité interne politique,sécuritaire, économique et sociale. Sur ce constat, l'étude propose une brève prospective de la future libyenne.

Les mots clés : Sécurité nationale, sécurité régionale, la crise libyenne menace.

مقدمـــة

إستولت حركية العلاقات الدولية على بعض المفاهيم التي تساعد على فهمها وتحليلها، من بين هذه المفاهيم مفهوم الأمن، فكل النظريات في مجال العلاقات الدولية باختلاف منطلقاتها وفرضياتها تجمع على أن الأمن هو هدف الدولة القومية الأسمى، قد تختلف هذه النظريات حول مفهوم الأمن ومضمونه وكيفية تحقيقه وحول كيفية الحفاظ عليه والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، لكنها في الوقت ذاته تلتقي في إعتبار الأمن علة وجود الدولة القومية وانشغالها الدائم.

وبالرغم من إجماع نظريات العلاقات الدولية على أن الأمن هو هدف الدولة القومية الأسمى إلا أنها لم تتفق حول مفهومه. هذا الأخير شهد تطورا وتحولا في منظومة العلاقات الدولية، فتبعا للتغييرات والتحولات العميقة التي شهدها النظام الدولي على إثر نهاية الحرب الباردة والتي مست العديد من الأطر المفاهيمية التي كانت سائدة خلال الحرب، تحول الأمن من مفهومه التقليدي الذي يركز على الأمن الدولاتي إلى مفهوم شامل ومتعدد الأبعاد. هذا التحول والتغير كان نتيجة التغير في طبيعة التهديدات الأمنية بفعل ظهور فواعل وعوامل جديدة في منظومة العلاقات الدولية أهمها بروز ظاهرة العولمة،فأضحت التهديدات الأمنية عابرة للحدود من الصعب حصرها والسيطرة عليها في النطاق الداخلي للدولة، فباتت تشكل مصدرا لتهديد أمن الدول المجاورة لها.

شهدت العديد من الدول العربية في أواخر سنة 2010 ومطلع سنة 2011 حراكات واحتجاجات شعبية طالبت بإصلاحات سياسية، اقتصادية واجتماعية، تمخض عن بعضها تنحي رؤساء دول وإسقاط أنظمة حكم قائمة. وقد تعرضت ليبيا ـ شأنها شأن العديد من الدول العربية ـ بدورها لتسونامي التغيير. ونظرا للمعاناة التي عاشها الليبيون تحت وطأة حكم القذافي لأكثر من أربعين سنة،إنطلقت موجة التغيير في ليبيا في بداية فيفيري 2011 متأثرة بنجاح التجربتين التونسية والمصرية في إسقاط نظام بن علي ومبارك سلميا.

حاول الشعب الليبي تغيير نظام القذافي عن طريق إحتجاجات ومظاهرات سلمية،لكن سرعان ما قام النظام السياسي الليبي بقمعها عسكريا. ونظرا لاستهداف كتائب القذافي للمدنيين وازدياد شدة قمع وبطش المعارضين له، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المعنون "بحماية المدنيين" القاضي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا والذي تجلى واقعيا في صورة تدخل عسكري. وقد تولى حلف شمال الأطلسي القيادة الكاملة للعمليات العسكرية المستهدفة لشخص القذافي، متجاوزا في ذلك حدود قرار مجلس الأمن القاضي بفرض الحظر الجوي وحماية المدنيين.

بعد تمكن الحلف الأطلسي من مساعدة الليبيين في تخليص ليبيا من قبضة القذافي ونظامه،شهدت ليبيا عدة إشكالات معقدة ومتشابكة قابلة للامتداد جغرافيا في محيطها الإقليمي وذلك بفعل وجود روابط وعوامل مشتركة.

أفضت الأحداث السابقة إلى وضع ليبي داخلي مضطرب في فترة ما بعد نظام القذافي يتراوح ما بين انهيار كلي للدولة، نظرا لأنها كانت مجسدة في شخص القذافي والذي بمجرد سقوطه إنهارت،وضعف السلطات الإنتقالية، فشكل هذا الوضع بيئة خصبة لانتشار الأسلحة ولظهور إشتباكات ذات طابع إثني قبلي، لنفاذية الحدود والانفلات أمني نظرا لتردي فاعلية الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها على التحكم في ميليشيات رفضت الانضواء تحت سيطرة السلطة المركزية. وقد فاقمت هذه البيئة من تعقيد وتشابك مستوى المخاطر والتهديدات على صعيد الإقليمين المغاربي والساحلي بفعل قابليتها للانتشار والامتداد مما شكل تهديدا خطيرا ومباشرا على المنطقة بصفة عامة وعلى أمن مالي والجزائر بصفة خاصة.

مدخل منهجي ومفهومي ونظري للدراسة

أولا : الإطار المنهجي للدراسة :

1. المشكلة البحثية :

شهدت ليبيا في مطلع سنة 2011، كغيرها من الدول العربية حراكا شعبيا عنيفا،فبعدما تمكن التونسيون من إسقاط نظام بن علي، وإنتقال شرارة التغيير إلى مصر وإسقاط نظام مبارك، إنتقلت عدوى التغيير إلى ليبيا، لكن مسار تطور الأزمة أخد مجرى آخر، إذ عمد القذافي على عسكرة الإحتجاجات الشعبية فأدى ذلك إلى إحداث إنفلات أمني داخلي خطير ذي أبعاد تجاوزت الإطار المحلي ليطال الدول المجاورة ويزيد من هشاشة الأوضاع ومضاعفة التهديدات الأمنية بالمنطقة، ومن هنا جاءت مشكلتنا البحثية المتمثلة في التساؤل التالي:

- كيف إنعكست الأزمة الليبية أمنيا على المنطقة، وماهي مفرزاتها على كل من مالي والجزائر؟

تندرج تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ماهي العوامل والأسباب المغدية للأزمة الليبية، وكيف واجهها المجتمع الدولي؟
- كيف ساهمت الأزمة الليبية في إحداث اللاإستقرار وتردي الأوضاع الأمنية، وماهي نتائجها على كل من مالي والجزائر؟
- كيف واجهت الدول مفرزات الأزمة الليبية، وماهي الآليات الأمنية التي إتخذتها الجزائر لمواجهة التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية؟
- ماهو واقع ومستقبل الوضع في ليبيا وتأثيراته إقليميا على مالي والجزائر؟

2. مجالات الدراسة :

تعالج هذه الدراسة موضوع التداعيات الأمنية الإقليمية للأزمة الليبية في المجالات التالية :

المجال المكاني : تنحصر دراستنا في تناول تداعيات الأزمة الليبية على كل من مالي والجزائر، فمالي بإعتبارها من أكثر الدول الإقليمية التي تأثرت بتردي الوضع الأمني الداخلي في ليبيا، و الجزائر بإعتبارها دولة تشترك في الحدود مع ليبيا.

المجال الزماني : أما الإطار الزماني للدراسة يتضح من خلال العنوان، تركز الدراسة على فترة من بداية الأزمة 2011 إلى جوان 2014، لكن لدراسة وفهم طبيعة الأزمة الليبية إستوجب علينا العودة إلى الجذور والعوامل التاريخية التي أدت إلى إنفجارها.

المجال الموضوعي : تم التركيز في دراستنا لموضوع التداعيات الأمنية الإقليمية للأزمة الليبية على الشق الأمني لمخرجات الأزمة، لكن عند دراستنا لطبيعة الأزمة فرض علينا العودة إلى الجوانب الأخرى :

السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية التي كان لها دور في تردي الأوضاع الأمنية واللاإستقرار في ليبيا وإنتقالها عبر الحدود.

3. أهمية الدراسة العلمية والعملية :

أهمية الدراسة العلمية :

تكمن الأهمية العلمية للموضوع في دراسة وتفسير التداعيات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية من خلال مقتربات ونظريات علمية، بمعنى إخضاعها إلى دراسة علمية أكاديمية من أجل فهم جذورها،طبيعتها وما تشكله من مخاطر تمس أمن وإستقرار الدول المجاورة.

وهذا ما يجعلنا نبحث عن طبيعة التغييرات والتطورات التي أحدثتها الأزمة الليبية،والتي ساهمت في زيادة مستوى التهديدات بالمنطقة بعد حدوث إنفلات أمني داخلي بسبب عدم قدرتها على إحتواء الأزمة داخليا وإمتداده خارج حدودها، وذلك بالإستعانة بالنظريات والدراسات الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال.

أهمية الدراسة العملية :

تنبثق أهمية الدراسة العملية من كون الموضوع يهتم بأحد المواضيع الهامة والراهنة في العلاقات الدولية والإقليمية ألا وهو موضوع الأمن لإرتباطه بمعاني حيوية تمس سيادة وإستقرار الدولة ومصالحها، من خلال دراستنا سنسلط الضوء على طبيعة التهديدات والتحديات التي أفرزتها الأزمة الليبية، وعلى السياقات المختلفة للأزمة التي تمثل محددات لهذه التهديدات وآفاقها المستقبلية.

إذ تعتبر التهديدات المنبثقة عن الأزمة الليبية معقدة ومتشابكة وتدخل فيها عدة فواعل ومتغيرات دولاتية، وهي بذلك تفرض تحديات معقدة وصعبة على الإستقرار والأمن بالمنطقة، حيث ساهمت الأزمة الليبية بإنفجار أزمة أمنية أخرى في المنطقة "الأزمة في مالي"، كما شكلت تهديدا خطيرا على الأمن الوطني الجزائري.

4. الفروض العلمية :

للإجابة على المشكلة البحثية تم تحديد الفرضيات التالية :

- كلما فشلت الدولة لإحتواء الأزمة زاد إنتشارها الخارجي.
- كلما زاد الإقتراب من مركز التهديد زادت نسبة المخاطر.
- كلما زاد مستوى التهديد زادت الحاجة إلى التكتل لمواجهة التهديدات المشتركة.
- كلما زاد مستوى العنف الداخلي زاد الإنتشار الخارجي.

5. المناهج و الإقترابات المستخدمة :

فرض علينا موضوع الدراسة الإعتماد على مقاربة منهجية مركبة تستند على مجموعة من المناهج والإقترابات تتمثل في :

- **منهج دراسة الحالة** : يركز منهج دراسة الحالة على البحث المتعمق لحالة محددة وجمع المعلومات المفصلة والدقيقة عنها، وتحليلها بطريقة معمقة وشاملة.[1] تم التطرق في هذه الدراسة إلى نموذجين **مالي والجزائر**، إذ ساهمت الأزمة الليبية في إنتشار أزمة في مالي، وهذه الأخيرة تعتبر من الإنعكاسات المباشرة لها، أما نموذج الجزائر بإعتبارها دولة مجاورة ليبيا وتشترك معها في الحدود، وهي بذلك تأثرت بما حدث في ليبيا، فتم جمع المعلومات الدقيقة والمفصلة وتحليلها بطريقة معمقة بهدف الإلمام بجميع ومختلف الجوانب.
- **المنهج المقارن** : يقصد بالمنهج المقارن تلك الطريقة العلمية التي تعتمد على المقارنة في تفسير الظواهر المتماثلة لإبراز أوجه الشبه والإختلاف فيما بينها وفق خطوات بحث معينة من أجل الوصول إلى العلمية بشأنها.[2]تم الإستعانة بهذا المنهج لمقارنة مستوى تأثير الأخطار والتهديدات التي نجمت عن الأوضاع الفوضوية التي شهدتها ليبيا بعد سقوط نظام القذافي، بمعنى مقارنة مستوى تأثير مفرزات الأزمة الليبية على كل من مالي والجزائر.
- **المنهج الإحصائي** : يقوم المنهج الإحصائي بجمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات وتبويبها وإستخلاص النتائج منها.[3]تم إستخدامه لتزويد الدراسة بمختلف الإحصائيات،المعطيات والبيانات الكمية،كإحصاء الموارد النفطية التي تزخر بها ليبيا، عدد النشاطات الإرهابية بالمنطقة، وغيرها.
- **الإقتراب التاريخي** : يقوم الإقتراب التاريخي على أساس دراسة أحداث الماضي وتفسيرها وتحليلها بهدف التوصل إلى نتائج عامة تساعدنا على تحليل أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.[4] لمعالجة المشكلة البحثية يفرض علينا العودة إلى بيانات، وقائع وأحداث تاريخية ماضية المتعلقة بالعودة إلى جذور الأزمة لفهم طبيعتها وأسباب إنفجارها، مسارها والتنبؤ بمستقبلها، وكذلك يستوجب العودة إلى دراسة طبيعة النظام السياسي، الأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية...
- **الإقتراب النظمي "النسقي"** : يستخدم هذا الإقتراب في دراسة النظم السياسية، المؤسسات المختلفة والجماعات، كما يستخدم في دراسة السياسة الخارجية والمنظمات الدولية، والنظم الإقليمية،[5] تم

---

[1] محمد عبيدات وآخرون، **منهجية البحث العلمي : القواعد والمراحل والتطبيقات** (الأردن : كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 1999)، ص.44،45.

[2] عبد الناصر جندلي، **تقنيات مناهج البحث في العلوم الإجتماعية والسياسية** (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص ص.168، 169.

[3] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات و الأدوات** (الجزائر: دار هومة،ط.5، 2007)، ص.92.

[4] معن خليل عمر، **الموضوعية والتحليل في البحث الإجتماعي** (بيروت : دار الأفاق الجديدة، 1983)، ص ص. 43، 45.

[5] شلبي، **مرجع سابق**، ص.143.

الإستعانة بهذا الإقتراب لدراسة كيفية تأثير التفاعلات بين الوحدات السياسية داخل إقليم ليبيا على العلاقات والنظم الإقليمية "مالي والجزائر"، كما تم إستخدامه في تحليل العلاقات الإقليمية في إطار النظام الإقليمي.

- **إقتراب القيادة :** يقوم هذا الإقتراب بالتركيز على شرح وتفسيير المحددات الشخصية، وكل ما يتعلق بصانع القرار وخصائص شخصيته، ودوافعه الذاتية، تصوراته، معتقداته، وإدراكه للبيئتين الداخلية والخارجية.[1] تم توظيفه في دراسة شخصية القذافي، كيفية توظيف وتطبيق معتقداته،تصوارته، إديولوجيته، في فتره حكمه على ليبيا (1969-2011)، وكذلك مدى تأثيرها في السياسة الخارجية الليبية.
- **مناهج الدراسات المستقبلية :** تم الإعتماد على تقنية السيناريو الذي يعرف على أنه وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى الوضع المستقبلي، وذلك إنطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع الإبتدائي المفترض.[2] تم الإستعانة بهذه التقنية لتتب بمستقبل الوضع الليبي ومآلاته الإقليمية.

ثانيا : مدخل مفهومي ونظري للدراسة.

1. الإطار المفهومي :

الأمن *:(Security)* : ورد الأمن في أسمى الكتب باللغة العربية **القرآن الكريم** فلعل أدق مفهوم للأمن هو ما ورد في قوله عز وجل : ﴿ فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعهم من جوع و آمنهم من خوف﴾ ومن هنا نؤكد أن الأمن ضد الخوف، كما جاء أيضا بمعنى الطمأنينة في قوله تعالى :﴿وليبدلهم من بعد إيمانهم أمنا﴾.[3]

الأصل اللغوي للأمن في اللغة العربية ورد في معجم الوسيط (أَمِنَ)،أَمناً و أَماناً وأمانة، أمنا إمنا، أمنةٌ : إطمأن و لم يخف فهو آمن، وأمنٌ وأمين، يقال لك الأمان:أي قد أمنتك، أمن البلد إطمأن فيه أهله وأمن الشر، ومنه سلم.[4] أما في معجم الرائد فورد الأمن:أَمِن،أمن،بمعنى الطمأنينة والسلم.[5] فنجد أن الأمن من خلال المعاجم اللغوية العربية هو نقيض الخوف.

---

[1] علي محمد البيومي، **دور الصفوة في إتخاذ القرار السياسي** (القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2004)، ص45،46.

[2] وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي** (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص.19 .

[3] رابعة بنت ناصر البياري، **الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والقضايا المعاصرة** (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية،2011)، ص ص. 25- 28.

[4] **المعجم الوسيط**، شوقي ضيف (القاهرة : مجمع اللغة العربية،ط.4، 2004)، ص. 28.

[5] **معجم الرائد**، مسعود جبران (بيروت : دار العلم للملايين، ط.4، 1996)، ص. 129.

أما الأصول اللاتينية للأمن يرجع أصل كلمة الأمن *Sécurité, Security* إلى أصلها الاتيني *Securitas/Securus* وهي تنقسم إلى جزئين *Sine, Sine*حيث تعني :بدون، أما *Cura* فتعني العناية ومنه الأمن يعني بدون عناية.[1]

أما في القواميس الغربية نجد *Le Grand Dictionnaire Encyclopédique XXI Siècle* ورد معنى *Sécurité:* بمعنى الثقة والطمأنينة، وهو حالة أو وضعية آمنة يكون فيها الخطر منعدم.[2] في القاموس الإنجليزي *Oxford* جاء بمعنيين : حيث أن الأمن هو شرط توفر بيئة آمنة للأفراد والمعنى الثاني ورد الأمن كوسيلة لتوفير بيئة آمنة.[3]

فالمعنى الأوسع لكلمة الأمن هو حالة شخص يعتبر نفسه غير مهدد بهذا الخطر أو ذاك، أو يظن أن لديه الوسائل للرد عليه إن تحول هذا الخطر ليصبح واقفا.[4]

التعريف الإصطلاحي : على عكس علماء اللغة الذين أجمعوا على إعطاء معنى واحد لمصطلح الأمن نجد تعدد معانيه لدى الباحثين، من بين أهم التعاريف :

يعرفه أبرز المتخصصين في الدراسات الأمنية **باري بوزان** *Barry buzan* بأنه : " العمل على التحرر من التهديد".[5]

أما **ألموند وولفر** *Almond wolfers* فيعرفه : بأنه "غياب أي تهديد تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم".[6]

أما **روبرت جاكسون** في كتابه **ميثاق العولمة** ميز بين الأمن الشخصي والأمن القومي،فالأول قيمة إنسانية أساسية لأنه شرط أو مطلب جوهري بالنسبة إلى أي وجود إنساني ناجح فهو يحرر الناس ويمكنهم من متابعة حياتهم بدون خوف، ويبقى الأمن الشخصي عازلا عن أشكال التهديد أو الخطر النابعة عن أناس آخرين، أما الأمن القومي فهو ينطوي على عزل البلد من الأخطار والتهديدات الخارجية، عن أشكال التهديد أو التدخل أو الإحتلال، أو أية مداخلة من جانب قوة أجنبية أو من قبل جماعات إرهابية".[7]

التعريف الإجرائي للأمن هو مجموعة من التدابير الكفيلة لحفظ النظام وضبط العلاقة بين الأفراد وهو عكس التهديد، سواءا كانت داخلية أم خارجية، وفي كل الجوانب السياسية، الإقتصادية

[1] حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**، مذكرة ماجيستر(جامعة باتنة : كلية العلوم السياسية،2010)، ص.19.
[2] **Le Grand Dictionnaire Encyclopédique XXI Siècle,** Philippe Auzou (paris : édition auzou, 2001), p. 1035.
[3] **http://www.oxforddictionaries.com**, (17/02/2014), 15 :40.
[4] **موسوعة الاستراتيجيا**، تيري دي مونيريال و جان كلين، ترجمة : علي محمد مقلد (بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2011)، ص.254.
[5] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري** (الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، 2005)، ص.13.
[6] Bjorn Moller, The **Concept Of Security : The Pros And Cons Of Expansion And Contraction** (Copenhagan : International Peace Research Institut, 2000), p.26.
[7] روبرت جاكسون، **ميثاق العولمة**، ترجمة : فضل جكتر (الرياض : مكتبة العبيكان، 2003)، ص ص. 339 – 342.

والإجتماعية، وأن تكون سليما من الآذى أي الحاجة إلى الإحساس بالأمن كقيمة إنسانية أساسية وشرطا مسبقا للعيش بشكل محترم.[1]

ب- مفهوم الأمن الوطني *National Security*: تعود جذور الأمن الوطني "القومي" إلى القرن السابع عشر وبضبط إلى معاهدة واستفاليا 1648، التي أسست لولادة الدولة القومية، وقد شاع إستخدامه في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، شكلت فترة الحرب الباردة إعادة صياغة هذا المصطلح طبقا للتغييرات التي شهدها النظام الدولي.

هذا المصطلح أثار جدل و خلاف ما بين الباحثين والممارسين لذلك تعددت تعاريفه،نظرياته ومقارباته إذ هناك عدة محاولات لتعريفه أهمها :

يعرفه **روبرت ماكنمارا** *Robert McNamara*بأنه :" ما تقوم به الدولة أو مجموعة من الدول بإجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية."[2]

أما **والتر ليبرمان** *Walter liberman*فيعرفه : " هو حماية ضد الأحداث التي يمكن أن تهدد حياة سكان تلك الدولة، وأن الدولة تكون آمنة عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب وتكون قادرة على حماية تلك المصالح".[3]

يمكن تعريف الأمن الوطني إجرائيا بأنه تأمين حماية المصالح الحيوية للدولة وكذلك تأمينها ضد الإعتداءات الخارجية، وهو أيضا غياب التهديدات والمخاطر.[4]

ج- مفهوم الأمن الإقليمي *regional security*: يعرف الأمن الإقليمي بأنه : "بأنه مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم."[5]

أما **باري بوزان** *Barry Buzan*يعرف الأمن الإقليمي ضمن **مركب الأمن** *(Security Complex)*لتسهيل التحليل الأمني في نطاق الإقليم، هو : " مجموعة دول ترتبط هواجسها الأمنية الأساسية إرتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لا من دولة بمعزل عن أمن الدول الأخرى، ويشمل مركب الأمن الإعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة،أما

[1] مارثن غريفيتش و تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (دبي : مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص.78.
[2] دياب موسى البداينة، **الأمن الوطني في عصر العولمة** (الرياض : جامعة نايف للعلوك الأمنية، 2011)، ص. 24.
[3] PrabhaKaran Paleri, **National Security,** (New Delhi : Tata McGraw- Hill, 2008), P.45.
[4] محسن بن عجمي بن عيسى، **الأمن و التنمية**، (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية،2011)، ص.16.
[5] سليمان عبد الله الحربي،" مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه و تهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19 (2008)، ص.19.

العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو يركز عادة على مستوى عالي من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر".[1]

تتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربع متغيرات :

- **الحدود** : التي تفرق المجمع الأمني الإقليمي عن بقية جيرانه.
- **البنية الفوضوية** : بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لابد أن يتشكل من إثنين أو أكثر من الوحدات المتنقلة ذاتيا.
- **القطبية** : التي تتضمن توزيع القوة بين الوحدات.
- **البناء الإجتماعي** : الذي يعطي أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.[2]

د- مفهوم المأزق الأمني : يعرفه **باري بوزان** "إحساس مجموعة ما بإنعدام الأمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم سيؤدي إلى المأزق الأمني المجتمعي الذي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها ثقافتها، دينها، عادتها و هويتها بشكل عام، و يرى **باري بوزان** أنه إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني فإن نتائجه تكون خطيرة وقد تمتد إلى التنافس على مورد نادرة أو إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية.[3]

أما ميلر *Müller* حسبه أن المأزق الأمني ينتج عن "غياب الأمن المجتمعي والذي يرتبط بدوره بقدرة المجموعة على الإستمرار مع المحافظة على خصوصياتها في سياق من الظروف المتغيرة والتهديدات القائمة أو الممكنة، ويتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسا بمكونات هويتها كاللغة، والدين، والهوية و العادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة".[4]

هـ- مفهوم الأمننة *Securitization*: ظهرت لأول مرة في أعمال **أول وايفر**، عرفها على أنها :" المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة."[5] و بذلك تصبح قضية ما تهديدا أمنيا متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني على أنها تشكل تهديدا وجوديا يتطلب إجراءات مستعجلة ويبرر الأعمال خارج الحدود الطبيعية للإجراء السياسي.

---

[1] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص.21، 22.

[2] سليم قسوم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجيستر (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام،2010)، ص.117.

[3] عادل زقاغ، "المعضلة الأمنية المجتمعية : خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة" ، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع.5 (جوان 2011)،ص.107.

[4] عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن –برنامج البحث في الأمن المجتمعي، في :
https://sites.google.com/site/bouibia1/bouibia-nab، (2014/02/08)، على الساعة: 23:58.

[5] سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص.120 .

أما *Jorg Monar* فيعرفها " هي الإنتقال من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع ومنزلة خاصة يصبح فيها لفاعل معين الشرعية المطلقة في إستخدام سلوكات فوق العادة في مواجهة التهديد". [1]

و- مفهوم التهديد الأمني *Security Threat*: ورد التعريف اللغوي للتهديد في معجم الوسيط : هدَدَه بمعنى أوعده وخوفه، والتهديد بمعنى التخويف، و التوعد بالعقوبة[2]. أما في معجم الرائد ورد:هدد،تهديدا هدده بمعنى توعده و أنذره بالعقوبة[3].

عرفه **ريتشارد أولمان** *Richard H.Ulman* في مقاله "إعادة تعريف الأمن الذي نشر في مجلة *International Security* سنة 1983 التهديد الأمني بأنه :"هو نشاط أو سلسلة أحداث تهدد بشكل كارثي، و خلال مدى زمني محدود نسبيا بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد بشكل جوهري بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها، سواءا كانت هذه الوحدات أفردا أم جماعات، مؤسسات".

أما تقرير التنمية البشرية لعام 1994 حدد أبرز خصائص ظاهرة التهديد الأمني في أنها " ذات صبغة عالمية تقتصر على دولة ما ومتداخلة، بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر،أو يفاقم من تداعياته السليبة، ولا يمكن التعامل معها بشكل جدري."[4]

أما إجرائيا يعرف التهديد الأمني بأنه : مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر،والتي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات، يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة.

توسع مفهوم التهديد الأمني بعد الحرب الباردة مع توسع مفهوم الأمن وبالتالي إتسع نطاق التهديدات الأمنية من التقليدية التي يكون مصدرها كيانا منظما ذات طبيعة سياسية أو يستهدف تحقيق غايات سياسية، إلى تهديدات غير تقليدية التي تشمل طيفا من المشكلات الإقتصادية أو البيئية،الصحية،الإجتماعية، والسياسية، والتي قد تنشأ ليس بشكل مقصود كن قبل كيان محدد لأهداف ذات طبيعة سياسية، ولمن قد تنشأ من مصادر شديدة التنوع ترتبط بمختلف مناحي الوجود الإنساني،حال تسبب أي من هذه المصادر بأي شكل من الأشكال في تهديد هذا الوجود أو جودته.[5]

---

[1] أحمد إيدابير، **التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي**، مذكرة ماجيستر (جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012)، ص.85.

[2] المعجم الوسيط، **مرجع سابق**، ص.967.

[3] معجم الرائد، **مرجع سابق**، ص.835.

[4] محسن، **مرجع سابق**، ص ص.84، 85.

[5] مالك عوني، **"**رهان الثورات ...تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**"**، **السياسة الدولية**، ع.186 (أكتوبر 2011)، ص ص.3، 4.

ي- مفهوم الأزمة *Crisis*: يرجع أصل كلمة أزمة إلى الجذور اليونانية، تشتق كلمة أزمة من الكلمة الإغريقية *krino*، التي تعني وسائل إدارة موضوع ما يتعلق بالقرار الحاسم والهام.أما إصطلاحا تعني الأزمة الحالة المتسمة بالخطر والترقب والقلق.[1]

تعرف الأزمة بأنها : "حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية، وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانيات، ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة"[2]

أما أري أفري *Ari Ofri* يعرف الأزمة بأنها : "حالة التغيير في المحيط الخارجي، والتي سوف تدرك في إطار وقت محدد مع إتخاد وضع معين لمواجهة التهديد، التي ستؤدي إلى تغيير حاسم أو فاصل".[3] أما شارل هرمان حدد عناصر الأزمة في ثلاث : وجود تهديد كبير، ضيق الوقت، المفاجأة[4]

أما التعريف الإجرائي للأزمة هي حالة مفاجئة ناتجة عن تغيير مفاجئ تسبب به كارثة أو حادثة أو طاريء مفاجيء يخلق حالة من التوتر والإحساس بالخطر، مما يهدد كيان الفرد والمجتمع والدولة.[5]

ثالثا : الإطار النظري :

أ- النظرية الواقعية :

حسب تصورات الفكر الواقعي للدراسات الأمنية أن الهدف الذي تسعى إليه الدول هو البقاء والإستمرار، فالمنظور الواقعي يركز على أمن الدولة القومية بمعنى أمن حدودها،سيادتها وإستقرارها بإعتبارها الفاعل المركزي وإن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية.[6]

إنطلق الواقعيون من إفتراض أن الدولة توجد في نظام يتميز بالفوضى لعدم وجود قواعد قانونية تحمي الدول، ولذلك تكون الدولة مضطرة للإعتماد على نفسها وبإستعمال كل الوسائل المتاحة بما فيها القوة العسكرية للحفاظ على بقاءها وأمنها ضد أي تهديد خارجي.[7]

يرتكز التصور الواقعي للأمن الدولاتي على :

- أن الدولة هي المرجعية الأساسية لموضوع الأمن، وهي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية.
- إن مصدر التهديد يكون مادي خارجي و تمثله الفواعل الأخرى وجوهره يحمل صفة عسكرية.

---

[1] Carsten Holbrad , **The Super Power And International Conflict** (London : The Macmillan Press, 1979), P. 17.

[2] شاكر محمود سعيد خالد عبد العزيز الحرفس، **مفاهيم أمنية** (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص. 135.

[3] Arie Ofri, "Crisis And Opportunity For Casting", **Journal Of Word Affaire,** N° 4 (1983), P.82.

[4] Jean Louis Dufour, **Un Siècle De Crises** (Paris : Internationales André Versaillé Editeur,2008), p. 18.

[5] علي بن هلول الرويلي، **الأزمات تعريفها و أسبابها** (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011)، ص. 04.

[6] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.18.

[7]Jean Jaques Roches, **Theorie Des Relations Internationales** (Paris : Montcherstien, 5 Eme Edition, 2004), p.23.

- تعتمد الدولة وبالإعتماد على نفسها الأسلوب العسكري في الرد على التهديدات المباشرة ولتحقيق هدفها الأسمى وهو بقاءها.[1]

الأمن وفقا لأنصار الإتجاه الواقعي كان مرادفا لوجود عدو خارجي تستدعي ضرورة البقاء هزمه أو منعه من بسط نفوذه بواسطة الأداة العسكرية. [2] وعموما فتحديد مفهوم الأمن وفق هذا الإتجاه الواقعي "التقليدي"، يعني حماية مصالح الدولة القومية من التهديدات الخارجية بإستعمال القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية وضمان إستمرار تحقيق تلك المصالح، وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانيات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة وإقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها.[3]

إذن ينحصر نطاق الأمن بالمعنى الواقعي في المعنى العسكري الذي يركز على إحتياجات البقاء و حماية الدولة، الحدود، الشعب، النظم والقيم ضد العدوان الخارجي،فالمشكلة العسكرية ماهي إلا الوجه الضيق للأمن.[4]

ب- مقاربة مدرسة كوبنهاجن :

تعتبر مدرسة كوبنهاجن من بين أهم الإسهامات الحديثة في مجال الأمن، حيث أعطت مفهوم ومضمون جديد للأمن، نتيجة التغييرات والتطورات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث ظهرت الحاجة لمراجعة مفهوم الأمن ليتعامل مع طبيعة التهديدات الجديدة.[5] إذ هناك ثلاث مواضيع أو مصطلحات طرحت من طرفها خلال مراجعتها لمفهوم الأمن : قطاعات الأمن، المركب الأمني،الأمننة.[6] الأمني،الأمننة.[6] يعتبر **باري بوزان** واخد من كبار المنظرين للأمن ضمن هذه المدرسة.

ركائز المقاربة الأمنية لمدرسة كوبنهاجن :

- إن مدرسة كوبنهاجن لم تلغي تماما فكرة أن الدولة هي المرجعية الأساسية للأمن. ولكن هناك مواضيع مرجعية أخرى كامنة تبرز بناءا على بروز ما يهددها، لذا تبنى **باري بوزان** في تحليله للقضايا والمواضيع الأمنية ثلاث مستويات للتحليل : الأفراد، الدول، النظام الدولي. [7]

[1] نبيل بوبيبة، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجيستر (جامعة الدول العربية : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2009)، ص.47.
[2] خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجيستر(جامعة باتنة : كلية الحقوق، 2008)، ص.84.
[3] مظلوم، **مرجع سابق**، ص.24.
[4] ذياب موسى، **مرجع سابق**، ص ص. 22- 24.
[5] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.24.
[6] James J. Hentz, **New And Critical Security And Regionalism** (England : Ashgate, 2003), p.09.
[7] Alan Collins, **Comtemporary Security Studies** (England : University Oxford, Third Edition, 2007), p p.73-77.

- إن مدرسة كوبنهاجن وسعت مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة (أمن مجتمعي، عسكري، سياسي، إقتصادي، بيئي، هوياتي...) وبتعميقها بإدخال موضوعات جديدة أو وحدات للتحليل مثل النظام الدولي،الإقليمي، المحلي، المجتمع، الأمة، الجماعة، الفرد.[1]
- كما وسعت طبيعة ومصادر التهديدات، ركزت على التهديدات الداخلية خاصة الصراعات العرقية والإثنية كتهديد مباشر للدولة، وبالتالي فمصدرها إما السلطة أو المجتمع.
- أما الوسائل الممكنة للتحقيق الأمن، تكون بإستعمال جميع وسائل الضغط لإلزام الأطراف المتنازعة على إيقاف العنف، والتركيز على الوسائل الدبلوماسية والتنمية الإقتصادية.[2]

مفهوم الأمن وفقا لهذه المدرسة ليس مفهوما ثابتا بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة بشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول إلى الحروب داخل الدول التي إصطلح على تسميتها بالنزاعات الإثنية، ومن هنا فالتدخل لحلها يستوجب إضفاء الطابع الأمني عليها، وبذلك أصبح الأمن يعني أمن الدولة وأمن المجتمع أي الإنتقال من الحفاظ على البقاء إلى حماية المجتمعات وخاصة المجتمعات الإثنية.[3]

فمفهوم الأمن المجتمعي يركز على الهوية أي قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التقليدية من لغة وثقافة، هوية و عادات، و أن أهم مصدرين لتهديد الأمن المجتمعي هما الهجرة و الصراع بين أبناء الإثنيات والعرقيات المختلفة.[4]

ج- مقاربة الأمن الإنساني :

برز هذا المفهوم في سياق التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة يتخد هذا المفهوم من الفرد وحدته الأساسية في التحليل بحيث يصبح محورا لأي سياسة أمنية أو إقتصادية أو سياسية هو أمن الأفراد، وذلك من خلال مراعاة الأبعاد الإنسانية للقرارات الإقتصادية والسياسية و العسكرية.

ركائز مقاربة الأمن الإنساني :

- يركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة التحليل الأساسية أي أن أي سياسة أمنية يجب أن يكون هدفها تحقيق أمن الأفراد.
- أن طبيعة مصدر التهديد للأمن الإنساني يمكن تقسيمها إلى نوعين : مصادر تهديد قد تنبع من داخل الدولة مثل النزاعات الإثنية، أما المصدر الثاني ينبع من داخل الدولة ذاتها ولكن لا تملك

[1] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.25 .
[2] بونبيبة، **مرجع سابق**، ص.49.
[3] زقاع، **مرجع سابق**، ص. 105.
[4] خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني، المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي** (الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009)، ص. 31.

الدولة القدرة على مواجهتها بمفردها مثل : التلوث البيئي، الإرهاب الدولي...[1] كما يمكن تصنيف تهديدات الأمن الإنساني إلى عسكرية كالحروب الداخلية، إنتشار الأسلحة الخفيفة...و إلى غير عسكرية كإنتهاك حقوق الإنسان، المجاعة...[2]

- أما الجهة المسؤولة عن تحقيق الأمن الإنساني، ففي ظل التحولات العالمية لم تعد الدولة قادرة بمفردها وبمؤسساتها على حماية الأفراد بل لابد من التعاون بين الدول، المنظمات الدولية،المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني.[3]
- يرتكز الأمن الإنساني على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى بالدرجة الأولى لتوفير حماية لصالح الشعوب.[4]

مفهوم الأمن وفق مقاربة الأمن الإنساني : يرجع أول إستخدام رسمي لمفهوم الأمن الإنساني لسنة 1944 إلى التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة *PNUD* حول التنمية البشرية، الذي يعرف الأمن الإنساني كمنظور جديد للتنمية والأمن متمحور حول الأنسان وحاجاته وكذلك حمايته من المخاطر المستعصية مثل المجاعة، المرض، القهر السياسي،الإنقطاع المفاجيء والضار لحاجات الإنسان اليومية كما حدد هذا التقرير أبعاده في: الأمن الإقتصادي، الغدائي، الصحي، البيئي، المجتمعي وكذا السياسي.[5]

من خلال تطرقنا لأهم المدارس والنظريات الأمنية نستنتج أنه سيطر الفكر الواقعي على مفهوم الأمن خلال فترة ماقبل الحرب الباردة، حيث كان سائدا المفهوم التقليدي الذي يركز على الدولة كفاعل وحيد لموضوع الأمن، أما في ظل الحرب الباردة ونتيجة للعديد من التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية إنعكست في بروز مجموعة من المفاهيم الأمنية التي برزت خارج نطاق المنظومة الوستفالية فأحدثت جدلا أكاديميا حول طبيعة ومكونات الأمن،تبلور في محاولة توسيع وتعميق المفهوم التقليدي نظرا لتغير طبيعة التهديدات من دولاتية إلى غير دولاتية. أما في فترة ما بعد الحرب الباردة خلقت مفاهيم جديدة للأمن حيث طرحت مجموعة من الدراسات مفهوم الأمن الإنساني الذي يركز على الفرد كوحدة للتحليل بدلا من الدولة.

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.77، 78.
[2] بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.29.
[3] أمين، **مرجع سابق**، ص.79.
[4] حمزة، **مرجع سابق**، ص.42.
[5] Monfida Goncha et autres, **La Sécurité Humaine Approches Et Défis** (Paris : Secteur Des Siences Sociales Et Humaines, 2009), p.03.

تبرير هيكلة الدراسة:

تم تناول هذه الدراسة وفق خطة منهجية مشكلة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، حيث تم التطرق في المقدمة إلى الشق المنهجي والمفاهيمي والنظري متضمنا المشكلة البحثية، مجالات الدراسة،أهمية الدراسة العلمية والعملية والفروض العلمية، كما تم التطرق في هذا الشق لأهم المناهج والإقترابات التي تم الإستعانة بها في الدراسة، وأهم المفاهيم والنظريات.

تم تقسييم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول وكل فصل تم تفكيكه إلى مجموعة من المباحث والمطالب، إرتأينا تخصيص الفصل الأول لدراسة خلفيات وطبيعة الأزمة الليبية من أجل فهم جذورها والعوامل المغدية لها ومسارها وأهم المحطات التي مرت بها، فقسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث،إنطلقنا من تحديد سياق الأزمة الليبية وتحليل مختلف خلفياتها وأبعادها الداخلية، الإقليمية والدولية، ودورها في تفجير أزمة 17 فيفيري 2011، أما المبحث الثاني فخصص لتتبع مسار تطور الأزمة الليبية، بدءا من مرحلة إنطلاقة الشرارة الأولى على شكل إحتجاجات ومظاهرات سلمية فتحولها من مرحلة الإحتجاج السلمي إلى مرحلة الصراع المسلح عندما قرر القذافي عسكرة الأزمة، وصولا إلى مرحلة تدويلها. وفي آخر هذا الفصل تم التطرق للمقاربات الدولية التي تم طرحها لتسوية الأزمة الليبية، ودور التذخل الدولي في القضاء على القذافي.

أما في الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة تأثير ومخرجات الأزمة الليبية إقليميا على كل من مالي والجزائر، فإرتأينا في المبحث الأول لابد من دراسة وتحليل التفاعل والروابط الإقليمية لليبيا مع مالي والجزائر ثم بعد ذلك إنتقلنا في دراسة أبرز مفرزات الأزمة اليبية على مالي والجزائر، فتم الحديث في المبحث الثاني عن إنتشار الأزمة من ليبيا إلى مالي بعد إنهيار نظام القذافي، فشرعنا في هذا المبحث بدراسة السياق التاريخي للأزمة في مالي، ثم أثر سقوط نظام القذافي في تغدية التمرد في شمال مالي إنتهاءا بالتطرق للتدخل الفرنسي لتسوية الأزمة، وبعد ذلك إنتقلنا بالدراسة والتحليل لأنماط المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري بعد سقوط نظام القذافي، فتحدثنا في المطلب الأول عن العقيدة الأمنية الجزائرية والعوامل المحددة لها، ثم بينا في المطلب الثاني أثر إنهيار نظام القذافي ع تعقيد وتشابك مختلف المخاطر والتهديدات للأمن الوطني الجزائري لنتهي في هذا المبحث بدراسة الآليات التي إتخدتها الجزائر لمواجهة مفرزات الأزمة الليبية.

إرتأينا التطرق في الفصل الثالث لدراسة واقع وآفاق الأزمة في ليبيا في المرحلة الإنتقالية ومآلاتها المستقبلية على كل من مالي والجزائر، فنظرا لتفاقم الوضع الداخلي الليبي وإستمرار تأثيرات الأزمة الليبية إقليميا، خصصنا المبحث الأول من هذا الفصل لتطرق لأهم التحديات التي تواجه ليبيا في

المرحلة الإنتقالية في إعادة بناء الدولة الليبية و في إعادة تحقيق الإستقرار الأمني، السياسي، الإقتصادي والإجتماعي، كما بينا في هذا المبحث لدور الأطراف الخارجية في مساعدة ليبيا في إعادة بناء الدولة.

ليختتم هذا الفصل بمحاولة إستشراف مستقبل دولة ليبيا ووضعها الداخلي وتأثيرات هذا الوضع مستقبلا على مالي والجزائر، من خلال إستخدام تقنية السيناريوهات لرصد أهم الإتجاهات التي سيتخدها تطور الوضع الليبي مستقبلا، وذلك من خلال الإستناد على قاعدة من المتغيرات، المؤشرات والبيانات الكمية والكيفية، وبالإعتماد على تقنية السيناريوهات قمنا بتقسييم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية بمعنى ثلاث سيناريوهات ،ففي المطلب الأول خصص لسيناريو الإتجاهي الذي يركز على إستمرار تدهور الوضع الليبي، أما الثاني فتناول السيناريو الإصلاحي الذي يقوم على إستقرار الوضع الليبي،لنصل أخيرا في المطلب الثالث تناول السيناريو الثوري الذي يقوم على تأزم وتعقيد الوضع الليبي مستقبلا، وقمنا بدراسة إنعكاس كل سيناريو إقليميا على مالي والجزائر.

الفصل الأول :

خلفيات وطبيعة الأزمة الليبية

إن الذي أوقد الحراك الشعبي في ليبيا هو التراكم الطويل خلال 42 سنة من المقاومة السياسية وممارسات النظام التعسفية، ونتيجة للأوضاع الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية المتدنية، "شعب فقير في بلد غني" بالإضافة إلى تأثيرات نظرية الدومينو لما كان يجري في تونس ومصر، مما مكن الشعب الليبي من كسر حاجز الصمت والخوف، كما كان للبيئة الدولية أثر كبير في تعقيد الازمة الليبية ودور في إنضاج الظروف المناسبة للتغيير.

إنطلقت شرارة الأزمة في ليبيا يوم 17 فيفري 2011، على شكل إحتجاجات ومظاهرات سلمية،لكن سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح بعد قمع نظام القذافي للمظاهرات عسكريا.

ومع تصاعد شدة الإقتتال ما بين قوات نظام القذافي وقوات المعارضة، وإستمرار القذافي في بطش المتظاهرين وقمعهم، تحركت جامعة الدول العربية بشكل فاعل وطالبت من مجلس الأمن بإستصدار قرار لحماية المدنيين وهو ما شكل عاملا ومنعطفا حاسما لإتخاد قرار للتدخل العسكري كتسوية للأزمة في ليبيا.

المبحث الاول : سياق الأزمة الليبية

المطلب الأول: السياق الداخلي للأزمة الليبية

تعرضت ليبيا لموجة إحتجاجات الغضب الشعبي كغيرها من الدول العربية. وتمخضت الأزمة الليبية عن مجموعة من المحددات السياسية، الأمنية، الإقتصادية الإجتماعية والثقافية، داخل المجتمع الليبي التي دفعت الشعب للإحتجاج والتظاهر.

أولا : الأوضاع السياسية والأمنية

فيما يتعلق **طبيعة النظام السياسي**، فإن ليبيا تتميز بخصوصية نظامها السياسي الذي يتمحور في شخص القذافي، إذ هناك علاقة مباشرة بين شخصية القذافي والدولة الليبية[1]، فالزعيم أو القائد أو الاخ القائد –كما يسمي نفسه– يتميز بشخصية منفردة ونزعة نرجسية متعالية، فقد ورد في خطاباته وفي عدة مناسبات "أنا عميد العرب، أنا ملك افريقيا..."[2]، شيد القذافي نظاما سياسيا خاصا بليبيا يستند إلى مبادئه،شخصيتة وكارزميته ويقوم على مبدأ فرض الزعامة على الآخرين وحشد كل آليات إنتاج الأتباع مستخدما في ذلك ثقافة تقليدية قائمة على روابط القرابة، القبلية والعنف.[3]

ولد نظام القذافي مع ثورة الفاتح من سبتمبر 1969، حيث أطاحت مجموعة مكونة من إثني عشر ضابطا شابا في الجيش الليبي ينتمون إلى فكر الوحدة العربية الشاملة الناصرية، يقودهم ضابط كان يبلغ آنداك من العمر 27 سنة بملكية الملك محمد إدريس السنوسي في إنقلاب غير دموي حين كان مسافرا خارج البلاد، كانت هذه المجموعة تمثل لجنة مركزية لتنظيم سري داخل الجيش الليبي يسمى "حركة الضباط الوحدوين الأحرار" أعادو تسمية أنفسهم "بمجلس قيادة الثورة"، وأعلنوا عن قيام الجمهورية العربية الليبية، وألفوا قيادة جماعية حتى سنة 1976.[4] ركز القذافي في قيادته لمجلس الثورة كل السلطات بيده وأخذ يجرب لخلق مجتمع إشتراكي فطري أصيل.[5]

بنى القذافي النظام السياسي الليبي على أساس مرجعية إديولوجية فكرية صاغها في كتابه *"الكتاب الأخضر"* من خلال مجموعة من المقالات التي تطرح بعض الأفكار، من شأنها أن ترسي قواعد النظام السياسي وتنظم سريان العملية السياسية بشكل عام. [6]

---

[1] خالد حنفي علي، " القذافي و الثورة الليبية خيارات السقوط و الصمود"، **مجلة آفاق إفريقية**،ع.34 (2012)، ص.86.
[2] السيد ولد أباه، **الثورات العربية : الجديدة المسار والمصير**(بيروت: دار الجداول للنشر والتوزيع، 2011)، ص.34.
[3] المولدي الاحمر، "مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (جوان 2011)، ص.22.
[4] علي عبد اللطيف احميدة، دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا، **المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات** (ماي 2012)، ص.18.
[5] **المكان نفسه**، ص.19 .
[6] زياد عقل، "الثورة الليبية سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"،**كراسات إستراتيجية**، ع.219(فيفري 2011)، ص.07.

يتألف هذا الكتاب أو ما أسماه بالنظرية العالمية الثالثة* من ثلاث أركان : الركن السياسي،الركن الاقتصادي والركن الاجتماعي،[1] طبق القذافي ما ورد في كتابه الاخضر على ليبيا فغير إسم دولته إلى "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" في 1977،ماهي في الحقيقة إلا تعبير عن رؤية سياسية، إقتصادية وإجتماعية فريدة تستند إلى مباديء وشخصية القذافي.[2]

النظام السياسي الليبي لا يحتكم لأية وثيقة دستورية، فلا يوجد دستور ولا عمل سياسي أو ديموقراطي ولا آليات للحكم ولا مرجعيات[3]، ولا مؤسسات دولة، فلا مكان للأحزاب السياسية أو النقابات،إذ كانت مؤسسات المجتمع المدني تقريبا غير موجودة[4]، ألغى القذافي الدولة والشعب وكل مقومات الكيان السياسي وأسس القذافي شرعية له ولنظامه إنطلاقا من أربعة ركائز تتثمل في الشرعية القومية ،المساواة والعدالة، الكرامة والهوية الوطنية، القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الإمبريالية وقيمته على أنه يمثل امتداد للثورة الناصرية المصرية، وأنه أمين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر.[5]

بالنسبة ل **تنظيم السلطات**، فقد إبتدع القذافي نظاما سياسيا خاص بليبيا من خلال صياغته للكتاب الأخضر الذي يحمل شعارات خاصة "حكم الشعب نفسه بنفسه" برفض النيابة، فحسبة الجماهير يجب أن تمارس السلطة والثروة والسلاح، يتكون هذا النظام من جملة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

الهيكل الرسمي هو يعتبر كترجمة عملية لكتاب الأخضر الذي يتمثل في شكل مؤسسات سياسية وإدارية تتمثل فيما يلي :

● **مؤتمر الشعب العام :** هو بمثابة "البرلمان " هو يعتبر أعلى سلطة، يمارس أعمال السيادة والتشريع،من سلطاته اتخاذ أية إجراءات يراها مناسبة لحماية الثورة،[6] كما هو المسؤول عن وضع السياسات طبقا لرغبات الشعب، يتكون من الدعامات الأساسية للنظام، الموالين للقذافي والمقاومين للتغيير.[7]

* النظرية العالمية الثالثة تتشكل من نظام سياسي، إقتصادي و إجتماعي متكامل رافض للنظامين الرأسمالي و الشيوعي لإعتقاد أن النظام الرأسمالي قد فشل لتركيزه الإهتمام على الفرد دون الجماعة، كما فشل النظام الشيوعي لتركيزه على الجماعة دون الفرد.

[1] يوسف الصواني، " الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية" عبد الإله بلقزيز، **الثورة و الإنتقال الديقراطي في الوطن العربي** (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012)، ص.435.

[2] مجموعة الأزمات الدولية، **الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط 107(جوان2011)، ص.06.

[3] محمد علي احداش، **"**تقويم للحالة الدستورية في ليبيا**"**، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (سبتمبر 2011)، ص ص.03،02.

[4] Centre Internationale De Recherches Et D'études Sur Le Terrorisme El L'aide Aux Victimes Du Terrorisme – CIRET-AVT, **Libye : Un Avenir Incertain,** Paris (Mai 2011), p. 09.

[5] محمد عاشور مهدي، **"**قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**"**، **مجلة آفاق إفريقية**، ع.34 (2012)، ص.73.

[6] هنري جبيب ، **ليبيا بين الماضي و الحاضر**، ترجمة : شاكر ابراهيم (ليبيا : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع،1981)، ص.171.

[7] مجموعة الأزمات الدولية، **مرجع سابق**، ص.08.

● **المؤتمرات الشعبية الاساسية :** هي بمثابة "الحكومة"، و هي وسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسة بصورة ديمقراطية مباشرة حيث يتم إنتخابها إنتخابا حرا مباشرا، هدفها تولي الشعب السلطة فهي تعتبر كأداة تشريعية وتنفيدية على كافة المستويات، عددها حوالي 432. [1]

● **الأمانات العامة :** هي بمثابة الوزارات فلكل مؤتمر شعبي أساسي –بما في ذلك المؤتمر العام– أمانة عامة، ينتخب أعضائها عن طريق رفع الأيدي، يشغل هذه الأمانات بشكل عام الموالون للنظام.[2]

كما تقسم ليبيا رسميا إلى مناطق إدراية "**شعبيات** " لكل منها مجلس حاكم مسؤول عن الإدارة المحلية[3]، أما السلطة القضائية في 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة قانونا جديدا يقضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية في نظام قضائي إسلامي مميز[4].

فالسلطة الرسمية في ليبيا تكمن في مستويين:

- **المستوى الأول : سلطة الشعب :** المتمثلة في مؤتمر الشعب العام والمؤتمرات الشعبية، تتمثل إختصاصاتها في تسيير أمور الدولة، لكن هذه المهام الموكلة لها كانت صورية شكلية إذ لم تكن هناك مشاركة حقيقية في تسيير شؤون الحكم.
- **المستوى الثاني : سلطة الثورة :** على رأسها القذافي، تتمثل مهامها في مراقبة المؤتمرات الشعبية ولها سلطات أوسع وأقوى حيث يتحكم مجلس قيادة الثورة أو بالأحرى القذافي على كل السلطات التنفيذية، التشريعية بما فيها القضائية.[5]

أما الهيكل غير الرسمي للسلطة في ليبيا : تجلى مفهوم تغييب الدولة ومؤسساتها في النظام السياسي الليبي في إعتماد القذافي على هيكل غير رسمي للسلطة، صاغ قواعده بنفسه وأشرف بنفسه على تغلغل هذا الهيكل في كل مستويات صنع القرار في ليبيا [6]ويتكون هذا الهيكل من :

● **رجال الخيمة :** عرفوا بهذا الإسم لكثرة ترددهم على خيمة القذافي، حيث إعتمد القذافي ومند وصوله إلى الحكم على عدد من المستشارين السياسيين، وهم في العادة من عائلته وقبيلته القذاذفة الذين كانوا يتقلدون في العادة مناصب عسكرية، إستخباراتية ودبلوماسية هامة.[7]

---

[1] جبيب، **مرجع سابق**،ص.195.
[2] **المرجع نفسه**، ص.09.
[3] **المكان نفسه**.
[4] جبيب ، **مرجع سابق**، ص.202.
[5] مهدي، **مرحع سابق**، ص74.
[6] عقل، **الثورة الليبية...مرجع سابق**، ص.09.
[7] زياد عقل، "عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي و التدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، **السياسة الدولية**، م.47، ع.184 (أفريل 2011)، ص.71.

● **حركة اللجان الثورية** : تتكون من مجموعة الشباب الذين أعلنوا إلتزاماتهم وإيمانهم بأفكار وأطروحات الكتاب الاخضر[1]، أنشأها القذافي لغرض حماية الثورة، وعمل على غرسها في جميع هياكل الدولة وقطاعاتها المختلفة.[2]

● **القيادات الشعبية الاجتماعية** "**القبائل**" : أنشأها القذافي من أجل إحتواء شيوخ القبائل الليبية لإجهاض أية خطط إصلاحية أو معارضة، وحتى إن كان الهدف المعلن هو إنشاء هذه القيادات من أجل الحفاظ على الثورة و حمايتها ومكافحة الفساد.[3]

● **عائلة القذافي** : وضع القذافي دائما عائلته وأبناء قبيلته في مركز نظامه حيث أصبح أبناؤه يلعبون دورا محوريا في جميع القطاعات الأمنية، السياسية والإقتصادية وبما في ذلك قطاع النفط، وكان من أبرزهم سيف الاسلام القذافي الذي كان يمثل الوجه الإصلاحي للنظام، أما إخوته معتصم وخميس كانا يسيطران على القطاع الأمني والعسكري.[4]

● **الكتائب الامنية** : تعد الكتائب الامنية للقذافي أحد أهم أركان الهيكل غير الرسمي للسلطة في ليبيا،حيث أسسها القذافي من أجل حماية حكمه من الإنقلابات العسكرية، يقودها أبناؤه على رأسهم إبنه خميس، وهي تعد أقوى كتيبة امنية.[5]

● **شبكات الرعاية و المحسوبية** : عند إستلامه للسلطة شرع القذافي بتفكيكها، كما أكد أنه سيخلص البلاد منها، ولكن بعد فترة بعد فترة قصيرة وبفضل التدفق المستمر والمتزايد للنفط أعاد إنشاء شبكات الرعاية والمحسوبية الخاصة به.[6]

عمل القذافي على **إضعاف المعارضة و محاربتها** لأجل تحقيق ذلك لجأ القذافي إلى دعم القبائل للتخلص من معارضيه، وأستعمل القبيلة كأحد آليات التنافس والصراع بين مكونات المجتمع الليبي ليديم حكمه أطول مدة ممكنة، وبذلك إستغل القذافي الورقة القبلية من أجل شراء الولاءات لضمان عدم قيام معارضة ضده.[7]

---

[1] مهدي، **مرجع سابق**، ص.74.

[2] زياد عقل، **"الهيكل غير الرسمي للسلطة في ليبيا"، كراسات استراتيجية**، م.460، ع.219 (أفريل 2011)، ص.12 .

[3] Alison Pargeter, Libya Reforming The Impossible, **African Political Economy,** N°108, (Jaune 2006), p.219.

[4] مجموعة الازمات الدولية، **مرجع سابق**، ص ص.10، 11 .

[5] عقل،**عسكرة الانتفاضة...مرجع سابق، ص.** 71 .

[6] **المرجع نفسه**، ص. 12.

[7] Dirk Vandewalle, **A History Of Modern Libya** (New york : Cambridge University Press, 2012), p.43.

أما بالنسبة **للوضع الامني** عمد القذافي على مدى عقود حكمه على إضعاف المؤسسة العسكرية خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية. فالمؤسسة الامنية الليبية تتشكل من ولاءات عشائرية وقبلية، إذ غالبية قياداتها من المقربين وأفراد عائلة القذافي.

جعل القذافي المؤسسة العسكرية الليبية أشبه بحالة الميليشيات الشعبية لأنه كان يؤمن أن السلاح يجب أن يكون في أيدي الشعب، لذا حل الجيش الليبي بعد هزيمته في تشاد وأعاد تشكيله على أسس ولائية مرتبطة به تحت مبررات جماهيرية السلاح، [1]وتسميته "الشعب المسلح" حيث تم تدريب الشعب على استخدام السلاح ، لكنه يظل في مخازنه تحت سيطرة وهيمنة النظام وحراسة المواليين له من الميليشيات وقوات الامن الخاصة. اذ بلغت قيمة الاسلحة التي يمتلكها القذافي نحو 13 مليار دولار ما يفوق حاجة جيش قوامه 55 الف جندي [2] وهذا كان مقصود منه لأنه كان يخشى ولا يثق به ويعتبره خطرا على نظامه.

قرر القذافي الحكم بدون وجود دولة وجيش وطني[3]، فإتجه أولا لإضعاف المؤسسة العسكرية عبر الحل ثم إعادة التأسيس بإنشاء كيانات أمنية موازية للجيش يقودها أبناؤه خشية من الإنقلاب ضده خاصة بعد عدة محاولات لإغتياله (15 مرة) في خلال الفترة الممتدة ما بين (1976-1985).[4]

ثانيا : الأوضاع الإقتصادية

مر الإقتصاد الليبي بمرحلتين :

1- مرحلة ما قبل إكتشاف النفط : كان يتسم الاقتصاد الليبي في هذه المرحلة بالعجز، فكانت المعونات والمساعدات الخارجية هي الممول الرئيسي لخطط التنمية، كان النشاط الإقتصادي مقتصر على الزراعة البدائية، الرعي والصيد، كان العجز الإقتصادي يتزايد بشكل ملحوظ حيث كان 7 ملايين جنيه عام 1952 إرتفع إلى 56 مليون جنيه عام 1960.[5]

2- **مرحلة ما بعد إكتشاف النفط :** أصبح الإقتصاد الليبي يعتمد على قطاع النفط الذي تم إكتشافه و إدارته كقطاع سنة 1960، تم تصديره في سنة 1961،[6] فشهد المجتمع الليبي تغييرات هامة

[1] خالد حنفي علي، "سقوط الجماهيرية من يحكم ليبيا بعد القذافي"، **السياسة الدولية**، م.46، ع. 186(اكتوبر 2011)، ص.139 .
[2] مهدي، **مرجع سابق**، 75.
[3] Picard Elisabeth, **Armée et Sécurité au cœur de l'autoritarisme** (paris : la découverte ,2008), p.312.
[4] خالد حنفي علي، "الجيوش الثلاثة، تداعيات أزمة المنقوش على إعادة بناء المؤسسة العسكرية" (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية RCSS)، في : **http://rcssmideast.org/** (2014/02/13)، على الساعة: 20:10.
[5] يوسف أبو الفضل، **التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية**، رسالة ماجيستر(جامعة القاهرة : معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2007)، ص.04.
[6] احميدة،**مرجع سابق**، ص.10.

على كل المستويات المختلفة ذات العلاقة بعملية التحديث والدور الحاسم للدولة الريعية نتيجة إكتشاف الثروة النفطية[1]، هذه الأخيرة أدت دورا حاسما في تحديد موقع ليبيا الإستراتيجي.[2]

إنقلب الإقتصاد الليبي الذي كان يتميز بعجز إلى إقتصاد يحقق فائض في ميزانه التجاري والمدفوعات و كذلك في معدلات النمو بفضل الطفرة النفطية. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 14% في فترة مابين 1961 و1971 ساهم هذا النمو في دفع عجلة التنمية وأصبح يمثل 90% من الصادرات الليبية.[3]

تأثر إنتاج النفط الليبي بدرجة كبيرة في فترة التسعينيات بسبب العقوبات التي فرضت على ليبيا بعد القرار الأممي رقم 883، تم رفع العقوبات عنها سنة 2003.بفعل تنازلها عن مشروعها النووي وتغيير اتجاهات سياستها الخارجية ودفعها تعويضات لضحايا قضية لوكربي،[4]لتعاود مجددا تصديرها للنفط، بلغ إجمالي الناتج المحلي الليبي سنة 2008 ما يقارب 90 مليار دولار ومتوسط الدخل الفردي وصل إلى 150.000 دولار[5]، أما في 2009 إرتفع الناتج المحلي إلى 93.2 مليار دولار فيما بلغت حصة الفرد من من الناتج المحلي الإجمالي إلى 16.430 دولار.[6]

في 2010 وصلت صادرات النفط إلى نسبة 95.8 % ساهم بنسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي و 80% من إيرادات الدولة.[7] (كما يبينه الجدول رقم 01)

الجدول رقم (01) يوضح معدل النمو الاقتصادي في ليبياGDP

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة النموالاقتصادي%	4	-4	-1	13	4	10	6	6	4	2

المصدر : **/http://www.theglobaleconomy.com/Libya/Economic_growth**

تعد ليبيا من بين أهم الدول المصدرة للنفط لأوروبا، تمتلك واحدا من أكبر الإحتياطات النفط في إفريقيا و سابع أكبر إحتياطي في العالم، ووصل إنتاجها حوالي 700.000برميل يوميا.

[1] يوسف الصواني، **الأفاق الديمقراطية في الثورة ... مرجع سابق** ، ص. 395 .
[2] **المرجع نفسه**، ص. 390.
[3] ابو الفضل، **مرجع سايق**، ص.05.
[4] خالد حنفي علي، **"**السياسة الخارجية الليبية و التحولات الجدرية**"**، **السياسة الدولية**، ع.156 (أفريل 2004)، ص.55.
[5] مجموعة الأزمات الدولية، **مرجع سابق**، ص.01.
[6] الحسن عاشي، "اربعون سنة على ثورة الفاتح، الاقتصاد الليبي الى اين؟" في : **http://carnegie-mec.org/** (2014/02/15)، على الساعة: 00:36.
[7] Varum Vira And Anthory H. Cordesman, "The Libyan Uspring An Uncertain Trajectory" **Burke Chair In Strategy _ Centre For Strategic & International Studies** (June 2011), p.07.

الجدول رقم (02) يوضح إنتاج وإحتياط النفط في ليبيا

Oil Production	700.000 bbl/day
Oil Consumption	295.000 bbl/ day
Proven Oil Reserves	48.010.000.000 bbl/day

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد الى الموقع : **http://www.globalfirepower.com**

الجدول رقم (03) يوضح انتاج النفط في ليبيا في الفترة الممتدة (2000–2010)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
انتاج النفط (الوحدة الف لبرميل)	1469	1428	1383	1485	1528	1721	1810	1845	1874	1790	1789

المصدر : **http://www.theglobaleconomy.com/Libya/oil_production/** .

تعتبر ليبيا من الدول العربية التي احرزت تقدما في تقارير التنمية البشرية، فبعدما إحتلت المرتبة رقم 65 سنة 1999 على المستوى العالمي تقدمت إلى المرتبة 52 سنة 2010. تكشف تقارير مؤشرات التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. فأن ليبيا إحتلت المراتب التالية :

الجدول رقم (04) : يوضح مراتب ليبيا في مؤشرات التنمية البشرية في الفترة الممتدة من (1999–2010)

السنة	1999	2000	2001	2005	2010
المرتبةعلى المستوى الدولي	65	64	61	55	52

المصدر: من إعداد الطالبة بالإستناد إلى تقارير التنمية البشرية من الموقع : **http://www.undp.org**

بالرغم من كل هذه المؤشرات الإيجابية والثروات النفطية الهامة إلا أنه لم يستفد منها المجتمع الليبي و ذلك راجع للأسباب التالية :

- تركيز الثروات في يد القذافي؛
- مركزية السياسات التنموية التي تهتم بالعاصمة طرابلس على حساب المناطق الاخرى؛
- اللاعدالة واللامساواة في توزيع الثروات، فالكثير من المناطق خاصة الشرقية تعاني من الفقر والبطالة، [1]فوفقا لتقارير منظمة العمل الدولية يصل معدل البطالة في ليبيا إلى 18% من إجمالي

[1] أحمد رجب، "حصار النفط : التداعيات الاقتصادية للنزاعات الانفصالية في ليبيا" في : **http://rcssmideast.org/** (2014/02/15) على الساعة: 01:00.

القوى العاملة التي تقدر بنحو 2.7 مليون، ويصل معدل البطالة بين الشباب الذي يبلغ سنهم ما بين (15 –25) سنة إلى 38 %، كما تقدر نسبة الحاصلين على أجور متدنية نحو 14%. كما يوضحه الشكل رقم (03).

- سياسات التهميش و الفساد حيث إحتلت ليبيا المرتبة 146 من 178 دولة في تقرير مؤشرات الفساد.[1] حيث إستخدم القذافي عوائد النفط الليبي لأغراضه الخاصة،وتبديدها في شراء الأسلحة وتكديس ترواته المالية في البنوك الغربية، حيث قدرت الأرصدة المالية التي يملكها القذافي وأبناؤه في البنوك الأجنبية ب 200 مليار دولار.[2]

إنعكست كل هذه المؤشرات والإحصائيات والظواهر الإستبدادية على طبيعة القرار السياسي الذي يتخذ لغير صالح الشعب، مما أدى الى تصاعد الرأي العام الليبي ضد نظام القذافي الذي افقر شعبه، الذي يملك ثروة نظريا ثروة هائلة من البترول.[3] إذ هناك دراسات وتحليلات عديدة من بينها الدراسة التي قام بها ميكائيل روز (*Micheal L.Rose*) في كتابه "هل يعيق النفط الديمقراطية؟ *Does oil hinder democracy* التي تربط بين النفط أو الموارد و الديمقراطية وتؤسس لعلاقة عكسية بينهما،بحيث كلما إرتفعت العائدات يتراجع مستوى الديمقراطية وتتدنى و يصبح النظام أكثر شمولية.[4]

الشكل رقم (01) يوضح معدل البطالة في ليبيا مقارنة بدول أخرى.

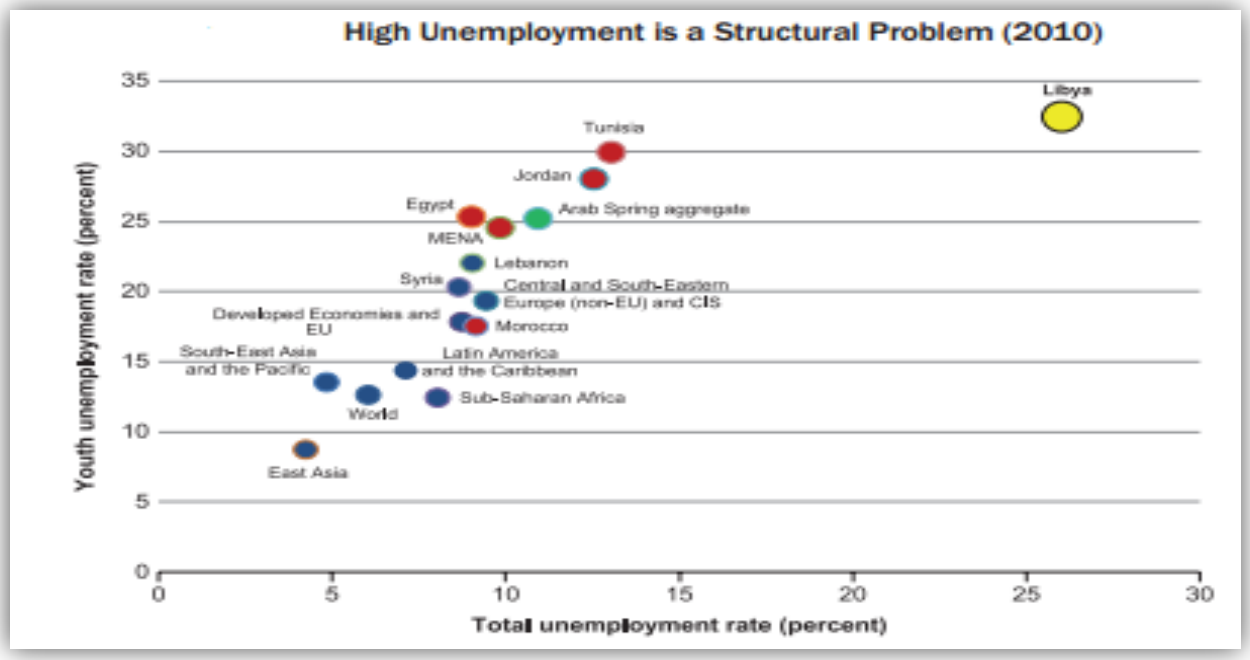

المصدر : **http://www.imf.org/external/pubs/ft/dp/2012/1201mcd.pdf**

[1] عبد العظيم جبرحافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17 فيفري 2011 "، **مجلة المستنصرية العربية و الدولية**، (2012)، ع.38، ص ص. 107، 108.

[2] مي عبد الرحمن غيث، "الحكومة الليبية الجديدة وتحديات مرحلة ما بعد الثورة"، **ملف الأهرام الإستراتيجي** ع.216 (ديسمبر 2012)، ص.142.

[3] عبد الاله بلقزيز، **رياح التغيير في الوطن العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص. 69.

[4] الصواني، **الثورة و الانتقال... مرجع سابق**، ص.402.

ثالثا : الأوضاع الإجتماعية والثقافية

تعتبر القبيلة نتاجا طبيعيا، لكن في ليبيا تم توظيفها وإستثمارها سياسيا فعند وصول القذافي إلى الحكم سنة 1969، خلق شروخا إجتماعية بين مختلف القبائل وعرض وحدتها وتكاملها للصراع والتنافر،فإعتمد على سياسة "فرق تسد"، إذ قام بترجيح فبيلتة "القذاذفة " والقبائل المتحالفة والداعمة له "المقارحة و الورافلة" على باقي القبائل الاخرى[1] ومنحهم مناصب هامة في الدوائر الحكومية وكذلك الجيش كما مكن أبناءهم من الإستفادة من بعثات تعليمية للخارج.[2] فتاريخيا كانت القبائل الثلاث المتحالفة مع النظام هي التي تحظى بالسلطة والنفوذ على حساب القبائل الاخرى.[3]

تتمثل القبائل الكبرى في ليبيا مع العلم أنه المجتمع الليبي هو مجتمع قبلي بامتياز حيث يتكون من حوالي 140 قبيلة وعشيرة، ولكل قبيلة أهميتها حسب مستوى تأثيرها ونفوذها، كما لكل منها هوية ثقافية خاصة بها.[4]

- **قبيلة القذاذفة :** هي القبيلة التي ينحدر منها القذافي، اهتم بها ووفر لها المال،السلاح والنفوذ الكامل، تتمركز في سرت، سبها، طبرق، فزان، كان يعتمد عليها القذافي في حمايته.
- **قبيلة الورفلة :** تعد من أكبر القبائل الليبية، حيث تجاوز عدد أفرادها مليون نسمة،تتمركز في بني الوليد غربا بالقرب من العاصمة طرابلس، لكنها تمتد إلى بنغازي شرقا، هي من أكثر القبائل إنخراطا في الجيش بسبب محاولة بعض ضباطها الإنقلاب على النظام سنة 1993.
- **قبيلة المقارحة :** تعتبر من بين القبائل الأكثر ارتباطا وصلة بالقذافي ولذلك هي من أكبر القبائل تسليحا ونفوذا بالرغم من قلة عددها.
- **قبيلة الترهونة :** تشكل قرابة ثلثي سكان طرابلس، تتمركز في الجنوب الغربي لطرابلس، تضم عدة قبائل فرعية، كما ينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية.
- **قبيلة مصراتة :** تعتبر من القبائل المعادية للقذافي مركزها في غرب ليبيا.
- **قبيلة الزنتان :** هي الاخرى تعد من القبائل المعادية لنظام القذافي
- **الطوارق و التبو :** هم البدو الرحل، يتمركزون في جنوب ليبيا.[5]

[1] أحمد مالكي، "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، **مجموعة الخبراء المغاربيين**، تونس : مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع. 6 (سبتمبر 2011)، ص. 03.

[2]Stratfor, special rapport : Libya's tribal sur le lien **: http://www.stratfor.com/sample/analysis/special-report-libyas-tribal-dynamics** (16/02/2014),14:08.

[3] أحمد صلاح، "ليبيا و تحديات مرحلة ما بعد القبلية"، **ملف الأهرام الإستراتيجي** ، ع.221 (ماي 2013)، ص. 55.

[4] Michel Prou, **De La Guerre Civile En Libye Au Printemps Islamique Arabe** (Paris : L'Harmattan, 2012), p.163.

[5] محمد صبح ، **مفهوم القبيلة في النظرية العالمية الثالثة** (طرابلس: المركز العالمي للابحاث و دراسات الكتاب الاخضر، ط2، 1990)، ص.81.

يلعب العامل الإجتماعي دور مهم في ليبيا حيث يعاني المجتمع الليبي من تراجع عوامل الإندماج والهوية الوطنية على حساب الهوية الفرعية، كما يعاني من التعدد العرقي والإثني[1] الذي إستغله القذافي في إستثمار التحالفات القبلية لدعم نظامه وإضعاف الدولة وتحييد الحركة السياسية داخل المجتمع.[2]

الشكل رقم (02) : خريطة توضح أهم مواقع تمركز القبائل في ليبيا.

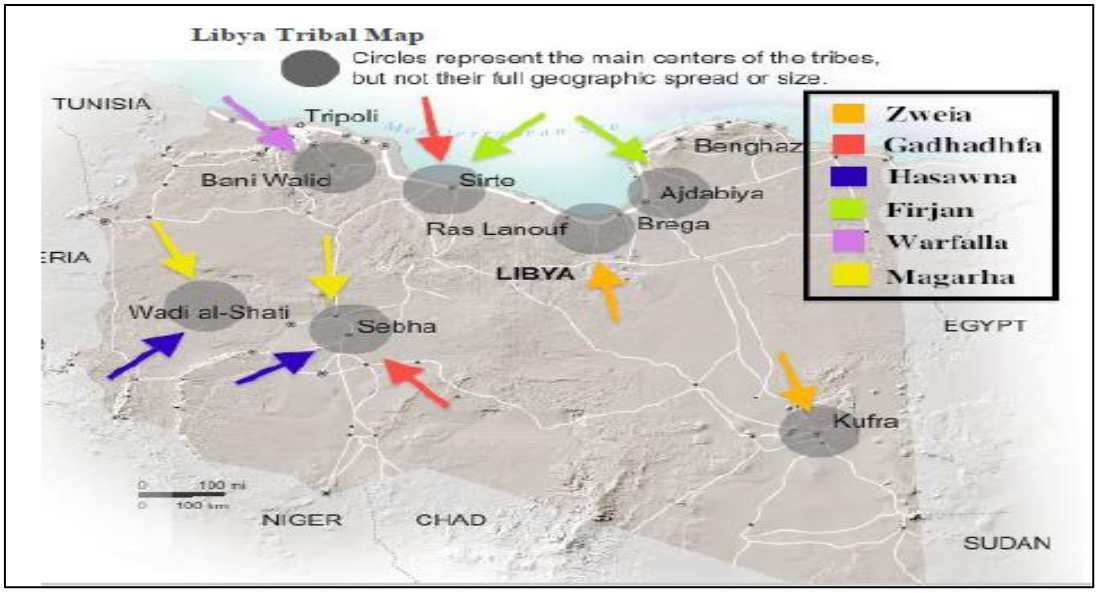

المصدر : Vira,**op.cit,** p.67

كما أن للتغير الديمغرافي في المجتمع الليبي وإزدياد فئات الشباب على حساب الكهول وتفتحهم على الفضاء الخارجي دور في نضج وعيهم للمطالبة بالحريات والحقوق الاساسية، فالشباب الليبي تحت سن 25 عاما يشكلون الغالبية نحو 52 % من مجموع السكان.[3]

أما الجانب الثقافي إن منظومة القيم في ليبيا تأثرت بحدود العوامل الخارجية المتمثلة في الإستعمار المباشر الذي تعرضت له من (1911 -1961) حيث ترك أثر في هياكلها الثقافية والإجتماعية التقليدية، أما داخليا كانت لحقبة القذافي (1961-2011) مظاهر من الممارسات والأساليب السياسية التي تركت أثارها في النسق الثقافي بوجه عام والمنظومة القيمية على وجه الخصوص، نتيجة إستئثار السلطة السياسية بالثقافة السياسية من خلال السيطرة والتحكم في منظومة وسائل وقنوات التنشئة الإجتماعية والسياسية وتوظيفها في إتجاه يخدم أهدافها ومصالحها المتمثلة في المحافظة على واقع سياسي يكرس

[1] دينا شحاتة و مريم وحيد، "محركات التغيير في العالم العربي، **السياسة الدولية"**، م.46، ع.184 (افريل 2011)، ص ص. 12، 13.
[2] الحنفي، **القذافي و الثورة الليبية ...مرجع سابق**، ص. 09.
[3] مهدي، **مرجع سابق**، ص. 76.

هيمنتها و ديمومة وجودها السياسي.[1] فالكثير من الأفكار التي جاء بها القذافي أصبحت من ضمن مكونات الثقافة الليبية.[2]

ولعل من أبرز الأساليب والممارسات القمعية التي أثرت على منظومة القيم الثقافية في ليبيا هي، تحييد المؤسسات الدينية والحد من دورها في الفضاءين التعليمي والثقافي،تسييس المساجد وإخضاع إدارة وحركة الشعائر الدينية لأجهزة الرقابة بعد إعلان النظام بما أسماه الثورة الثقافية 1973م. كما قام بتغيير التقويم الهجري بحجة أنه ينبغي حسابه من تاريخ وفاة الرسول صلى الله عليه و سلم.[3]

من جهة أخرى، قدم القذافي نفسه كثائر ملتزم ومتدين، حيث بنى بعض الإجراءات التي تدعم صورته وتوجد له شرعية دينية مثل غلق الحانات الليلية ومحلات الخمور، ففي كتابه الأخضر أكد على أهمية الدين كقيمة وحذر من إستغلاله لزرع الفتن والتخريب والإقتتال، كما جاء في قانون 1991 أن "الدين علاقة مباشرة بين الإنسان والخالق بدون وسيط، ومحرم إدعاء إحتكار الدين أو إستغلاله لأي غرض"[4]

تعاطى القذافي مع الدين في مستويين مختلفين تماما : مستوى التوظيف المستند إلى المزاج الشخصي لإضفاء المسحة الدينية عليه، ومستوى إقصائي هجومي لدرجة القمع.[5] لكن ظل الدين عنصرا بارزا في المكون الثقافي وفي تحديد هوية الليبيين وفي بنية القيم للمجتمع الليبي بالرغم من محاولة القذافي إحلال إديولوجية الكتاب الأخضر محله.[6]

أما على الصعيد التعليمي حسب منظمة اليونيسكو أن ليبيا تقدمت من حيث مستويات التعليم هذا الجدول يوضح ذلك:

الجدول رقم (05) : يوضح معدل التعليم في ليبيا في الفترة الممتدة من (1984-2010)

السنة	1984	1994	2004	2010
معدل التعليم	60	77	86	89

المصدر : http://www.theglobaleconomy.com/Libya/oil_production/ .

إستند القذافي في فترة حكمه على ثلاثة آليات تمثلت في شراء الولاءات القبلية بإستثمار الريع النفطي وبالإعتماد على التحالف القوي الثلاثي بين قبائل : القذاذفة، المقارحة والورفلة، وفي إستبدال المؤسسة العسكرية بالميليشيات العائلية الحامية للنظام، و بإغلاق كل منافد الحراك السياسي والمدني

[1] زايد عبيد الله مصباح، "إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا : القيم وإتخاد القرارات"، **المستقبل العربي**، ع.403 (سبتمبر 2012)، ص ص.75، 76.
[2] مجموعة الأزمات الدولية، **مرجع سابق**، ص.01.
[3] **المرجع نفسه**،ص. 76.
[4] عبير ابراهيم امنينة، "الدين والدولة في ليبيا اليوم"، **المستقبل العربي**، ع. 407 (جانفي 2013)، ص ص.12-14.
[5] **المرجع نفسه**،ص. 14.
[6] يوسف محمد الصواني، "ليبيا آفاق وتحديات التحول الديمقراطي"، **المستقبل العربي**،ع.395 (جانفي 2010)، ص.12.

الذي بإمكانه أن يشكل معارضة ضد النظام.[1] لكن تمكن الشعب الليبي من الخروج من صمته وخوفه وخضوعه لقبضة النظام لمدة تزيد عن 40 سنة، من المعاناة والكبت و الحرمان والظلم ...، متأثرا وفي نفس الوقت متشجعا من موجة الاحتجاجات في مختلف دول العالم العربي.

المطلب الثاني : السياق الإقليمي للأزمة الليبية

إقليميا، تأثر الشعب الليبي بما يسمى " الربيع العربي" أو "الثورات العربية"، الذي أسفر عن سقوط نظامين إستمرا في الحكم لسنين عديدة بدءا من تونس أين أطيح بنظام بن علي ثم في مصر هي الأخرى أطيح فيها هي الأخرى بنظام حسني مبارك. هاتان التجربتان كانتا عواملا محفزة لليبيين بعد أن شاهدوا نجاح المتظاهرين في الدولتين المذكورتين في إسقاط أنظمة حكمهم الإستبدادية.[2]

فعندما إندلعت موجة الإحتجاجات في تونس ومصر إتجهت الأنظار مباشرة الى الأنظمة الأخرى التي تعاني من أنظمة حكم فاسدة وشمولية، وبالرغم مما تتميز به ليبيا من خصوصية إلا أنها تعرضت لعدوى التغيير.[3]

إن ما يسمى بالربيع العربي ما هو في الحقيقة إلا تطبيق لنظرية الدومينو، فوفقا لهذا لهذه الأخيرة إنتقلت شرارة التغيير من تونس ومصر إلى ليبيا، فلاحظنا كيف أن مفعول الدومينو إنطبق على أنظمة الدول العربية فكان كل واحد منها يسقط يُسْقلط النظام الاخر وهكذا وكأنها لعبة دومينو.[4]

ظهرت نظرية الدومينيو في القرن العشرين بين عامي 1950 و1960 وقد تبنت هذه النظرية آنذاك الولايات المتحدة الامريكية. ترى هذه النظرية أنه في حال سقوط دولة هامة إقليميا تحت المد الشيوعي فإن من حولها من الدول يسقط بتتابع تحت التأثير الشيوعي بنفس الطريقة التي تسقط بها أحجار الدومينو، وكان أول طرح هذه الفكرة هو الرئيس الأسبق ايزنهاور.[5]

نظرية الدومينو تعتبر كأداة مفككة للدول سياسيا، ديموغرافيا وإقتصاديا، تركز على تساقط الأنظمة في الدول الرخوة *Soft State*، والمقصود بالدول الرخوة، هي تلك الدول التي لا تحترم القوانين فلا تنفذ القانون إلا فينا يخص "أمن النظام" وليس أمن المجتمع وهذا ينطبق حال الدول العربية.[6]

---

[1] ولد أباه، **مرجع سابق**،ص.36.

[2] دينا شحاتة و مريم وحيد، **مرجع سابق**، ص.13.

[3] عقل، **الثورة الليبية...مرجع سابق**، ص ص. 2-5.

[4] فؤاد حمة خور رشيد، "ثورات الربيع العربي تحليل جيوبوليتيكي نقدي"، **الحوار المتمدن**، ع.3724 في : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307116** (2014/02/16)، على الساعة :14:48.

[5] Pejman Ghasemi Poor Sabet And Others, "Application Of Domino Theory To Justify And Prevent Accident Occurance In Construction Sites", **Journal Of Mechamical And Civil Engineering** (Mars – April 2013), p.76.

[6] عبد الكريم صالح محسن، "نظرية الدومينو و الاختراق الناعم في الشق الاوسط و شمال أفريقيا" في : **http://www.globalarabnetwork.com/opinion/4159-2011-05-19-22-46-09** (2014/02/16)، على الساعة: 15:48.

ونجد أن ليبيا تأثرت أيضا إقليميا بنظرية الفوضى الخلاقة هذه الأخيرة هي تعبير أكثر شمولية من كونها خطة تفكيكية فهي تعتبر كمصطلح وخطة عن قوة الدفع الهائلة وحالة التعبئة التي تجعل من الثورات المتعددة وكأنها ثورة واحدة في مناطق مختلفة.

إستراتيجية الفوضى الخلاقة منسوبة إلى وزيرة الخارجية السابقة كوندوليزا رايس مند عام 2005، إذ تعرف على أنها حالة جيوبوليتيكية تعمل على إيجاد نظام سياسي جديد فعال بعد تدمير النظام القائم أو إعادة تدجينه في عملية تغيير تتسم بالسرعة والعنف والعدوانية من أجل خلق تحالفات نفعية جديدة تدعم المصالح وتدر الأرباح على المستوى السياسي والإقتصادي، كما هي سياسة إنتهاز الفرص والإستفادة من حالة الهرج الاقليمي في إعادة ترتيب الأوضاع بما يخدم مصالح القوى الكبرى.[1]

تتكون هذه النظرية من عناصر أهمها:

- تفكيك الأنظمة الإقليمية.
- وضع الأنظمة في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير.
- إعادة صياغة النظم بحيث تقوم فيها الدول الكبرى بدور الهدم "الفوضى" ثم تتركها لصراعاتها الداخلية، بحيث تصبح الحاجة للتدخل والضبط الخارجي ضرورة.

وكان هدفها من تطبيقها على الدول العربية:

- إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة تتناسب و أساليب التحكم عن بعد،ومحاولة تحقيق جغرافيا سياسية أكثر قربا من مشروع الشرق الأوسط الجديد.
- السرقات المنظمة للنفط بحيث أن غياب المؤسسات يتيح للأنظمة المؤقتة القبول بالمساومات الضرورية لتأمين بقاءها في السلطة.
- ترسيخ المكانة الإقليمية لإسرائيل
- تأجيج الثورات والإنفعالات، حينها تفتقد النظم السلطوية الإستبدادية للدعم الخارجي الذي يمثل ضمانة لإستمرارها، وبذلك تكون تلك الضمانة سببا للإنقضاض عليها.

فنظرية الفوضى الخلاقة ترتكز على البنى الداخلية للدول وهي تعتبر كمداخل إلى الحروب الإقليمية من أجل تغيير الجغرافيا السياسية بما يتماشى وأهداف الدول الكبرى. [2] وقد طبقت هذه النظرية من قبل أطراف وفواعل خارجية على المنطقة العربية مفتعلة لفوضى في دول مختلفة بدءا من تونس فمصر ثم إنتقلت إلى ليبيا بفعل عدوى التغيير إقليميا لوجود عوامل ودوافع مشتركة.

[1] David Levy, "Chaos Theory Ans Strategy", **Strategic Management Journal,** vol. 15, 167 – 178 (1994), p.169.

[2] فتحي العفيفي، "الحرب على الفوضى الخلاقة : النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة"، **المستقبل العربي**، ع.390 (اوت 2011)، ص.151 – 155.

المطلب الثالث : السياق الدولي للأزمة الليبية

إن للبيئة الدولية أثر كبير في تطور الأزمة الليبية ودور في إنضاج الظروف المناسبة للتغيير والإطاحة بنظام القذافي وفقا لإستراتيجياتها المرسومة، وذلك راجع إلى :

أولا : العلاقات الامريكية الليبية وسياسة العداء ضد ليبيا

مر منحنى العلاقات الأمريكية الليبية بمراحل صعود وتراجع، إختلفت من فترة إلى أخرى حسب طبيعة النظام الدولي وتوجهات القيادة في كلا البلدين، لعل كانت فترة الرئيس الأمريكي السابق *رونالد ريغان* أشدها توترا[1]، لكن بدأت تتعقد العلاقات بينهما مند تولي القذافي السلطة 1969،حيث رفع أهداف وسياسات ثورية خارجية سعى القذافي إلى تحقيقها مستندا على عوائد النفط ، هذا ما أثار حفيظة القوى الغربية على رأسها الولايات المتحدة الامريكية فأعتبرت القذافي كعدو لها ومصدرا لزعزعة الامن.

إن سياسة الحقد والضغينة للولايات المتحدة الامريكية ضد ليبيا كانت بسبب دعمها لحركات التمرد والحركات الثورية التي تناضل ضد الإمبريالية في العالم بدءا من دعم حركات التحرير الإفريقية:سوابو في ناميبيا، زانو وزابو في رودسيا "زيمبابوي" مرورا بالجماعات الفلسطينية "جماعة أبو نضال"،وصولا لسود امريكا، ثم تورطها في تشاد الذي إنتهى بهزيمة الجيش الليبي في الثمانينات، كما أعلنت ملاحقتها للتغلغل الاسرائيلي والتصدي له، إذ كانت تربط معوناتها ودعمها الاقتصادي لأي دولة بشرط قطع العلاقات مع إسرائيل. كون هذا الدعم صورة سلبية لدى القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة الامريكية بأن ليبيا تقوم بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتصدير وتمارس الإرهاب. [2]

مند 1972 حاولت الولايات المتحدة الامريكية فرض حصار على ليبيا، كما سعت للتخلص من قائدها القذافي. ففي 1980 وضعت المخابرات الأمريكية خطة لإسقاط الطائرة التي كانت تقل القذافي في رحلة نحو أوروبا، تم إسقاط طائرة إيطالية بالخطأ، إلا أنها وفي 1986 قامت بعدوانها العسكري المباشر على ليبيا، حيث قصفت الطائرات الامريكية منزل القذافي ومدينتي طرابلس وبنغازي.[3]

تواصل عداء الولايات المتحدة الامريكية لليبيا بسبب سخطها على القذافي الذي وقف في طريق مخططاتها وإستراتيجياتها في إفريقيا والشرق الاوسط وبذلك أصبح يعتبر القذافي كتهديد للمصالح الأمريكية الحيوية بالمنطقة.[4]

بتاريخ 21 ديسمبر 1988 وقعت حادثة سقوط طائرة أمريكية فوق قرية لوكربي،وصل عدد الضحايا إلى 270 قتيل، وبعد مرور حوالي ثلاث سنوات على حادث في 1991 وجهت الولايات المتحدة

---

[1] علاء سالم، "تطور العلاقات الامريكية الليبية"، **السياسة الدولية**، ع.96 (أفريل 1989)، ص. 58.

[2] حنفي علي، **السياسة الخارجية الليبية ...مرجع سابق**، ص.56 .

[3] محمد عزيزي شكري، **الإرهاب الدولي دراسة قانونية** (بيروت: دار العلم للملايين، 1992)، ص. 129.

[4] ماجد الحموي، "قضية لوكربي بين السياسة والقانون والعلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الامن"، **مجلة جامعة دمشق**، م.17،ع.2 (2011)، ص. 04.

الامريكية، بريطانيا وفرنسا إتهامات رسمية لليبيا عن مسؤوليتها في تفجير الطائرة، أصدرت هذه الدول بيانا مشتركا طالبت فيه ليبيا بتسليم المتهمين في الحادثة من أجل محاكمتهم.[1]

إلا ان ليبيا نفت تورطها في الحادث و رفضت تسليم المتهمين مؤكدة أن تلك العملية تتناقض مع السيادة الليبية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل القضية لمجلس الأمن الذي أصدر قرارات وإتخذ إجراءات عقابية ضد ليبيا، التي جعلتها تعيش في عزلة إقليمية ودولية.[2]

ثانيا : النظام الدولي الجديد

ما ساعد تحقيق ليبيا لأهدافها الثورية ظروف الحرب الباردة التي شهدت صراع حاد ما بين القوتين العظمتين وعدم تحلفها مع أي من المعسكرين، لكن مع تفكك الإتحاد السوفياتي وهيمنة قطب الواحد على النظام الدولي أضحت ليبيا في بداية التسعينيات في مأزق كبير بسبب عدائها مع الولايات المتحدة الامريكية، عندها أدركت القيادة الليبية أن سياستها المناهضة للقوى الغربية خاصة الامريكية التي ادخلتها في عزلة إقليمية ودولية،الأمر الذي دفعها إلى يناء سياسة خارجية جديدة تخرجها من عزلتها وتساعدها على إستمرار بدورها الاقليمي والدولي.

فأعلنت ليبيا عن تخليها لدعم الارهاب وقطع علاقاتها بجميع المجموعات والمنظمات التي تتورط في أعمال إرهابية، كما أعلنت أن ليس لديها معسكرات لتدريب الارهابيين وإيوائهم، ودعت كل من مجلس الأمن أو الأمانة العامة أو أي هيئة تابعة للأمم المتحدة للتحقق من ذلك، كما أكدت أنها لن تسمح بإستخدام أراضيها أو مواطنيها أو مؤسساتها للقيام بأعمال إرهابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتوقيع عقوبات على كل من يثبت تورطه في مثل هذه الأعمال، وأقرت تخليها عن مشروعها النووي.

لم تكتف ليبيا بإصدار هذا البيان بل وضعتة حيز التنفيذ، فجنت مكاسب عديدة أبرزها رفع العقوبات الدولية عنها في 2003 والعقوبات الامريكية في 2004، معاودتها لممارسة دورها الإقليمي خاصة في الساحة الإفريقية، فقامت بإنشاء تجمع الساحل والصحراء كما نجح القذافي في تحويل منظمة الوحدة الافريقية الى الإتحاد الإفريقي وغيرها.[3]

كما كان القذافي يعتبر صديق شبه دائم لروسيا، اذ كان يعتمد في تسليح جيشه على المصانع السوفياتية ومن ثم الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي في عام 1991، وفي المشاريع الاستثمارية كان يوكل جزء أساسي منها للشركات الروسية، رغم التحولات الجدرية في السياسية الخارجية الليبية 2003 حيث عقدت صفقة مع الغرب خصوصا فرنسا، ايطاليا و بريطانيا حول قضية لوكربي، ففي عام 2007

[1] David P.Forsy, **The Politics Of International Law, U.S.A Forgien Policy** (U.S.A : Lyme Riemer PHB, 1990), p.145.

[2] منى حسين عبيد، **"أبعاد التغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية**، ع.51 (2012)، ص.44.

[3] حنفي علي، **السياسة الخارجية الليبية....مرجع سابق**، ص.56.

زار الرئيس فلاديمير بوتين طرابلس، و وقع مع السلطات الليبية صفقات بقيمة 4.6 مليار دولار، في مجالات تصدير السلاح 3 مليار دولار، و في عقود تجارية اخرى.[1]

ثالثا : أهمية الموارد النفطية الليبية

أدى النفط دورا حاسما في تحديد موقع ليبيا في إستراتيجيات القوى الكبرى، فكثيرا ما إرتبطت سياسات هذه الدول بمصادر النفط والغاز الليبي، إذ كان له التأثير الواضح في سياسة فرض العقوبات على نظام القذافي و في السعي الدولي إلى إعادة تأهيله ليصبح شريكا تبرم معه الصفقات.[2] حيث يمثل النفط نحو 95% من صادراتها. ومما يزيد من أهمية ليبيا الجيوسياسية هو إعتماد أوروبا والولايات المتحدة الامريكية على النفط اليبي فتقريبا 85% من صادرات ليبيا للنفط الخام تتجه نحو أوروبا فبذلك يعد النفط المحرك الأساسي لهذه العلاقات. كما يوضحه الشكل رقم (03) الذي يبين أهم الدول المستوردة للنفط الليبي.

رابعا : مشروع تفتيت الشرق الاوسط

يهدف هذا المشروع إلى إعادة صياغة المنطقة جغرافيا،سياسيا،إقتصاديا وحضاريا،وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف والمصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة، فهذا المشروع أو إعادة رسم الخريطة الجديدة للمنطقة تبناه الرئيس الامريكي *بوش* و وزير خارجيته *كولن باول* حيث أعلنا عن عزم الولايات المتحدة لتحقيقه.

إن الخريطة الجديدة للمنطقة تشمل على البعد الاقتصادي بالسيطرة على منابع النفط وممراته،وعلى البعد العسكري بإقامة قواعد عسكرية، وكذلك تشتمل على التحكم بالتطورات السياسية،الاجتماعية والثقافية... فخططوا لتفكيك الدول العربية وإعادة تركيبها وتنصيب قادة ورؤساء لإضعافها وتسهيل السيطرة عليها مثلما حصل فيما يسمى بالربيع العربي. [3]

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين** (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.2، 2013)، ص.289.

[2] عبد الاله بلقزيز، **مرجع سابق**، ص. 390.

[3] حسن غازي،**الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الامبريالية الامريكية** (دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص ص.06-09.

الشكل رقم (03): خريطة تبين أهم الدول المستوردة للنفط الليبي

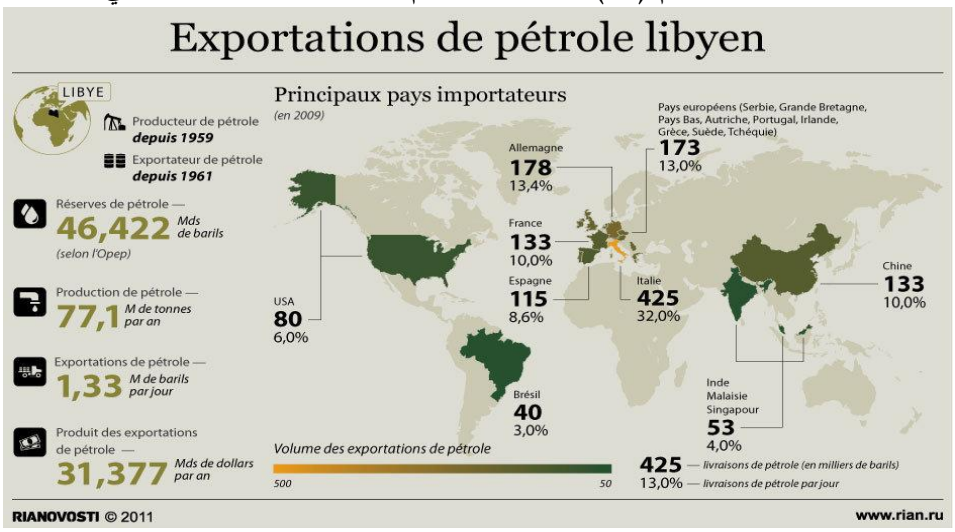

المصدر : http://fr.ria.ru/infographie/20110222/188689447.html

المبحث الثاني : مسار تطور الأزمة الليبية.

المطلب الاول : الإرهاصات الأولى السلمية للأزمة الليبية

لعب البعد الاعلامي دورا هاما في تفجير الأزمة الليبية. فالبرغم من أن القذافي كان يدير وسائل الإعلام بقبضة من حديد، فعند وضعه لكتابه الأخضر وبعد الثورة الثقافية،إذ أوقف جميع الصحف التي كانت موجودة آنذاك، تاركا إلا الصحف المرتبطة باللجان الشعبية العامة المكلفة بإدارة الصحافة الوطنية ووكالة الأنباء، لكن في التسعينيات وفي إطار العولمة وفرض العقوبات الدولية على ليبيا عرف هذا القطاع نوعا ما تفتحا كمحاولة للخروج من عزلتها وتحسيين صورتها لدى الغرب.

يرى بريجنسكي في كتابه **رؤية إستراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية** أن للعامل التكنولوجي دور مهم في قيام الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي أو كما أسماها **ظاهرة اليقظة أو الصحوة السياسية** في قوله :

> " إن ظاهرة اليقظة أو الصحوة السياسية في العالم العربي حديثا ليست إلا النتاج التراكمي لعالم متفاعل ومتساند أو متواكل ترابط عبر إتصالات بصرية آنية ، ولفيض سكاني شبابي في المجتمعات الأقل تقدما [...] ومن العاطلين عن العمل المحرومين إجتماعيا[..] ذلك السخط على السلطة و التميز يطلق عواطف شعبية ذات قدرة غير مسبوقة على تفريخ فوضى واسعة النطاق".[1]

إن خدمة الهاتف المحمول حققت إرتفاعا كبيرا في ليبيا وصلت نسبتها نحو 73% من إستخدام السكان عام 2007، أما الانترنت فهي محدودة، و لم تتجاوز حدود 5.4% من السكان (انظر الجدول رقم

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **رؤية استراتيجية امريكا و ازمة السلطة العالمية**، ترجمة : فاضل جكتر(بيروت : دار الكتاب العربي،2012)، ص.38.

(06) مرفق بالشكل البياني رقم (04) لعدد مستخدمي الأنترنت في ليبيا) بينما لم يتجاوز عدد مستخدمي الفيس بوك حدود 52.000 في نهاية 2010، مما يعني ان هذه الحركة كانت محدودة لكن الدعوة الى التظاهر و بداية موجة الاحتجاجات بدأت بالأساس على شبكات التواصل الاجتماعي.[1]

الجدول رقم (06) يبين عدد مستخدمي الأنترنت في ليبيا في الفترة الممتدة ما بين (2001-2011)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص	0	2	3	4	4	4	5	9	11	14	14

المصدر : http://www.theglobaleconomy.com/Libya/Internet_users/

حدد يوم الاحتجاج في ليبيا يوم 17 فيفري 2011، وسمي "يوم الغضب". تعود أهمية هذا التاريخ إلى 17 فيفيري 2006 إحتجاج مدينة بنغازي الذي لم يكن يدعو إلى تغيير النظام، و إنما كان كتعبير عن الغضب إتجاه الرسوم الكاريكاتورية المسيئة **للرسول صلى الله عليه وسلم** التي نشرت في أوروبا، تم قتل ما لايقل عن 12 شخص من طرف قوات أمن النظام ووقوع العديد من الجرحى، وبعد سنة وفي 2007 خطط حوالي 12 ناشط لمظاهرة سلمية في طرابلس إحياءا لذكرى الحدث المأسوي 2006 لكن لم تتم المظاهرة حيث تم إلقاء القبض عليهم وإتهامهم بمحاولة إطاحة النظام والتخابر مع قوى معادية.[2]

ترجع إنطلاقة الشرارة الأولى للإحتجاجات في ليبيا إلى مدينة بنغازي الواقعة شرق ليبيا التي تعد معقلا تاريخيا للمعارضة،[3] فمند وصول القذافي إلى السلطة ونشره لإديولوجيته في كتابه الأخضر عرفت الضفة الشرقية لليبيا بمناهضتها لساسيات القذافي من جراء التهميش والإقصاء اللذان عانت منه.[4]

إنطلق النداء للتظاهرات عبر مواقع التواصل الإجتماعي عن طريق دعوات لإحتجاجات سلمية،حيث أنشا ليبيون من المعارضة صفحة على موقع الفايسبوك بعنوان : "انتفاضة 17 فيفري لنجعله يوم الغضب"، ورد في البيان أنه: "حتى و لو تم تفريقنا فعلينا أن نعيد الكرة كل يوم، علينا أن نصر على البقاء في الشارع، علينا أن نحافظ على بلدنا فلا نخرب و لا ندمر..."، وقد صاحب هذا البيان صدورا بيانا آخر من قوى سياسية معارضة خارج ليبيا، التي أكدت على حق الشعب الليبي في التظاهر السلمي.[5]

لكن إندلع الحراك قبل اليوم المحدد ، إذ إنطلقت الشرارة الأولى إثر إعتقال فتحي تربيل* وفرج الشراني في مدينة بنغازي. ضمت هذه التظاهرة أهالي شهداء سجن "أبو سليم" التي كانت تطالب

[1] يوسف محمد الصواني، **ليبيا الثورة و تحديات بناء الدولة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص ص.125،124.
[2] منظمة العفو الدولية ، الأمانة الدولية، **المعركة على ليبيا : القتل، الإختفاء و التعذيب**، 2011، ص ص. 13، 14.
[3] Vira, **op.cit**, p.10.
[4] Ajish P.Joy, "The Crisis In Libya", **Orf Issue Brief,** N°28 (April 2011), P.02.
[5] عقل، **عسكرة الإنتفاضة...مرجع سابق**،ص ص. 72- 73.
*محامي أهالي ضحايا سجن أبو سليم، ففي 1996 قامت قوات نظام القذافي بقتل نحو 1200 سجين.

بالتحقيق في القضية ومحاكمة المتهمين[1]، قامت قوات الأمن بتفريق المتظاهرين وسارعت بالإفراج عن محامي أهالي ضحايا، ولكن لم تجد أي إستراتيجية فعالة لكبح الإحتجاجات التي إمتدت إلى مدن أخرى الزنتان، الكفرة، الزاوية، الزواورة، البيضاء درنة و طبرق وغيرها. [2]

إن ما حدث في البداية في صورته الاولية هي عبارة عن مظاهرات وإحتجاجات سلمية مطالبة بإصلاحات سياسية وإقتصادية وإجتماعية، تميزت بغياب التنظيم والتنسيق والقيادة، فلم تكن هناك اية صلة تنظيمية أو حتى إتصالات فيما يبن المتظاهرين في الأرجاء المختلفة من التراب الليبي،فهي نشأت تلقائيا بدون أي تنظيم رسمي مسبق إلى حين إنشاء المجلس الوطني الانتقالي.[3]

الفئات المشاركة في المظاهرات السلمية: عندما إنطلقت المظاهرات السلمية لم تكن هناك تيارات سياسية منظمة تقودها بل كانت هناك توجهات سياسية لبعض المحتجين،فاتسمت بغياب الإديولوجيا والتنسيق.[4] تميزت المظاهرات ومند إنطلاقها بمشاركة فاعلة لمختلف الفئات :

- **فئة المتعلمين و المثقفين:** من شرائح الطبقة الوسطى في ليبيا.
- **فئة الشباب:** الذين بدؤوا بالتظاهر والإحتجاج، كما شاركوا في الصراع المسلح ضد قوات القذافي.
- **فئة الأغنياء و رجال الأعمال:** الذين دعموا المظاهرات سياسيا وماديا.

كما ساهمت **المرأة** في المظاهرات حيث خرجت الى الشوارع لتحميس المتظاهرين وقيامها بأعمال متعددة مثل إعداد الرايات واللافتات، الطهي والقيام بإعمال التمريض[5].

إذن كانت الدعوة للتظاهر يوم 17 فيفري 2011 في ذكرى سقوط ضحايا التظاهرات أمام القنصلية الايطالية في مدينة بنغازي إحتجاجا على الصور المسئية ***للرسول صلى الله عليه و سلم***، لكن سبقتها في 15 فيفري إعتصامات عائلات ضحايا سجن أبو سليم، إذ عجز النظام عن التفاهم معهم لتسوية مقبولة للطرفين، إنضمت اليها وفودا للإحتجاج على النظام فالتحمت الفئتين مما ساهم في زيادة وسرعة وتيرة الاحداث.

---

[1] فتحي محمد أميمة، "الفساد السياسي و الإداري كأحد أسباب الثورات العربية-دراسة وصفية تحليلية لثورة 17 فيفري 2011 في ليبيا نوذجا "،**مؤتمر فلادلفيا الدولي 17** (6 – 8 نوفمبر 2012)، ص ص. 08، 09.

[2] Louis Martineg, " New Lybia Between The Past And The Future", **Cisi Instito Per Gli Studi Di Politician Internnazional**, N°.113 (June 2012), P. 02.

[3] الصواني، **ليبيا الثورة...مرجع سابق**، ص.126.

[4] زياد عقل، "تشكيل الحكومة الانتقالية و مستقبل الصراع الساسي في ليبيا"، **ملف الاهرام الاستراتيجي**، س.17، ع.202 (أكتوبر2011)، ص.123.

[5] الصواني، **ليبيا الثورة...مرجع سابق**،ص ص.126،127.

المطلب الثاني : الأزمة الليبية من الإحتجاج السلمي إلى الصراع المسلح

إتسمت المظاهرات في بادئ الامر بالسلمية، لكنها لم تستمر طويلا بسبب رد فعل أجهزة الأمن الليبية الذي إتسم بإستخدام العنف ضد المتظاهرين لإخماد الحراك الشعبي في ليبيا، مما أدى إلى أن تأخذ المظاهرات السلمية منحنى آخر نحو الصراع المسلح.

سعى القذافي لإحباط مظاهرات يوم الغضب في البداية من خلال المناورة السياسية بدلا من القمع و العنف، حيث أن القذافي نفسه دعا إلى مظاهرة ضد الحكومة يوم 17 فيفري 2011 كمحاولة للإلتفاف على الإحتجاجات الشعبية بوضع نفسه على رأسها وتحويلها إلى مظاهرات تستهدف الحكومة بدلا من إستهدافها لسلطته وسلطة النظام بمجمله.[1]

كما إستخدم النظام وسائل أخرى لإفشال حركة الإحتجاجات كتعبئة المؤيدين له في مظاهرات موالية للنظام، وقام القذافي بتحذير شيوخ القبائل من السماح للشباب بالمشاركة في الإحتجاجات، كما قام بجولة في ليبيا من أجل الإستماع للمطالب الشعبية.[2] لكن هذه المحاولات باءت بالفشل، ففي غضون أيام قليلة تصاعدت وتيرة الإحتجاجات وتسارعت الأحداث، خاصة بعد إنتقالها إلى مدن أخرى قوبلت هذه المظاهرات بالغازات المسيلة للدموع، وغيرها من الوسائل الأخرى.

أجج إستخدام الوسائل القمعية من طرف النظام غضب الشعب الليبي، وبتاريخ 20 فيفري 2011 بدأت الدعوة الجادة والصريحة لإسقاط النظام وذلك بعد تشييع أول جنازة ضحية مصراتة الأول "خالد ابو شحمة"، وصلت الحركة الإحتجاجية الى قلب العاصمة طرابلس وبلغت ذروتها في 20 فيفري 2012، حيث تم التخطيط لعدة مسيرات في الساحة الخضراء المركزية.[3] إنتظرت قوات النظام وصول المتظاهرين الى الساحة قبل البدء بإطلاق النار مسببة في سقوط العديد من القتلى والجرحى.

قام القذافي بتوجيه أول خطاب مند بدء المظاهرات في 22 فيفري 2011 على القناة الرسمية وصف فيه المتظاهرين بالجرذان الذين تتلاعب بهم جهات أجنبية هدفها الأساسي هو الإضرار بالمصالح الليبية، كما هدد بإستخدام كافة الوسائل الضرورية لتطهير ليبيا، وأعلن عن القتال حتى آخر قطرة دم.[4]

أما إبنه سيف الإسلام قي خطابه طرح خيارين للمتظاهرين إما بالوقوف إلى جانب النظام الليبي الذي سيقوم برفع القيود المرفوعة على الحريات والقيام بإصلاحات أخرى أو الإستعداد لحرب طويلة الأمد بقوله سنقاتل إلى آخر رجل و إلى آخر امرأة و آخر طلقة.[5]

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية، **مرجع سابق**، ص. 03.

[2] **المكان نفسه.**

[3] احميدة، **مرجع سابق**، ص. 20.

[4] Joy.**op.cit,** p.10

[5] منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق**، ص.15

بحلول أواخر فيفري 2011 تصاعدت أعمال العنف مع تزايد واسع للإنشقاقات في الحكومة وقوات النظام و إنضمامها للمعارضة، ونجاح المتظاهرين في تحرير بعض المناطق من سلطة النظام وإستيلاءهم على معظم مراكز الأمن خاصة في القسم الشرقي من ليبيا، تطورت الإضطرابات وتحولت الى صراع مسلح بالكامل، إذ أخذت المظاهرات بعدا عسكريا.[1] فتحولت المظاهرات الى حرب "الليبين ضد الليبين".[2] ففي ظل تنامي تصميم المتظاهرين على الإطاحة بالنظام تصاعدت وتعقدت الأحداث لتتحول إلى إشتباكات مسلحة بين المتظاهرين وقوات الأمن التابعة للنظام.[3]

حدد تاريخ 24 فيفري 2011 كبداية لمرحلة الصراع المسلح حسب لجنة التحقيق للأمم المتحدة،حيث شرع القذافي في توزيع الأسلحة لمؤيديه لقمع المظاهرات والقضاء عليها، كما حصل المتظاهرون على الأسلحة عن طريق الإستيلاء على مخازن الأسلحة التابعة للنظام، ومن قوات الأمن الذين إنشقوا عن النظام، كما أمر نظام القذافي قادة الكتائب الأمنية بفتح مخازن التسليح للشعب(أنظر شكل رقم 07)،[4] تم تشكيل مجموعات المعارضة المسلحة، كما تم تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي والمجلس العسكري المؤقت الذي شرع بدوره في تشكيل "جيش التحرير" بهدف الدفاع والسيطرة على المناطق التي تم تحريرها من قبضة القذافي.[5]

شكل رقم (07) يوضح عدد الأسلحة المنتشرة مقابل عدد المقاتلين في سنة 2011

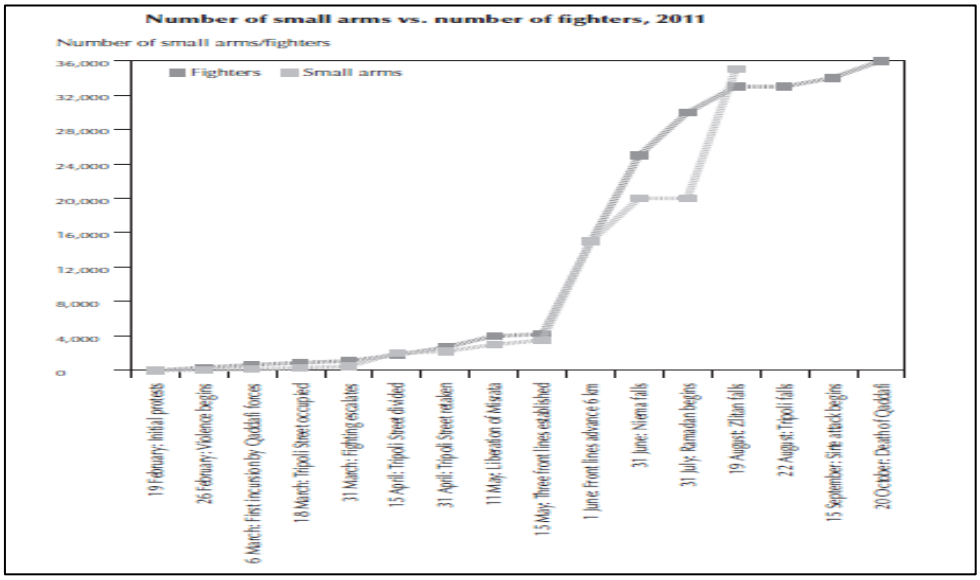

المصدر : Brain Mcquinm, « After The Fall Libya's Evolving Armed Groups », **The Small Arms Survey_ Security Assessement In North Africa Project And The Federal Foreingn Office Of Germany**, n°12 (October 2012),p.38.

[1] منظمة العفو الدولية، **مرجع سابق**، ص. 16.

[2] Prou, **op.cit.** p. 11.

[3] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المنظمة العربية لحقوق الانسان و مجموعة المساعدة القانونية الدولية، **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، جانفي 2012، ص. 25.

[4] إبراهيم ابراش" الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية و الموجهة"، احمد نيفين سعد، **حال الامة العربية – رياح التغيير** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011) ص. 06.

[5] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **مرجع سابق**، ص. 10.

القوى الفاعلة في الصراع المسلح : ساهمت هذه الأوضاع في تشكل معسكرين متصارعين أحدهما موال للقذافي، والآخر معارض يتصارعان حول السلطة و البقاء هذا المعسكران هما:

1- **قوات النظام** "**قوات القذافي**" : تتكون من الكيانات التالية :

- **القوات الليبية المسلحة** : تتألف قوات المسلحة الليبية من القوات البرية، الجوية والبحرية مهمتها الأساسية هي الحفاظ على الأمن الخارجي وضمانه،[1] كان القذافي حريص على عدم تكوين جيش محترف فعمل على تهميشه لصالح الكتائب الامنية، فالبرغم من أنه كان الجيش يتكون من 50.000 جندي إلا أنه كان حوالي 10.000 مدربين فقط.[2] تعد القوات المسلحة الليبية تركيبة قيادية تقليدية.

- **الكتائب الامنية** : هي عبارة عن وحدات عسكرية مختلفة عن القوات المسلحة النظامية دورها الحفاظ على الأمن الداخلي. خلال الصراع المسلح إعتمد عليها القذافي للقيام بعمليات مسلحة ضد معارضيه.[3]

- **اللجان الثورية** : تعتبر كتنظيم شبه عسكري أنشأه القذافي في 1977، مهمتها الاساسية حماية الثورة،ضمان الامن والاستقرار الداخلي، وقمع وتصفية المعارضة.[4]

- **المرتزقة** (*Les mercenaires*): إستخدم القذافي إلى جانب قواته –من أجل القضاء على المتظاهرين وإستمراره في السلطة –مرتزقة أجانب، إن وجود الأخيرين في ليبيا كان مند السبعينات حيث أإستخدمهم القذافي لتشكيل "الفيلق الإسلامي" من أجل تحقيق أحلامه في الزعامة على القارة الإفريقية.

حسب (*Jennifer Rubin*) في تصريحه لصحيفة (*Washington Post*) أنه إستخدم القذافي نحو 45.000 مرتزقة صحراويين للقضاء على المتظاهرين.[5]إستأجرهم بأجرة 1.000 أورو لليوم الواحد،وحسب الواحد،وحسب جريدة *The Guardian* البريطانية ينتمون هؤلاء المرتزقة إلى دول إفريقية عديدة مثل : تشاد،الكونغو،النيجر،مالي،سودان، و حتى من آسيا.[6]

1. **قوات المعارضة** :تتكون تركيبة قوات المعارضة من : انظر في الملحق رقم (01) الذي يبين تركيبة المعارضة في ليبيا بالتفصيل.

المطلب الثالث : تدويل الأزمة الليبية.

في ظل تزايد عدد القتلى في ليبيا وإستمرار القذافي في إستعمال القوة ضد شعبه،وإيصال وسائل الإعلام لما يحدث في ليبيا للرأي العام الدولي، بدأت الجهود الدولية بإدانتها لأعمال العنف والقمع،وبإتخاذها لمواقف منددة ومجموعة من القرارات، هذا ما ساهم في تدويل الأزمة الليبية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.13.

[2] CIRET-AVT**,op.cit,** P.13.

[3] المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، **مرجع سابق**، ص. 13.

[4] **المرجع نفسه**، ص. 14.

[5] CIRET-AVT**, op.cit,**p p. 13-14.

[6] Vira,**op.cit,** p.26.

إزدياد وتيرة الصراع وعدد القتلى : بالرغم من عدم توفر أرقام دقيقة لإحصاء عدد القتلى والضحايا في الأزمة الليبية إلا انه تم تعدادها بالتقريب، فقد أشارت المحكمة الجنائية الدولية الى نحو 755 شخص قتلوا في فترة من بداية المظاهرات إلى نهاية شهر فيفري، أما منظمة *(Humain Rights Watch)* أحصت 233 شخص الذين فقدوا حياتهم من بداية المظاهرات حتى يوم 21 فيفري 2011،في غضون بضعة أيام أضافت مقتل 62 شخص في مدينة طرابلس فقط ليصبح عدد القتلى نحو 295. حسب *(Intenational Coalition Against War)* أنه قتل عن ما يقل 519 شخص و حولي 3980 جريح و 150 مفقود مند بداية الأزمة إلى يوم 22 فيفري 2011، في حين أحصت (*La Fédération Internationale des droites de l' hommes*) عدد الضحايا الذي وصل بتاريخ 02 مارس 2011 إلى نحو 6000 قتيل منهم 3000 قتيل في طرابلس و 2000 في بنغازي ،و1000 في في مدن أحرى.[1]

دور وسائل الإعلام : بمجرد بداية الحراك الشعبي في ليبيا سارعت مختلف القنوات لتقديم تغطية مفصلة للأحداث، من بين أهم القنوات قناة الجزيرة فقد تحولت إلى ورشة عمل للإحتجاجات الشعبية من خلال إجراء مناقشات ومقابلات خاصة بالحراك الشعبي ضد القذافي، وفي إطار التعريف بالأزمة الليبية والدعاية لها وإيصال أحداثها للعالم، ساهمت قطر في إطلاق قناة أخرى تعنى خصيصا بالأزمة في ليبيا، وهي "قناة الأحرار"، كشف التعامل الإعلامي مع الأزمة الليبية عن إنحياز واضح للمعارضين الليبيين، حيث أغلبها لم تلتزم الحيادية والموضوعية، وعملت على التصعيد ما يحدث في ليبيا وعلى إيصاله إلى الرأي العالمي.[2]

تأسيس المجلس الوطني الإنتقالي : في 27 فيفري2011، تقرر تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي المؤقت كممثل للمعارضة الليبية ضد القذافي، ونجح بشكل تدريجي في إكتساب الشرعية داخليا وخارجيا، إذ كان تأسيسه يعتبر بمثابة فقدان النظام القذافي لشرعيته الدولية خاصة بعد الإعتراف به دوليا[3].

مواقف وقرارات المنظمات الدولية : ساهمت قرارات ومواقف التي إتخدتها الجهات الدولية في تدويل الأزمة في ليبيا، حيث أصبحث الازمة الليبية من أهم القضايا الدولية ومن أهم القرارات التي أتخدت

- **قرار مجلس حقوق الإنسان :** في 25 فيفري 2011، أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة القرار المنعون بوضع حقوق الإنسان في الجماهيرية الليبية،الذي قرر إرسال لجنة دولية

[1] Foul Amir, **Ne Dites Pas A Maman Que Sarkosy M'envoie Mourir En Libye** (Paris : Ebook Electronique Livre, 2011), p.73.

[2] Sukant Chandan, "The Role Of Al-Jazeera In The Iùperialist Bombing Of Libya And Others Pro-Empire Intrigue", en : **http://panafricannews.blogspot.com/2011/08/role-of-al-jazeera-in-imperialist.html%BB** (15/02/2014), (16:20).

[3] مجموعة الأزمات الدولية، **الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا ...مرجع سابق**، ص.17 .

مستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا وتم تفويضها بتقصي حميع إنتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان،والتحقق من وقائع وظروف الإنتهاكات والجرائم المرتكبة، وتحديد مرتكيبها والمسؤولين عنها.[1]

● **إجتماع طاريء لمجلس الأمن :** في أعقاب نشوب النزاع مابين القذافي والمعارضة وإشتداد وتيرته، وضعت الحالة الليبية ضمن جدول أعمال مجلس الامن، ففي 26 فيفري 2011، عقد مجلس الأمن إجتماعا مغلقا لمناقشة الأزمة في ليبيا بناءا على طلب قدمه نائب السفير الليبي في بعثة الأمم المتحدة، نتج عن هذا الإجتماع قرار رقم 1970 [2]

● **إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية :** ففي إجتماع مجلس الأمن في 26 فيفري 2011، إعتبر فيه أن الجرائم التي ترتكب في ليبيا يمكن أن ترقي إلى جرائم ضد الإنسانية، وعليه أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وبتاريخ 03 مارس 2011 أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أنه سيفتح تحقيق في الوصع في ليبيا.[3]

المبحث الثالث : المقاربات الدولية المطروحة لتسوية الازمة الليبية.

مع تصاعد حدة القتال بين القذافي ومعارضيه وإصرار القذافي على التشبث بالسلطة، وبالمقابل صمود المتظاهرين أمام قواته والإستيلاء على الأسلحة من المخازن وإنشقاق العديد من المسؤولين في البعثات الديبلوماسية في الخارج وأعضاء من الجيش والحكومة، وسقوط تقريبا جميع المدن الشرقية وبعض المدن الغربية تحت سيطرة المعارضة،ثم تشكيل المجلس الوطني الإنتقالي الذي تم الاعتراف به كممثل شرعي لليبيين،كل هذه الأحداث شكلت عواملا أدت الى ضرورة تحرك الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية محاولةٍ لإيجاد آلية لتسوية الوضع في ليبيا.

المطلب الاول : الإتحاد الإفريقي والطرح السلمي للازمة الليبية

كان من المتوقع أن يكون لمنظمة الإتحاد الإفريقي الدور الرئيسي لحل الازمة وإستعادة الاستقرار في ليبيا، لكن كان موقفها منذ البداية متحفظا ورافضا لأي تدخل عسكري خارجي في ليبيا، كما أنه إمتنعت منذ البداية في توجيه أي إدانة مباشرة للقذافي.[4]

في إجتماع لمجلس الأمن والسلم التابع للإتحاد الإفربقي رقم 261، بتاريخ 23 فيفري 2011 أعرب عن قلقه العميق إزاء التطورات التي تشهدها ليبيا وندد بشدة الإستخدام المفرط والعشوائي للقوة ضد المتظاهرين السلميين، كما شدد على شرعية تطلعات الشعب الليبي.

---

[1] هيئة الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، **القرار الصادر في 25 فيفري 2011**، في الموقع الرسمي : **http://www.ohchr.org** (20/02/2014)،على الساعة (17:05).

[2] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، **إجتماع مجلس الأمن 26 فيفري 2011**، في الموقع الرسمي للأمم المتحدة **http://www.un.org** (2014/02/20)، على الساعة (17:15).

[3] منظمة حقوق الإنسان، **"ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية"**، في الموقع الرسمي : **http://www.hrw.org** (2014/02/20)، على الساعة (17:05).

[4] Michel Luntumbue, « Le partenariat Afrique-UE à l'épreuve de la crise libyenne »,**Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité** (mai 2012), p p. 2-3.

وفي 10 مارس 2011 في دورة رقم 265 للمجلس بأديس أبابا بأثيوبيا، إتخذ الإتحاد الإفريقي موقفا يرفض فيه التدخل العسكري الدولي في ليبيا، كما أعلن عن تشكيل لجنة خماسية مكونة من "موريتانيا، جنوب إفريقيا مالي، كونغو وأوغندا" لدراسة الأوضاع في ليبيا، وبادر بالوساطة بين أطراف الازمة لإيجاد حل سلمي وسياسي للأزمة فشكل لجنة مخصصة للذهاب إلى ليبيا للبحث عن الاوضاع في ليبيا، وذلك يومي 18 مارس في طرابلس و 19 مارس في بنغازي.[1]

طرح الإتحاد الإفريقي مبادرته "**خارطة الطريق لحل الأزمة الليبية**"، تضمنت العناصر التالية :

- حماية المدنيين ووقف الأعمال العدائية والعنف.
- بدأ حوار سياسي بين أطراف الأزمة في ليبيا للتوصل إلى إتفاق حول سبل إنهاءها.
- ضمان إدارة المرحلة الإنتقالية.
- تبني إصلاحات سياسية تستجيب لتطلعات الشعب الليبي نحو الحرية، الديمقراطية الإصلاح السياسي والعدالة، السلام، الأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية.
- حماية الرعايا الأجانب بما في ذلك العمال المهاجرين المقيمون بليبيا.[2]

بالرغم من مساعي الإتحاد الإفريقي لإيجاد حل سلمي لتسوية الازمة إلا أنه لم يتمكن من إقناع القوى المعارضة بخارطة الطريق الافريقية مما أدى إلى إخفاق مبادرة الاتحاد الافريقي، ففي 17 مارس 2011 إعتمد مجلس الأمن قرار 1973 القاضي بفرض حظر جوي على ليبيا.[3]

يمكن الحكم إنطلاقا مما جاء في قرارات وإقتراحات الإتحاد الإفريقي التي أكد فيها على ضرورة حماية المدنيين وإدانة العنف وتوصيل المساعدات الإنسانية، أن الإتحاد الإفريقي اقتنع واعترف بتردي الأوضاع الإنسانية في ليبيا. ونشير إلى أن بروتوكولات الإتحاد الإفريقي تحتوي على ما يسمح له بالتدخل في شؤون الدول الأعضاء في حال تردي الأوضاع الإنسانية دون اللجوء إلى الأمم المتحدة،فكان من الممكن أن يتدخل الإتحاد الإفريقي عسكريا في ليبيا إستنادا لما جاء في بيانه التأسيسي في الفقرة 05 من البند الرابع التي يخول له حق التدخل في أي دولة من دول الأعضاء في حال موافقة الجمعية العامة للإتحاد إذا كان ما يحدث في هذه الدولة ظرفا استثنائيا مثل جرائم حرب أو إبادة أو جرائم ضد الإنسانية،وهذا هو الرأي الذي عبر عنه *جورام غامبو* نائب رئيس البرلمان الإفريقي عندما صرح أن الإتحاد الإفريقي كان من المفترض أن يرسل قوة عسكرية لليبيا كما فعل في دول إفريقية أخرى.[4]

يرجع سبب إتخاذ الإتحاد الإفريقي لهذا الموقف إلى:

[1] Delphine lecoûtre, «La gestion de la crise libyenne par l'union africain » **IRSEM Institut de recherche stratégique de l'école militaire,** n°11 (2012), p p 17-20.
[2]Rapport Africain Briefing, « Le Rôle De L'union Africain Dans Les Conflits En Libye Et Coté d'Ivoire » **Observatoire De l'Afrique,**(Mai 2011) p.03.
[3] Delphine Lecoûtre, **op.cit,** p.20.
[4]زياد عقل، "الاتحاد الافريقي و الثورة الليبية : البروتوكولات والمصالح"، **مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية** في : **http://acpss.ahramdigital.org.eg/projectsRep.aspx?Report_ID=42** (2014/02/21)، على الساعة 23:00

- يبقى تأثير الإتحاد الإفريقي محدودا بسبب التأثير المالي الواضح لليبيا على ميزانيته، إذ تبلغ ميزانية الإتحاد الإفريقي السنوية نحو 256.75 مليون دولار، تقدر مساهمات الدول الاعضاء حوالي 122.6 ملين دولار، وتبلغ مساهمة الشركاء الدوليون تقريبا 134.15 مليون دولار، أما المساهمة الليبية الرسمية تقدر ب 15% أي ما يقارب 18.39 مليون دولار، وبطريقة غير رسمية كان القذافي يدفع للعديد من دول الاعضاء في الإتحاد الإفريقي، كما قام بتمويل مساهماتهم في الإتحاد من أجل كسب التصويت لصالحه.

- يمتلك القذافي سلسلة من الفنادق والإستثمارات في إفريقيا الى جانب سخائه مع بعض الأنظمة الإفريقية في محاولة لجلب الدعم له داخل دوائر القرار بالإتحاد الإفريقي.

- شعور الإتحاد الإفريقي بأنه لم يلعب دورا أساسيا في تعزيز الديمقراطية في القارة الإفريقية،نظرا للعلاقات السياسية المعقدة بين بلدان الإفريقية، فهو يتكون أساسا من مجموعة من البلدان الضعيفة مما أثر سلبا على عمله كمنظمة.

- خوف العديد من البلدان الإفريقية من ردات الفعل الإنتقامية في حالة إستطاع القذافي تجاوز الأزمة.[1]

المطلب الثاني : جامعة الدول العربية والطرح العسكري للازمة الليبية

شكل موقف جامعة الدول العربية غير المسبوق من الأحداث في ليبيا خروجها المفاجئ عن نهجها غير المألوف، حيث أعتُبر هذا الموقف إستثنائي خاصة بعد إتخاذها لموقف حيادي وسلبي من أحداث تونس ومصر، فمثل موقفها من الأزمة في ليبيا نقطة تحول مهمة، حيث إتخذت موقفا رسميا وصريحا ينحاز الى كفة المتظاهرين.[2]

إتخذت جامعة الدول العربية مجموعة من القرارات المتعلقة بالشأن الليبي، فبتاريخ 22 فيفري 2011، أصدرت جامعة الدول العربية البيان رقم 136 الناتج عن إجتماع مجلس جامعة الدول العربية،أهم ما ورد فيه : وقف مشاركة وفود حكومة الليبية في إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها إلى حين إقدام السلطات الليبية الإستجابة لمطالب المجلس بوقف الفوري للعنف، وتحقيق أمن الشعب الليبي وإستقراره.[3]

عقد في 02 مارس 2011 إجتماع لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري للبحث حول مستجدات الأزمة في ليبيا، تم إصدار قرار رقم 7289، أهم ما تناوله: التنديد بالجرائم المرتكبة ضد المظاهرات الشعبية السلمية في ليبيا، الوقف الفوري لإطلاق النار وأعمال القمع والعنف ضد

[1] دافيد زونمينو، "الاتحاد الافريقي...و الصمت المطبق ازاء الازمة الليبية، ترجمة : منير البغدادي في : **http://studies.aljazeera.net/reports/2011/2011721132755687829.htm** (2014/02/12)، على الساعة 23:55.

[2] محمد بدري عيد، "ضد النظم؟ الادوار التدخلية للجامعة العربية في الازمات الاقليمية، **السياسة الدولية**، ع.187 (جانفي 2012) ص. 80.

[3] جامعة الدول العربية، الامانة العامة، **بيان مجلس جامعة الدول العربية بشأن المستجدات التي تشهدها ليبيا**، 22فيفري 2011.

المدنيين،مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر عن وسائل الإعلام، وتسهيل مغادرة الاجانب وضمان وصول المساعدات العاجلة للمصابين، والرفض الكامل لكافة أشكال التدخل في ليبيا مع الإلتزام الكامل بالمحافظة على الوحدة الوطنية لليبيا...[1]

لكن عدم إمتثال القذافي لقرار رقم 7298 وإستمراره في قمع المتظاهرين وقتل المدنيين مع الإنتشار الواسع للأسلحة، دفع مجلس جامعة الدول العربية إلى اجتماع في دورة غير عادية بتاريخ 12 مارس 2011 وإصداره القرار رقم 7360 اهم ما ورد فيه :

- الطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إتجاه تدهور الأوضاع في ليبيا،وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوريا،وإقامة مناطق آمنة للأماكن المتعرضة للقصف كإجراءات وقائية تسمح بتوفير حماية لأبناء الشعب الليبي والمقيمين في ليبيا من مختلف الجنسيات مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية لدول الجوار.

- التعاون والتواصل مع المجلس الوطني الإنتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي وتوفير الحماية اللازمة له إزاء ما يتعرض له من إنتهاكات جسيمة وجرائم خطيرة من جانب السلطات الليبية الأمر الذي يفقدها الشرعية.

- تجديد الدعوة لدول الاعضاء والدول الصديقة والمنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني العربية والدولية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي ومساندته.

- مواصلة التنسيق إتجاه الموقف في ليبيا مع الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك الإتحاد الأوروبي.[2]

تمت الموافقة على هذا القرار بالإجماع، و بفعل الموافقة عليه تم تمرير الملف الليبي لمجلس الأمن فموقف جامعة دول العربية مهد الطريق لمجلس الامن باستصدار قرار رقم 1973،الذي ينص على انشاء منطقة حظر الطيران الجوي على ليبيا. [3]

و يمكن إرجاع الدوافع المحركة لموقف جامعة الدول العربية إلى :

- حرص جامعة الدول العربية على إتخاذ موقف إيجابي بالإنحياز المبكر الى جانب المتظاهرين الليبيين تداركا منها لموقفها السلبي ازاء ما حدث في تونس و مصر.
- إدراكا منها أن المعطيات الدولية تشير إلى وجود توافق دولي على التدخل الخارجي في ليبيا، وأن قرارا دوليا في سبيله لإعلان التدخل لإسقاط النظام القائم، وإن كان تحت ذريعة حماية الشعب الليبي.

[1] جامعة الدول العربية، مجلس جامعة الدول العربية ، **قرار رقم7298**، 02 مارس 2011 .
[2] جامعة الدول العربية، مجلس جامعة الدول العربية، **قرار رقم 7360**، 12 مارس 2011.
[3]Jason Pack and Barak Barfi," In war's wake the struggle for post qadhafi Libya" **The Washington institute for near east policy** (February 2012)، p. 17.

- الدور اللافت والمتصاعد لدول الخليج خاصة قطر التي كان لها دور كبير في استصدار القرار.[1]

المطلب الثالث : مقاربة الأمم المتحدة العسكرية كحل للأزمة الليبية.

ردا على تصاعد الإقتتال في ليبيا وورود تقارير عن إنتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان،وإدراج الجرائم الفظيعة التي إرتكبها نظام القذافي ضمن جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية إجتمع مجلس الأمن بتاريخ 26 فيفري 2011 وأصدر قرار رقم 1970، أعرب فيه عن قلقه إزاء الوضع في ليبيا،وأدان الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وقمع المتظاهرين السلميين، كما أقر أنه يدرك مسؤوليته الرئيسية في مجال صون السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبموجب الفصل السابع من الميثاق قرر ما يلي :

- الوقف الفوري للعنف مع إتخاذ الإجراءات الكفيلة لتلبية المطالب المشروعة للبيبين.
- حظر توريد الأسلحة
- إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- حظر السفر عن مجموعة من الأشخاص وتجميد الأصول المالية للنظام الليبي في البنوك الأجنبية.
- إنشاء لجنة جديدة للجزاءات وتقديم المساعدات الإنسانية اللازمة لليبيين.[2]

وإثر تصاعد الإقتتال الداخلي في ليبيا و تجاهل القذافي للقرار الأممي 1970 وإستمراره في قمع المتظاهرين إقترحت كل من فرنسا وبريطانيا تبني قرار آخر أكثر حزما، إذ كان لفرنسا الدور الكبير في تدويل الأزمة الليبية وإصدار قرار رقم 1973 بتاريخ 17 مارس 2011 من طرف مجلس الأمن القاضي بالتدخل العسكري من خلال إنشاء منطقة لحظر الطيران الجوي من أجل حماية المدنيين[3].

طرح مشروع القرار على دول الأعضاء فصوتت عليه الأغلبية حيث حصل على 10 أصوات في حين إمتنعت خمسة دول عن التصويت هي: روسيا والصين، البرازيل،الهند وألمانيا ولم يتم إستخدام حق النقض من أي دولة.[4]

جاء في مضمون القرار أن الوضع في ليبيا يشكل تهديد للسلم والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة فإنه: يطالب بالإرساء الفوري لإطلاق النار والإنهاء التام للعنف ولجميع الهجمات على المدنيين والإعتداءات المرتكبة في حقهم، وشدد على الحاجة لتكثيف الجهود من أجل إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي، كما طالب السلطات الليبية

[1] تيسير إبراهيم قديح،**التدخل الدولي الإنساني –دراسة حالة ليبيا 2011**، مذكرة ماجيستر (جامعة الازهر : كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، 2013)، ص ص. 149، 150.

[2] منظمة الامم المتحدة، مجلس الامن، **القرار رقم 1970**، 26 فيفري2011 ، ص ص.1-10.

[3] Joy, **op.cit**, p. 03.

[4]Delphine Houba, **"Etat el la question l'intervention militaire en Libye",** Institut Emile Vandervelde (novembre 2011)، p.04.

بالوفاء بإلتزاماتها إتجاه القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني وبإتخاذ جميع التدابير الأزمة لحماية المدننين وضمان مرور الإمدادات والمساعدات الإنسانية بدون عراقيل.

أما فيما يخص حماية المدنيين أقر مجلس الأمن بضرورة إتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق الأهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات، مع إستبعاد أي قوة أجنبية أيا كان شكلها وعلى أي جزء من الأراضي الليبية. كما قرر فرض منطقة حظر طيران على جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي لليبيا من أجل حماية المدنيين، عدا رحلات طائرات الإغاثة مع ضرورة أن يكون غرضها الوحيد إنسانيا، إضافة تضمن قرار رقم 1973 وجوب حظر الأسلحة وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية.[1]

طبق مفهوم مسؤولية الحماية في ليبيا، إذ ظهرت قناعات لدى المجتمع الدولي أن المسالة الليبية ليست هي حق تدخل من جانب أي دولة بل هي مسؤولية الحماية التي تقع على عاتق كل دولة.[2] وبناءا على ذلك تحمل مجلس الأمن مسؤولية حماية الليبيين بموجب قرارين 1970 و1973 إذ يعد القراران أول تفعيل لمسؤولية الحماية من قبل الامم المتحدة بعد التنظير الذي عرفته المسألة، وهو ما ورد بصفة صريحة ضمن ديباجة قرار 1970 إذ يذكر بمسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها وهو تكريس صريح لا يحتاج إلى لأي تأويل.[3]

وبناءا على قرار مجلس الأمن و بالرغم من أنه لم يحدد الجهة التي ستنفذه، أعلنت فرنسا إلى جانب قوات التحالف " الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا" عن تنفيذها لقرار رقم 1973 الذي يقضي بإنشاء منطقة حظر طيران جوي بداية من تاريخ 19 مارس 2011.[4]

وجهت أول الضربات الجوية من طرف فرنسا مستهدفة القوات البرية لنظام القذافي،أُطلق عليها إسم (*Opération Harmatan*)هذه الكلمة تعني الرياح الجافة التي تهب على افريقيا، أما الولايات المتحدة الامريكية *(Operation down oddyssy)*[*]، أسمتها بريطانيا (*Ellamy(Operation)*، اما كندا (*Operation Mobile*).[5]

---

[1] منظمة الامم المتحدة، مجلس الامن، **قرار رقم 1973**، 17 مارس 2011 ، ص ص. 3- 6.

[2] Aidam Hehir anad Robert murray, **Libya, the responsibility to protect and future of humanitarian intervention** (New York : palgrave macmillan, 2013), p. 02.

[3] معهد ستوكهولم لإبحاث السلام الدولي، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة : عمر السعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص ص. 20–23.

[4] Joel Peters, **The European Union And The Arab Spring (**United Kingdom : Lexngton Books, 2012) p p. 40-43.

[*] **فجر الاوديسا :** يرتبط هذا الاسم بأسطورة الاوديسا، التي تنتسب إلى هوميوس، وهي ملحمة شعرية يعتقد انها كتبت في القرن 18 ق.م وتحكي ملحمة الأوديسا قصة عودة أحد أبطال حصار طروادة (يوليسيس) إلى بلاده (إيثاكا) بعد الانتهاء من حرب طروادة، ونجاحه في تجاوز الصعاب الجمة التي صادفها في طريقه لمدة عشر سنوات كاملة بسبب غضب إله البحر (بوصيدون) عليه.

[5] Vira, **op.cit,** p. 47-49.

كما أنه شاركت إلى جانب قوات التحالف الدولي دول أخرى في عمليات محدودة وثانوية مثل إيطاليا، بلجيكا، الدانمارك وإسبانيا كما إنضمت إليها مجموعة من الدول العربية في مقدمتها قطر والامارات و كذلك السعودية.[1]

إبتداء من تاريخ 24 مارس 2011 تولى حلف الناتو إدارة العمليات الجوية وإنشاءه لمنطقة حظر الطيران الجوي في ليبيا.[2] إذ ورد في بيان الأمين العام للحلف بتاريخ 22 مارس 2011 : " قررت دول الحلف الأطلسي تنفيذ منطقة الحظر الجوي في ليبيا سنعمل ما بوسعنا لحماية المدنيين ضد قوات القذافي،سنعمل مع شركائنا في المنطقة [...] يلتزم الحلف بتطبيق قرار الامم المتحدة، لهذا السبب قررنا تحمل المسؤولية في تنفيذ قرار حظر الطيران الجوي في ليبيا"

;وصف الحلف مهمته في ليبيا من أنها تتكون من ثلاثة عناصر هي: فرض حظر على الأسلحة، إنشاء منطقة حظر جوي، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين[3].

إن الهدف الإستراتيجي لتدخل الحلف الأطلسي البعيد المدى في ليبيا هو السيطرة على الموارد الاستراتيجية في ليبيا، تأمين إمدادات الطاقة وعسكرة المنطقة من أجل تحقيق الإستقرار بالمنطقة، تعزيز الديموقراطية والوقوف في وجه الإختراق والتغلغل الناعم للصين في إفريقيا إضافة إلى تدعيم الشعوب على الحرية ضد الديكتاتوريات القمعية،[4] كذلك التصدي للتهديدات والمخاطر الأمنية في الضفة الجنوبية من البحر الابيض المتوسط من بينها الفشل الدولاتي، الهجرة غير الشرعية، الارهاب[5].

أما الهدف التكتيكي تم تقسيميه إلى مراحل . يتمثل الهدف المرحلي الأول الذي كان شبه معلن هو إسقاط نظام القذافي، أما الهدف المرحلي الثاني يتمثل في تشكيل حكومة ليبية انتقالية جديدة مدعومة كلية من قبل الدول الغربية، أما الهدف الثالث فهو إستغلال الوضع الإنتقالي الليبي في إبرام إتفاقيات إستراتيجية بين الدول الغربية والحكومة الليبية الجديدة التي تشكلت تحت الرعاية الدول نفسها.

إعتمد حلف الناتو من أجل تحقيق أهدافه على المستوى الاستراتيجي على القصف المباشر للأماكن بحجة وجود القذافي فيها، كما عمل على تشجيع إنشقاق أتباع القذافي لأجل تفكيك النظام، أما عى المستوى التكتيكي إعتمد الحلف على الدعم المباشر للمتظاهرين ضد القذافي.[6]

---

[1] Peters, **op.cit,** p. 41.

[2] « L'intervention militaire contre la Libye » , sur le lien : **http://iusadbellum.files.wordpress.com/2011/07/2011-otan-libye1.pdf** (24/02/2014), (18 :10)

[3] Vira, **op.cit,** p.46.

[4] Bazou, **op.cit,** p. 15.

[5] اشرف محمد كشك ،"حاف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل في الازمات،" **السياسة الدولية**، ع.185 (جوان2011)، ص ص. 24،23.

[6] محمد الحرماوي، "مسؤولية الحماية تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا"،**الحوار المتمدن**، ع.198، في : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375376** (2014/02/24)على الساعة : 17.00.

إستنتاجات الفصل الأول :

من خلال تطرقنا لسياقات الأزمة الليبية يمكن القول أن هناك مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية التي كانت سببا في إشعال فتيل الأزمة فداخليا، الأزمة كانت نتاجا لتراكمات سياسية،إقتصادية إجتماعية، ثقافية، هي التي دفعت الشعب الليبي للإحتجاج والتظاهر نتيجة الظلم والطغيان وغياب الحريات، التمايز المناطقي، التهميش، تفشي الفساد،البطالة وغيرها، حيث إبتدع القذافي نظاما سياسيا خاص بليبيا إتسم بغياب الدولة بمختلف مؤسساتها وقطاعاتها وإعتمد في حكمه على هيكل غير رسمي للسلطة خدمة لأهدافه ولمصالحه، الذي جمع فيه القذافي كل أوراق اللعبة السياسية بين يديه ما ولد الظلم والكبت، غياب الحرية، الحرمان واللاعدالة في المجتمع الليبيى.

أما خارجيا، ساهمت الثورات العربية إقليميا في تفجير الازمة في ليبيا بفعل إنتقال عدوى التغيير. كما كان للبيئة الدولية دور في تعقيد الأزمة للإطاحة بنظام القذافي نتيجة لسياسته المناهضة للغرب التي ولدت سياسة الضغينة ضده والأهمية الجيوإستراتيجية وما تحتويه ليبيا من موارد نفطية، إضافة إلى مشاريع الأجنبية في المنطقة من أجل خدمة مصالحها و تحقيق أهدافها، كلها عوامل أدت إلى قيام الأزمة في ليبيا في 17 فيفري 2011.

إنطلقت الأزمة في ليبيا في صورتها الأولية على شكل إحتجاجات ومظاهرات سلمية مطالبة بإصلاحات سياسية، إقتصادية، إجتماعية، لكن سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح بعدما قرر القذافي عسكرة الأزمة، مما أدى إلى أن يأخذ مسار الأزمة مجرى آخر نحو مرحلة الصراع المسلح. ساهم الصراع المسلح ما بين القذافي ومعارضيه في تصاعد وتيرة الأحداث، تدهور الأوضاع، زيادة مستوى الإقتتال وإنتشار مختلف أنواع السلاح، مما أدى إلى تطور الأزمة الليبية من سياقها المحلي إلى مرحلة التدويل.

وبالرغم من من صدور عدة مواقف وقرارات دولية منددة مما يحدث في ليبيا، لم يتراجع القذافي وقرر تشبث بالسلطة، والإستمرار في قمع وبطش المعارضين بمختلف أنواع الأسلحة، وأمام تدهور وضعا وإزدياده سوءا يوما بعد يوم، وبطلب من جامعة الدول العربية قرر مجلس الأمن طبقا لقرار رقم 1973 التدخل في ليبيا لحسم الأمر، وقد لعبت الأطراف الخارجية دورا حاسما في القضاء على نظام القذافي وتحرير ليبيا من قبضته. فبتاريخ 20 أكتوبر 2011 تمكنت قوات المعارضة وبمساعدة قوات حلف الناتو من القبض على القذافي و قتله. وبتاريخ 27 أكتوبر 2011 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 2016 الذي أنهى التدخل الخارجي في ليبيا.

الفصل الثاني:

التأثير الإقليمي للأزمة الليبية على مالي والجزائر

إنتهى حكم القذافي الذي إستمر لمدة 42 سنة بعد ثمانية أشهر من الصراع المسلح، ساعد التدخل الأجنبي للناتو في ليبيا في موت القذافي وسقوط نظامه، حيث إستهدف حلف الناتو لموكب القذافي ما مكن قوات المعارضة من القبض عليه، تعذيبه وقتله و مباشرة بعد مقتل القذافي والإسيلاء على معقله الأخير بسرت في آواخر شهر أكتوبر أعلن المجلس الإنتقالي عن تحرير ليبيا من قبضة القذافي ودخولها في مرحلة جديدة.

وبقدر ما ساهم حلف الناتو من تخليص ليبيا من قبضة القذافي بقدر ما تسبب في طرح إشكالات أمنية وفرض تحديات في الحفاظ على الأمن والإستقرار الداخلي وضبط الحدود بعد أن سيطرقت عليها ميليشيات المسلحة.

ساهم الإنفلات الأمني الداخلي في ليبيا في خلق بيئة مضطربة تعمها الفوضى ومناسبة لنشاط جماعات الإجرام المنظم والجماعات الإرهابية. مما شكل تهديدا خطيرا ومباشرا على المنطقة بصفة عامة وعلى مالي والجزائر بصفة خاصة.

وعليه ونظرا لتجاوز الأوضاع الفوضوية الليبية للحدود الوطنية، إرتأينا أولا تخصيص المبحث الأول لدراسة الروابط الإقليمية لليبيا مع مالي والجزائر، ثم الإنطلاق في دراسة تأثيرات الأزمة الليبية على مالي والجزائر.

المبحث الأول : الروابط الإقليمية لليبيا مع الجزائر ومالي.

تشترك ليبيا مع مالي والجزائر في مجموعة من الإرتباطات والعوامل المشتركة المختلفة التي ساهمت في إنتقال الفوضى واللاإستقرار الداخلي من ليبيا إلى مالي والجزائر، وتتمثل هذه الإرتباطات فيما يلي :

المطلب الاول : الإرتباطات الجغرافية

توجد الجزائر وليبيا بحكم موقعهما الجغرافي في قلب منطقة جيوسياسية المغرب العربي وتشكل الصحراء عمقهما الافريقي وتضعهما في إتصال مباشر مع الساحل الإفريقي الذي ينتمي اليه مالي،فهناك تقاطع وفي نفس الوقت تداخل بين الدائرتين الجغرافيتين المغاربية والإفريقية.[1]

تنتمي الجزائر وليبيا إلى المغرب العربي الذي يتشكل من الجزائر، تونس والمغرب الأقصى في إطاره الضيق، إلا أنه في إطاره الواسع فإن المغرب العربي يشمل بالإضافة إلى الدول الثلاث السابقة كل من ليبيا،موريتانيا والصحراء الغربية، وهي الدول التي أسست في نوفمبر 1989إتحاد المغرب العربي.[2] يحده شمالا البحر الابيض المتوسط، غربا المحيط الأطلسي، شرقا مصر والسودان، أما من الجنوب يحده السنغال،النيجر والتشاد.[3] يقدر طول ساحل المغرب العربي على البحر الابيض المتوسط بأكثر من 3000 كم وآخر على المحيط الاطلسي يفوق 2000 كم، كما يمتد على طول ساحل يزيد عن 4000كم. تشكل دول المغرب العربي مجتمعة مساحة تقدر 6.048.141 كم² بضم أراضي الصحراء الغربية.[4]

توصف منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا لكونها تقع الجزء الشمالي من القارة الافريقية المواجهة للقارة الأوروبية التي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية عند الإنتداب الفرنسي لتونس 1881م ثم المغرب سنة 1912م وإحتلال الجزائر سنة 1830م فأصبحت بذلك دول شمال افريقيا تحت السيطرة الفرنسية تشكل اقليما جغرافيا سياسيا.[5]

تحتل منطقة المغرب العربي موقعا جغرافيا وإستراتجيتا هاما وهي تشكل نقطة التقاء القارات الثلاث : أوروبا، إفريقيا وآسيا ومهد للحضارات، تحتوي المنطقة على موارد وثروات طبيعية هامة،خاصة النفط والغاز الطبيعي اذ تضم ثلثي إحتياطات العالمية من النفط المتواجد بليبيا والجزائر.[6]

---

[1] بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري...مرجع سابق**، ص.49.

[2] مصطفي الكثيري، **الخصوصية التاريخية والحضارية للمغرب العربي ومدى إنعكاساتها على التنمية الإدارية** (الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الأدارية،1986)، ص.08.

[3] عبد الحميد سعد زغلول، **تاريخ المغرب العربي** (القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 1965)، ص.03.

[4] أحميدة أمحمد السنوسي، **الإتحاد المغاربي دراسة في الجغرفيا الإقليمية والإجتماعية والسياسية** (طرابلس : منشورات جامعة الفاتح، 1999)، ص ص. 23، 24.

[5] عادل مساوي و عبد العلي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية و الإسلامية"، **مجلة البيان** (ديسمبر 2010)، ص.379.

[6] مصطفي القيلاني، **المغرب العربي الكبير** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص.21.

كما تم الذكر آنفا أن الجزائر وليبيا ينتميان إلى منطقة المغرب العربي، فالدستور الجزائري ينص على أن "الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، أرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية"، أما ليبيا فهي بدون دستور لكن كان دستورها لسنة 1951 الذي ألغي في سنة 1969 ينص على "أنها جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الإفريقية".[1]

تتصل الجزائر مع ليبيا حدود تقدر ب982 كم، تم ترسيم الحدود الجزائرية الليبية على فترتين :

- **فترة قبل إستقلال ليبيا** : كانت الحدود محددة نظريا من خلال إتفاقية أنجلو_فرنسية بتاريخ 17 جوان 1889، إحتلت إيطاليا ليبيا عام 1919 وتم تعديل في الحدود بموجب الإتفاقية الفرنسية الإيطالية بتاريخ 12 سبتمبر 1919.

- **فترة مابعد إستقلال ليبيا** : السلطات الإستعمارية لم تكن موافقة تماما على أحكام اتفاقية 1919، خلال الحرب العالمية الثانية إحتلت فرنسا منطقة فزان وبعد إستقلال ليبيا قررت فرنسا تسوية الحدود مع جيرانها، حيث أبرمت إتفاقيتين في هذه الفترة :

أ- اتفاقية الصداقة وحسن الجوار في 10 أوت 1955 بين الجمهورية الفرنسية والمملكة الليبية خصصت البنود الستة الأولى للإتفاقية للحدود الجزائرية الليبية وأكدت على ترسيمها وفق لإتفاقية 12 سبتمبر 1919.

ب- إتفاقية 25 ديسمبر 1956 : أبرمت بين فرنسا والمملكة الليبية تم التصديق عليها وإيداعها لدى الامم المتحدة إذ تم ترسيم الحدود دون إتفاق أو أي مراقبة من طرف السلطات الليبية.[2]

في 1967 حدث تصعيد وتوتر في العلاقات ما بين الجزائر وليبيا بسبب إدعاء ليبي عن إختراق دوريات عسكرية جزائرية شريطها الحدودي وإدعاء الجزائر بأن طائرات عسكرية ليبية إخترقت الأجواء الجزائرية، مما دفع لتشكيل لجنة مشتركة لتعيين الحدود ورسمها على الأرض غير أن أعمالها تعطلت لإصطدامها يتملص ليبيا عن تقديم الإتفاقية الملحقة بخرائط تعيين الحدود التي وقعتها ليبيا مع الإدارة الفرنسية بعد الإستقلال،[3] في، 196 أكد الرئيس الجزائري انداك "بن بلة" على أن للجزائر حدود التي تركتها الاستعمار،كذلك أكدت منطقة الوحدة الافريقية على إحترام الحدود التي وضعها الإستعمار.[4]

---

[1] عبد النور بن عنتر، "العلاقات المغاربية الإفريقية : بعض الجوانب الشكلية" **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع.4 (فيفري 2011)، ص.01.

[2] "L'expérience Algérienne En Matière De Délimitation Des Frontière Terrestres" sur le lien : **https://www.dur.ac.uk/resources/ibru/conferences/thailand/algeria.pdf** (02/03/2014), (10:10).

[3] منصور لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006_2011**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2013)، ص.429.

[4] Hocine Labdelaoui, "La Gestion Des Frontiere En Algérie", **Institut Universitaire Européen** (février 2008), p p.11-13.

ترتبط منطقة المغرب العربي جيوسياسا بالساحل الإفريقي وهو الخط الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا و يشكل خطا فاصلا بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا على مساحة تناهز ثلاث ملايين كم.² [1]

هناك عدة معايير لتصنيف الدول المنتمية للساحل الإفريقي فحسب *(jean gallais)* أن الساحل الإفريقي تقليديا يعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء ونظرا لشساعة الساحل خلق إختلافات في تحديد الدول التي تنمي إليه، فسياسيا وبالرجوع إلى مجموع الدول التي ضمتها اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف *(GILSS)* التي أنشئت عام ،1971 فإن دول الساحل الافريقي هي السنغال، غامبيا موريتانيا،مالي، النيجر، تشاد،بوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيابيساو والرأس الأخضر، ونظرا لزحف الصحراء أضيفت كل من السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا.[2]

حديثا أخد الساحل الإفريقي معنى جيوسياسيا أوسع يأخذ بعين الإعتبار كل الدول التي تشكل حزام حدود الصحراء الكبرى أي بإضافة دول من الشمال الافريقي .[3] وهناك من يصنف دول الساحل الافريقي على أساس قوس الأزمات. تم توسيعه على أساس حسابات جيواقتصادية ليشمل بوركينافاسو،نيجيريا، وحتى جزر الرأس الأخضر.[4]

بالتالي تعتبر مالي دولة من دول الساحل الافريقي الذي يشكل العمق الجيوسياسي لليبيا والجزائر، كما تعتبر مالي كدولة حدودية مع الجزائر بطول 1.376 كم، تم تعليم الحدود بينهما بموجب إتفاقية الموقعة في 08 ماي 1983.[5]

تعرف العلاقات المغاربية–الإفريقية جدلية الفصل والوصل بمعنى أن المغرب العربي رغم إفريقيته جغرافيا إلا أنه منفصل عن إفريقيا في أكثر من صعيد، فبعد مرحلة الوصل والإلتحام في السنوات الأولى من الإستقلال حتى منتصف السبعنيات شهدت العلاقات مرحلة فصل إذ تبقى العلاقات بين المغرب العربي والساحل الافريقي رهينة دور الوسيط الأوروبي، حيث كلما زاد الإلتحام مع أوروبا كلما زاد الإبتعاد عن إفريقيا، بمعنى حركة الفصل والوصل مرهونة أيضا بطبيعة العلاقة مع اوروبا، ويرجع السبب إلى التحول التدريجي لدول المغرب العربي "شمال افريقيا" إلى جدار عازل بين الساحل الإفريقي وأوروبا رغبة من هذه الأخيرة في جعل شمال افريقيا درعا واقيا من إنتقال التهديدات الامنية إليها.

ولذلك زادت الهوة الجيوسياسية بين أقصى شمال القارة وجنوبها "الساحل الافريقي"،فالدول المغاربية ولت وجهها شمالا صوب أوروبا وأدارت ظهرها لجناحها الجنوبي بسبب ملفين الارهاب والهجرة

[1] أحمد إدريس، "منطقة الساحل الإفريقي و أمن المغرب العربي" **مركز الدراسات المتوسطية و الدولية**، ع.4، (فيفري 2011)، ص.09.
[2] Mehdi Taje, "Sécurité Et Stabilité Dans Le Sahel Africain", **Branche Recherche Nato**, n°19 (décembre 2006), p.06.
[3] إدريس، **مرجع سابق**، ص.09.
[4] أمحند برقوق، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي "، **جريدة الشعب**، ع.14466 (جانفي 2008)، ص.12.
[5] إيدابير، **مرجع سابق**، ص. 168.

يبد أن هذه التهديدات الأمنية أجبرت الجزائر وليبيا على الإهتمام بالجناح الجنوبي بها خاصة بحركات التمرد في مالي.

كانت مضامين الإهتمام المغاربي بتخومه الساحلي أمنيا بالأساس من أجل سد الثغرات الإنكشاف جنوبا، مثلا قام القذافي بعقد قمة عربية إفريقية في سرت سنة 2010،كما توسطت الجزائر في حل الازمة المالية. يتضح أن الدول المغاربية تتعامل و تهتم مع الجوار الساحلي بسبب التهديدات الامنية المتمثلة الهجرة والإرهاب، فهذا الإهتمام المتجدد سببه الخوف من الآخر الإفريقي. لكن هذا التقارب والإهتمام لا يحركه أي تصور إستراتجي للعلاقات المغاربية –الافريبقة.[1]

نسج التاريخ أشكالا من المبادلات والإرتباطات الوثيقة بين المنطقتين المغرب العربي ومنطقة الساحل الافريقي كما ترتبط بينهما أواصر علاقة سببية حسب *نظرية كاستكس* التي تركز على أن كل حركة هامة في منطقة معينة يؤثر تأثيرا جدريا في المناطق الأخرى، بحيث تصبح وحدة جيوسياسية متكاملة يمكن وصفها بوحدة مغاربية–ساحلية .[2] فالمغرب العربي والساحل الإفريقي يشكلان وحدة أمنية وإستراتيجية، وأمن المغرب العربي من أمن الساحل الإفريقي.[3]

المطلب الثاني: الإرتباطات الإثنية والقبلية

الشكل رقم (05) خريطة توضح تمركز قبائل الطوارق

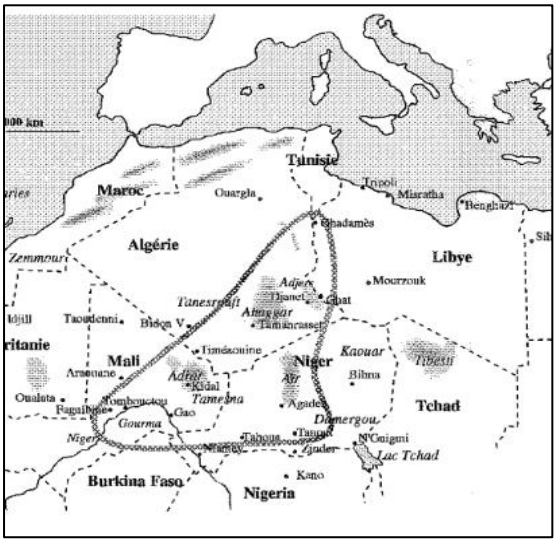

تشكل الطوارق أبرز الجماعاتك8 الإثنية في منطقة الصحراء الكبرى والساحل حيث تتوزع قبيلة الطوارق على دول الجزائر، مالي وليبيا إضافة الى النيجر بوركينافاسو،(كما يوضحه الشكل رقم 05)،فقبيلة الطوارق تمثل عامل إرتباط إثني ما بين هذه الدول.[4] شهد مجتمع الطوارق تغيرات عبر الزمن، إذ تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل أساسية ولكل مرحلة مميزاتها وظروفها:

المصدر : Marcel Baudin**, Hommes Voilés Et Femme Libres : Les Touareg** (Paris : L'harmattan,2006) p.10.

[1] بن عنتر، **"العلاقات المغاربية الإفريقية...مرجع سابق"**، ص ص.01-03.
[2] مهدي تاج ، **"المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات** (20 أكتوبر2011)، ص.03.
[3] قناة الشروق، **برنامج لقاء خاص مع الوزير الخارجية السابق أحمد عطاف**، (02 /04/ 2014)، على الساعة 22:00.
[4] Marcel Baudin**, Hommes Voilés Et Femme Libres : Les Touareg** (Paris : L'harmattan,2006) p.20.

1. **مرحلة ما قبل الإستعمار الفرنسي :** تميزت المرحلة بالإستقرار النسبي ووفرة الثروات الطبيعية مما جعل الطوارق يشكلون مجتمعا مميزا في المنطقة من جميع النواحي :

أ- **من الناحية الجغرافية :** يتمركزون الطوارق في وسط الصحراء حيث يحتلون رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها نحو 2.5 مليون كم²، من الصعوبة حصر حدود منطقة الطوارق بشكل دقيق وهذا راجع إلى طبيعة المجتمع الطارقي البدوي المعروف بالترحال والتنقل إلا أن البعض حدد منطقة إنتشار الطوارق من جبال الهقار وجانب في الشمال إلى غابة نهر دلتا النيجر جنوبا، ومن الحدود الليبية النيجرية شرقا الى غاية نهر السنغال غربا.[1]

ب - **من الناحية الإجتماعية :** تتميز حياة الطوارق بالبساطة والتنوع الثقافي،فالمجتمع الطارقي هو مجتمع قبلي له عادات وتقاليد اجتماعية حاكمة للفرد والمجتمع معا.[2] فالتنظيم الاجتماعي للطوارق يعتمد على القبيلة والعرش، يعتنقون الديانة الإسلامية إذ أغلبهم مسلمون سنة على المذهب المالكي، أما لغتهم الأصلية فهي تسمى *تيفيناغ* كما يجيدون اللغة العربية، في المجتمع الطارقي لا فرق بين الرجال والنساء، حيث تحظى المرأة بمكانة كبيرة، وهي محور الأسرة حتى وجود الرجل، كما تتمتع بحرية كبيرة، و أتاح لها المجتمع فرصة للتعلم أكثر من الرجل، المجتمع الطارقي شأنه شأن المجتمعات البدوية التقليدية حيث ينقسم إنقساما وظيفيا حسب مكانة الشخص ودوره حسب إنتمائه إلى طبقات إجتماعية محددة.[3]

ج- **من الناحية الإقتصادية :** تستند القاعدة الإقتصادية للطوارق على البداوة الرعوية التي تربط إرتباطا وثيقا بالظروف المناخية التي تتحكم في حركتهم نحو الشمال أو الجنوب للبحث عن الماء،الكلأ والمراعي،[4] كانوا في هذه المرحلة يحتقرون الزراعة ويعتبرونها من عمل الطبقات السفلى،حيث كانوا يتركونها للعبيد للقيام بها، كما إهتموا أيضا بالنشاط التجاري فكانوا يمثلون حلقة وصل بين الشمال الإفريقي ومملكة "غانة" وسائر بلاد السودان و جنوب الصحراء.[5] سيطر الطوارق على قوافل التجارة عبر ساحل الصحراء الإفريقية التي كانت تتعامل بالذهب، الملح الذي كان يعتبر من السلع الثمينة وكذلك التمور،العطور والتوابل فالطوارق كانوا يعتمدون على الإقتصاد البدوي.[6]

د- **من الناحية السياسية :** كانت الحياة السياسية عند الطوارق تتغير بتغير النشاط الإقتصادي إذ كانوا يقسمون مجتمعهم الى ثلاث طبقات أساسية : طبقة الأسياد (*ئماجيهان*)، طبقة

---

[1] Groupe interantional de travail pour les peuple autochtones, **touaregs,** sur le lien : **http://www.gitpa.org/Peuple%20GITPA%20500/gitpa500-4-TOUAREGfiche.pdf** (03/03/2014), (09:05).

[2] ياسين جبار الدليمي، " الطوارق بين العروبة و الشتات الإفريقي في : **https://groups.google.com** (03/03/2014) ، 11:15.

[3] أشلحي محمد،" الطوارق أمازيغ الصحراء الكبرى" **الحوار المتمدن**، ع.1791، في : **http://www.ahewar.org** (03/03/2014) .على الساعة : 11:45.

[4] عبد الرحمن حمدي ، "الطوارق و إشكالية العلاقة ما بين القبلية و الدولة"، **الأهرام الإقتصادي**،(سبتمبر 2008)، ص.19.

[5] **المكان نفسه.**

[6] Phillippe Hugon, "Nouveaux Défis Economiques Et Financières En Afrique Subsaharienne", **Revue Internationale Et Stratégique,** n°46 (été 2002) p.113.

الأحرار (*إيهاكارن*) و طبقة الخدم (*لمغادن*)، كما كان أيضا توجد طبقة العبيد الذين كانوا يوظفونهم في القوافل التجارية كعمال و حراس، و لكن كانوا يعاملنهم معاملة حسنة.[1]

فبالرغم من أن الطوارق مجتمع قبلي تحكمه أعراف القبيلة وقوانين العشيرة تنظيما وأعرافا إلا أنهم أسسوا نظاما سياسيا يسيرون عليه وتوافقوا على جميع مكوناته، حيث كان التنظيم السياسي للطوارق بنقسم إلى سلطنات موزعة على سبع مناطق هي : **سلطنة آزقر،سلطنة الهقار، سلطنة والليمدن، سلطنة تقريقريت، سلطنة آيير،سلطنة تمزقدا،سلطنة كل أقرس** [2]

أما نظام الحكم فيتكون من 3 هيئات أو مؤسسات وهي :

1. **السلطان** : ويسمى بلغتهم *"الأمنوكال"* الذي يتم إختياره على أساس الشخصية الكاريزمية والشجاعة[3]، ينصب من طرف المجلس يعرف عندهم ب *"الاتايالان"*، كما يعزل من طرفهم اذا أرادوا ذلك،وهو الذي يتولى السلطات السياسة والعسكرية .[4]

2. **شيخ القبيلة** :يعرف بلغتهم *أمغار* ولكل قبيلة أمغارها الذي يتولى شؤون قبيلته.

3.**مجلس الشيوخ والأعيان** : الأمنوكال ليس حكما مطلقا وإنما تشاركه في السلطة هيئة إستشارية تتمثل في المجلس الذي يقوم بمناقشة القرارات الكبرى التي تخص المجتمع حيث يقوم بمناقشة القضايا المهمة والطارئة في السياسة والإقتصاد والشؤون الإقتصادية..

وكذلك يتولى **الإمام** و مهمة تتمثل في إرشاد السلطات و إلمامها بالمسائل الدينية و السياسية.[5]

السياسية.[5]

2. **مرحلة الإستعمار الفرنسي** : تشيير الدراسات إلى أن أولى الحملات العسكرية الفرنسية في الصحراء بدأت في 1890[6]، عارض الطوارق وجود الإستعمار الفرنسي حيث أبدى المقاتلون الملثمون مقاومات لدفاعهم عن وطنهم[7]، وقد نظر الطوارق الأوائل للإستعمار الفرنسي كشكل من أشكال العبودية الجديدة.[8]

لم تستطع فرنسا السيطرة على الصحراء الكبرى لذلك ومن أجل محاصرة الثورة الجزائرية التي كانت في أشدها وتحييد الطوارق للإحتفاظ بتواجدها في المنطقة حتى لو إستقلت الجزائر ودول المنطقة

---

[1] حمدي، **مرجع سابق،** ص.20.

[2] Chapelle, " les nomades du sahara meridition : les touareg", **revue tropiques,** n°308, (mars 1949) p.06.

[3] Groupe interantional de travail pour les peuple autochtones, **op. cit.**

[4] Ferdaous Bouhlel-Hardy Et Autres," Crises Touarègues Au Niger Et Au Mali", **Ifri,** séminaire du 27 novembre 2007 (janvier 2008) p.02.

[5] بوبية، **مرجع سابق،** ص.27.

[6] أشلحي، **مرجع سابق.**

[7] حسين بوقارة، **"المسألة الإثنية في منطقة الساحل** : الخلفيات والأبعاد**"، الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق،** (15 أكتوبر 2012)، ص. 62.

[8] Modibo Keita," La Résolutions Du Conflit Toureg Au Mali Et Au Niger", **groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflit intra_étatique GRIPCI,** n°10 (juillet 2002) p.06.

الخاضعة للإستعمار الفرنسي نظرا لغنى المنطقة بالموارد والثروات الطبيعية، فلجأت فرنسا إلى محاولة إعطاء الطوارق حكما ذاتيا حيث أصدرت قانون 1956/23 بتاريخ 23 جوان 1956.[1]

إلا ان هذه الخطة فشلت لأن الطوارق وقفوا إلى جانب الثورة، بعد ذلك قامت فرنسا بإيجاد خطة أخرى وهي تأسيس التنظيم المشترك للأقاليم الصحراوية *(OCRS)*، كان الهدف المعلن منه هو تحسين المستوى المعيشي لسكان الطوارق وتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية وإقامة دولة عرقية للطوارق بإعتبارهم بيض يعانون من التمييز العرقي للسود،لكن هدفه الحقيقي كان إقامة بنية سياسية قائمة على التمييز الإثني لتحقيق الهيمنة والسيطرة الفرنسية على المنطقة، إذ تم تأسيس هذه المنطقة *(OCRS)* بموجب القانون الفرنسي رقم 27-7-57 الصادر بتاريخ 10 جانفي 1957، وتم نشره في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 12 جانفي 1957.[2] لكن تم إفشال هذا المشروع من طرف قادة الطوارق الرافضة للهيمنة والسيطرة الاستعمارية بكل أشكالها.

3. **مرحلة الإستقلال:** فشل الطوارق في الحصول على إستقلال منطقتهم التي أعتبرت من طرف الإدارة الإستعمارية منطقة غير مؤهلة لميلاد دولة حديثة بسبب البداوة والأمية على إثر ذلك قسمت فرنسا منطقة طوارق بين عدة دول (الجزائر، ليبيا،مالي،النيجر و وبوركينافاسو) الأغلبية متواجدة في مالي قدرت ب600.000، في النيجر 400.000،في ليبيا 50.000 ، 20.000 في الجزائر و 3000 في بوركينافاسو.[3]

فوجدت الطوارق نفسها متشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي إتفقت على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الافريقية سنة 1963 هذه التقسيمات الجغرافية للصحراء تمت بالإتفاق بين فرنسا التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعها لها وإسبانيا وإيطاليا، حيث تم تقسيمهما بشكل إعتباطي دون مراعاة للحدود الأنثروبولوجية "العرقية –الدينية" للمجتمعات والقبائل الصحراوية.[4]

إذن تم تقسيم منطقة الطوارق على منطقتين مختلفتين : المنطقة المغرب العربي "الجزائر –ليبيا" ومنطقة الساحل الافريقي "مالي، النيجر وبوركينا فاسو" فالدول المتواجدة في منطقة المغرب العربي إستطاعت الحفاظ على هويتها فتُعرف دستوريا بأنها دول عربية وإسلامية على عكس ذلك وجدت الطوارق التي تم إلحاقها بدول الساحل الإفريقي نفسها كعنصر دخيل ومهمش فيها، و الذين لم يعتبروا أنفسهم جزءا منها، إضافة إلى أنه المجتمع الطارقي متعود على التنقل والترحال وجد نفسه مشتا بين عدة دول في

[1] **I bid**, p p.06,07.
[2] **Loc. Cit.**
[3] Liliane Perrin Bensaleh Et Jean François Guilhaudis, **Liber Amicorum - Hommage En L'honneur Du Professeur Jaques fontanel** (Paris : L'harmattan, 2013) p.140.
[4] بوحنية قوي، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات** (جويلية 2012) ص.03.

حدود رسمية مغلقة مما أدى إلى تحطيم نظامه من عدة نواح : الجغرافية،الإجتماعية،الإقتصادية والسياسية.[1]

بيد أن المشكلة لا تكمن في التنوع والإرتباط الإثني بقدر ما تكمن في ظاهرة الإستقطاب السياسي للإثنيات، التي تؤدي إلى النزاعات الإثنية كنوع جديد من النزاعات الحديثة ذات الطابع الداخلي التي تخص الدولة مع أنها في الغالب تأخذ طابعا إقليميا أو دوليا، هذا ما سماه ***جوزيف ناي*** بالحساسية والإنجراحية التي تميز الدولة التي تتواجد بها طوارق جراء مشكل الحدود الذي يرجع إلى التقسيم للمنطقة من طرف الاحتلال في مؤتمر برلين وهذا التقسيم لم ياخذ بعين الإعتبار التشكيلية الإجتماعية والتركيبة الإثنية لهاته القبيلة وهو ما أثر على طبيعة التفاعلات بين دولها وجعل من هذه المناطق نقاط توتر إقليمية.[2]

المطلب الثالث : الإرتباطات الأمنية.

ترتبط ليبيا مع مالي والجزائر أمنيا في رواج الجريمة المنظمة بكل أشكالها سواء تهريب المخدرات،السلع أو المهاجرين، المتاجرة بالبشر والأسلحة، تبييض الأموال، خطف وإحتجاز الرهائن التي تعتمد عليها التنظيمات الإرهابية في المنطقة كمورد إقتصادي لتمويل نفسها في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي.[3] إن الترابط والتشابك بين الجماعات الإرهابية في الجزائر، ليبيا ومالي يتترجم في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي التي نشأت في 2007، حيث تعتبر الأحدث في السلسلة الطويلة للحركات الجهادية في الجزائر، فهي متجدرة بعمق في تاريخ الجزائر الحديث.[4]

تعود جذور الجماعات الارهابية في الجزائر إلى ولادة التيار السلفي في الجزائر،حيث في البداية تم صياغة نهج السلفية السياسية الذي تأثرت بأفكار الوهابية الرافضة للحداثة الغربية التي دخلت في الثلاثينيات على يد أعضاء من جماعة العلماء الاصلاحيين مثل الطيب العقبي.[5] لكن بعد الإستقلال في 1962 حلت الدولة الثورية محل الدولة الإسلامية التي كان يتصورها القادة السلفيون الجزائريون الأوائل، وعلى الرغم من أن العديد منهم تم دمجهم في جبهة التحرير الوطني خلال الستنيات والسبعنيات لكن لم يحصلوا ولم يمارسوا أي نفوذ سياسي، كما لم يسمح لهم بتأسيس حزب إسلامي معارض لحزب جبهة التحرير الوطني، هذا الاخير عمل على دمج الإسلام عبر توطيده كدين رسمي للدولة وإطلاق سياسيات التعريب.

---

[1] سالم شاكر، **الأمازيغيون اليوم** (المغرب : المكتبة الإلكترونية المغربية، د.ت)، ص ص. 12-16 .

[2] بكشيط، **مرجع سابق**، ص.76 .

[3] Andre Le Sage, "Africa's Irregular Security Threats : Challengers For Us Engagement", **Strategic Forum,** N°235 (December 2010) P.05.

[4] جان بيار فيليو، "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تحد جزائري أم تهديد عالمي" **أوراق كارينغي**، ع.104 (أكتوبر2009)، ص.04.

[5] أمل بوبكير، "السلفية و سياسة التطرف في الجزائر ما بعد الصراع"، **أوراق كارينغي**، ع.11، (سبتمبر2008)، ص06.

خلال الثمانيات إكتسبت السلفية السياسية في الجزائر توجها جديدا بعدما إنضم إليها أعضاء من جيل بعد الإستقلال الذين أقصتهم جبهة التحرير الوطني.[1] بدأ التيار الإسلامي بالظهور كتيار سياسي في ظل الاستياء من السياسات العلمانية لجبهة التحرير الوطني والحكم العسكري، حيث نشأت الحركة الإسلامية المسلحة كأول جماعة إسلامية متشددة في 1982، المعروفة بإسم *مجموعة البويعلي* نسبة إلى مؤسسها مصطفي بويعلي،إلا أنها تجزأت على إثر مقتل زعيميها وإعتقال أتباعه، فأختفى العمل المسلح حركيا إلا أنه عقائديا كان ينمو بسرعة بين المساجين، إنضمت مجموعة البويعلي فيما بعد لجبهة الإنقاد الإسلامية.[2]

بعد أحداث أكتوبر 1988 عرضت مجموعة من الإصلاحات السياسية في أعقاب أعمال الشغب والإضطرابات الشعبية الناجمة عن الفساد، البطالة والتهميش ... حيث نضم إستفتاء حول دستور جديد للجزائر في 1989 صوت الشعب الجزائري لصالحه الذي ينص على مبدأ التعددية الحزبية فتأسس الحزب المعارض الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأول حزب رسمي هدفه إقامة دولة إسلامية.[3]

تحصلت جبهة الإنقاد في الإنتخابات البلدية عام 1990 وبالأغلبية في الجولة الأولى من الإنتخابات التشريعية، لكن قرر الجيش في 04 جانفي 1992 إجهاض العملية الإنتخابية وإلغاء الجولة الثانية من الإنتخابات البرلمانية.[4] فلجأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ الإسلامية للإنقاذ في الأول للخيارات السياسية لكن بعدما حلت و تم حظرها وزج قادتها في السجن أدى ذلك إلى لجوءها إلى العنف وظهور الجماعات المتطرفة المعتنقة للفكر السلفي الجهادي.[5]

تزامنت هذه التطورات مع عودة آلاف من المقاتلين الجزائريين من أفغانستان "الأفغان العرب"،فأدى إلى تفاقم العنف، ففي 1992 إندمجت المجموعات الجهادية مع الجماعات الإسلامية في أواخر 1992 وأنشأت الجماعة الإسلامية المسلحة *GIA* التي تركز على العمليات المسلحة في المناطق الحضرية والمدن فشنت حملة إرهابية ضد القوات الحكومية، قوات الأمن والعلمانيين كما أنشأت الحركة الإسلامية المسلحة *MIA* التي تعتبر الأداة العسكرية للجبهة الإسلامية للإنقاذ*FIS* التي تركز على العمليات المسلحة في الجبال والمناطق الريفية [6]، فدخلت الجزائر في العشرية السوداء حيث قدرت الخسائر البشرية ما بين 100.000 و 200.000 قتيل من المدنيين.[7]وبلغت ذروتها في 1998 فأثارت هذه الأساليب القمعية إنقسامات داخل معسكر السلفية الجهادية، وفي هذا السياق إنشق قائد الجماعة

[1] أميرة عبد الحليم، **"تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي و ربيع الثورات العربية"، آفاق إفريقية**، م.46، ع.38 (2013)، ص.119.
[2] يحي أبو زكرياء، **الحركات الإسلامية المسلحة في الجزائر** (بيروت : مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993)، ص.ص. 10،11.
[3] **مرجع نفسه**، ص.55.
[4] أنوار بوخرص، **"العنف السياسي في شمال إفريقيا : مصاعب التحرر غير مكتمل"، مركز بروكنجز الدوحة**، ع.03 (جانفي 2011)، ص.19.
[5] بوبكير، **مرجع سابق**، ص.09.
[6] Gwendal Durand, **L'organisation D'al Qaida Au Meghreb Islamique : Réalité Ou Manipulations** (Paris : L' Harmattan, 2011) p. 17.
[7] جان بيار فيليو، " هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل؟"، **أوراق كارنيغي** ، ع.112 (ماي 2010) ص ص.04،05.

الإسلامية المسلحة "حسن حطاب" وأسس الجماعة السلفية للدعوة والقتال في 1998 واعدا بإستهداف النظام وتفادي قتل المدنيين.[1]

أما في ليبيا فإن النواة الأولى للجهاد تأسست مع حركة الجهاد الإسلامي منذ أوائل السبعنيات،هذه الحركة قامت على أساس عقائدي، لكن أقوى التنظيمات الجهادية في ليبيا هي الجماعة الإسلامية المقاتلة التي إعتمدت خيار المواجهة المسلحة مع قوات القذافي بدعوتها للعنف في نهج التغيير، ففي بداية الثمانيات ظهرت النواة الأولى للجماعة الإسلامية المقاتلة، وتزامنت مع إنشاء القذافي لتنظيم اللجان الثورية، كما ساهم المناخ العالمي ومنه –أحداث أفغانستان وعودة المقاتلين الليبيين "الأفغان العرب"– في تقديم مادة جهادية خصبة أدت إلى تأسيسها الجماعة الإسلامية المقاتلة،حيث أعلن التنظيم عن نفسه لأول مرة في بيان صدر له في شهر أكتوبر1995.[2] و هو تاريخ إكتشافها من طرف نظام القذافي، وبسبب الضغط الذي تعرضت له من طرفه، إنضم العديد من الجهاديين منها إلى الحركات الإسلامية المسلحة في الجزائر وهناك من إنضم إلى الجماعات في مالي والنيجر.[3]

وبعد تشكيل الجماعة السلفية للدعوة والقتال في 1998 في الجزائر ضمت المقاتلين الليبيين إليها. إزداد في هذه الفترة عدد الوافدين للجزائر من ليبيا بسبب قيام القذافي بعمليات عسكرية في الجبال الليبية لتصفيتها، وأعلن القذافي لمبادرات صلح من أجل توقيف العنف لكن تم رفضها من أغلبية الشباب.[4]

●التحول من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي :

تعتبر الجماعة السلفية للدعوة والقتال بمثابة النواه الأساسية التي إنبثقت منها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتمثل الحلقة المركزية التي أسست الإرهاب العابر للحدود، فتميز نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ البداية بتوسيع نشاطه نحو الصحراء، حيث أنشأ له فرع في الصحراء،إنقسمت الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى مجموعتين : مجموعة الأولى تعمل في الشمال بقيادة عبد المالك درودكال. ومجموعة ثانية تعمل في المنطقة الصحراوية الممتدة عبر جنوب الجزائر وشمال مالي وموريطانيا بقيادة مختار بلمختار.[5]

يعتبر التغيير من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هو تغيير من "تنظيمات قطرية" إلى "تنظيمات إقليمية" لتشمل مجال نشاطها الدول المجاورة،فالإديولوجيا السلفية الجهادية هي عامل مشترك بين دول المغرب العربي ودول الساحل الإفريقي غير أن تنظيمها كان

---

[1] بوخرص، **مرجع سابق**، ص.21.

[2] عبد الرحيم المنار السليمي،" الحركات الإسلامية في ليبيا، النشأة و المواجهة والتحول بعد الثورة" تحرير : منصور النفيدان، **ليبيا بعد القذافي، صراع التيارات و مخاوف الحرب الإهلية** (دبي : المسبار للدراسات و البحوث، 2012) ص. 237.

[3] ناصر الدين السعدي، " الجماعة الليبية المقاتلة، المنابع و لمصبات" تحرير : منصور النفيدان، **ليبيا بعد القذافي، صراع التيارات و مخاوف الحرب الأهلية** (دبي : المسبار للدراسات و البحوث،2012)، ص ص.13،14.

[4] Alex P.Schmid, Garry F. Hindle, **After The War In Terror Regional An Multilateral Perspectives On Counter-Terrorism Strategy** (London : RUSI Royal United Services Institute, 2009) p.86.

[5] محمود أبو العينين، **التقرير الإستراتيجي 2008/2007** (القاهرة: البحوث و الدراسات الإفريقية، اكتوبر2008)، ص.163.

متباين من دولة إلى أخرى. إن حضور محدد الإديولوجيا إستغلته القاعدة من أجل لم شمل السلفيين الجهاديين في المنطقة في تنظيم مركزي إقليمي تحت مسمى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[1]

بدأ الإرتباط بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بداية من 2003، عند قيامها بعمليات إقليمية حيث إختطفت 36 سائح أوروبي في جنوب صحراء الجزائر.[2] وبتاريخ 24 جانفي 2007 أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال رسميا بتغيير إسمها إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وإنضمامها إلى تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن.[3] كما أعلن وبتاريخ 03 نوفمبر 2007 أيمن الظواهري عن إلتحاق الجماعة الليبية المقاتلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[4]

- **عوامل التحول من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:**

- **العامل الإديولوجي** : إن السلفية الجهادية كعامل إديولوجي سهلت مهمة تنظيم الفاعدة في إستقطاب المناطق التي تتشبع نشاطاتها بإديولوجية السلفية الجهادية، حيث حضرت هذه الأخيرة بقوة في منطقة المغرب العربي في التسعنيات في الجزائر، ليبيا..

- **العامل المؤسساتي والبنيوي** : يرتبط بهشاشة الدولة وأجهزتها وضعف قدرتها على مراقبة مجالها الجغرافي والسيطرة عليه، ولذلك فتنظيم القاعدة يختار الدول الضعيفة والهشة لينشط فيها وليتوسع ويتمدد إلى مناطق أخرى. [5]

- **العامل الجغرافي والأمني** : يتمثل في شساعة المنطقة، قسوة الظروف المناخية،محدودية عدد السكان و ضعف الحراسة، فأصبحت هذه المناطق تعتبر أرض خصبة لنمو الحركات الجهادية وملاذا آمنا لها. فأستغلت تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الفراغ الأمني الموجود بالمنطقة لتكريس نفوذها، وإعادة إنتاج نفسها. [6]

- **العامل الإقتصادي والإجتماعي** : نتيجة تفاقم المشكلات الإقتصادية والإجتماعية مثل الفقر،الأمية،البطالة، مما يؤدي إلى كثرة الصراعات الداخلية و مصدرا للعنف السياسي والإجتماعي.[7]

---

[1] محمد ظريف " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، تحرير: محمد عبد العاطي، **تنظيم القاعدة قراءة جديدة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010)، ص.59.

[2] فيليو، **القاعدة في بلاد...مرجع سابق**، ص.11 .

[3] عبد الحليم، **مرجع سابق**، ص.12 .

[4] السعدي، **مرجع سابق**، ص.24 .

[5] محمد ظريف، **مرجع سابق**، ص ص.59-65.

[6] فيليو، **هل تصبح القاعدة...مرجع سابق**، ص ص.06،08.

[7] حسنين توفيق إبراهيم، "تنظيم القاعدة ...أساليب الإستمرارية و عوامل البقاء"، تحرير: محمد عبد العاطي، **تنظيم القاعدة قراءة جديدة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010)، ص.48.

- **العامل الإعلامي** : إعتمدت القاعدة على الوسائل والتقنيات الحديثة في الإعلام والإتصال من أجل نشر وإيصال الرسالة الجهادية فأنشأت مواقع، منتديات جهادية ومراكز إعلامية مثل اللجنة الإعلامية التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.[1]

- **العامل الداخلي:** تم الإعلان عن التحول من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الوقت الذي شهدت فيه أعمال العنف تراجعا محسوسا في الجزائر وإنحسار النشاطات الإرهابية في أماكن محددة، وذلك نتيجة مبادرتي الوئام والمصالحة الوطنية اللتين سمحتا بعودة العديد من الجهاديين إلى مزوالة حياتهم العادية.[2]

- **العامل الخارجي** : تزامن التحول من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مع الإستراتيجية الجديدة التي بلورها تنظيم القاعدة الأم في 2003 بعد إحتلال العراق لإقامة إمارة إسلامية في العراق و لهذا سعت القاعدة إلى البحث عن مقاتلين من المنطقة المغاربية لتغدية الحرب في العراق.[3]

تنظيم القاعدة في مالي : أنشأت الجماعة السلفية للدعوة والقتال قاعدتها في شمال مالي في 2003، حيث شكل تحول تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إنطلاقة تغلغل السلفية الجهادية في منطقة الأزاود بشمال مالي وكان في مقدمة من وصلوا إلى تلك المنطقة القياديان "عبد الرزاق البارا" و"مختار بلمختار" الملقب ببلعور وذلك بعد إختطافهما 34 رهينة غربية في الصحراء.

إنتهج بلعور سياسة نشر الدعوة السلفية الجهادية في مجتمع الأزواد بشقيه العربي والطوارقي،بينما إنتهج سياسة المهادنة مع الحكومة المالية، حيث أحجم عن تنفيذ عمليات ضد الجيش المالي بإستثناء بعض ردات الفعل على العمليات المستهدفة لتنظيمه. كما عمد على إختراق المجتمع الأزوادي بالزواج و المصاهرة.[4]

شرع مختار بلمختار في تأسيس كيان سلفي جهادي عرف "بإمارة الصحراء" التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بيد أن هذا الكيان أصبح يصنف على أنه الجزء الأكبر من الكل، إذ ضم العديد من الجهاديين من موريطانيا، النيجر، مالي و الجزائر....،تولت إمارة الصحراء مهمة توسيع نشاطات تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم إقليمي له إرتباط عالمي مع تنظيم القاعدة.[5] تضم هذه الإمارة ثلاث كتائب وهي :

---

[1] حسن هنية، "القاعدة و الجهاد الإلكتروني"، تحرير: محمد عبد العاطي، **تنظيم القاعدة قراءة جديدة** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010)،ص.75.

[2] Alex P.Schmid, Garry F. Hindle, **op.cit**, p.89.

[3] بوبية، **مرجع سابق**، ص.67.

[4] محمد محمود أبو العوالي، "القاعدة و حلفاؤها في الساحل و الصحراء"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (17 أفريل 2012)، ص.02.

[5] **المرجع نفسه**، ص ص.02-04.

● **كتيبة الملثمون** : هي تعد من أقدم الكتائب يقودها مختار بلمختار، حيث تضم العديد من الأزواد سواء الطوارق أو العرب.

●**كتيبة طارق بن زياد** : يقودها عبد الحميد أبو زيد، وهي الكتيبة الأكثر سلفية وراديكالية،إذ تختص هذه الكتيبة في خطف الرهائن.

● **كتيبة الفرقان:** قائدها يحيى أبو الهمام، وهي الكتيبة الأكثر عنفا في المنطقة، تختص بتجنيد وتدريب الوافدين الجدد لتنظيم القاعدة.[1]

إضافة إلى هذه الكتائب هناك جماعتين جهاديتين تنشطان في مالي هما :

● **حركة التوحيد و الجهاد:** في منطقة غرب إفريقيا، قائدها سلطان الأزوادي، وهي حركة حديثة النشأة حيث أعلن عن تأسيسها في أكتوبر 2011 بعد إنشقاقها عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ولكنها تبنت نفس الأهداف.[2]

● **جماعة أنصار الدين** : أسسها الزعيم السابق للمتمردين "إياد أغ غالي" المكنى بأبو الفضل،حيث انتظر الفرصة المناسبة بعد سقوط نظام القذافي الذي كان يشكل امامه عقبة في محاولات تمرد الطوارق على الحكومة المالية، فأتخذ من سلسلة جبال أغرغار في أقصى شمال الأزواد مقرا له،جمع المئات من المقاتلين الطوارق كما جلب كميات هائلة من الأسلحة والدخيرة، فأعلن عن تشكيل "جماعة أنصار الدين" في نوفمبر 2011، هدفها الأول هو إقامة دولة إسلامية وفقا للرؤية السلفية الجهادية في منطقة الأزواد دخلت جماعة أنصار الدين في تنسيق مباشر مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي،كما ايضا إستطاعت أن تذخل في تنسيق مع حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.[3]

[1] محمد مقدم، **القاعدة في المغرب الإسلامي تهريب بإسم الإسلام** (الجزائر : دار القصبة للنشر و التوزيع،2010)، ص ص. 173،174.
[2] محمد سالم ولد، **"محمد السلفية العلمية في منطقة الساحل و موقعها في الخريطة الجهادية"، مركز الجزيرة للدراسات**، (جويلية 2012)،ص. 04.
[3] أبو العوالي، **مرجع سابق**، ص.06.

الشكل رقم (06) خريطة موضحة للروابط الإقليمية لليبيا مع مالي والجزائر

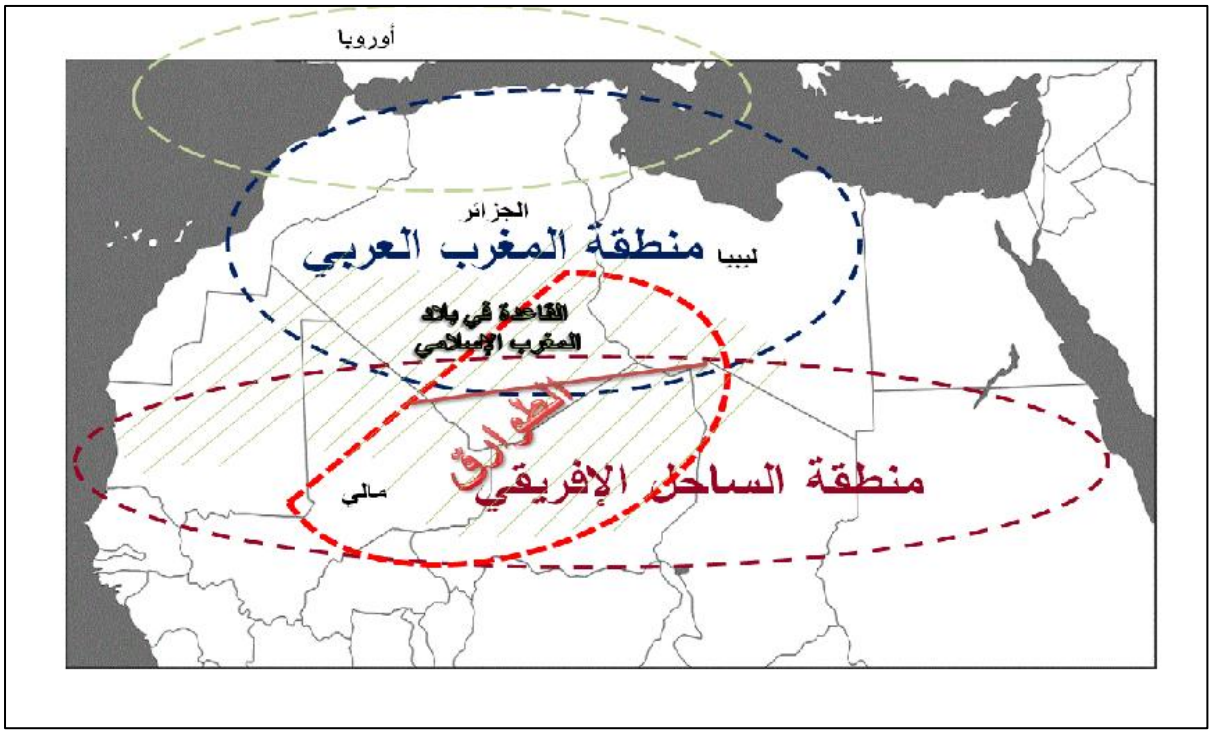

المصدر : من إعداد الطالبة بالإستناد إلى المعطيات السابقة.

المبحث الثاني : إنتشار الازمة من ليبيا الى مالي.

تعتبر دولة مالي دولة إسلامية قديمة حكمتها عدة مماليك إسلامية متعاقبة، في القرن التاسع عشر تعرضت مالي للإستعمار الفرنسي الذي تمكن من السيطرة على المنطقة في عام 1890. في 1904 تحول إسم المستعرة إلى السودان الفرنسي، تم في 1946 منح السودان الفرنسي مرتبة الولاية في الإتحاد الفرنسي، أصبح السودان الفرنسي جمهورية ذات حكم فردي في إطار المجموعة الفرنسية 1957،وفي 1958 إتحد السودان الفرنسي والسنغال ليكونا "إتحاد مالي الفيدرالي " ترأس هذا الإتحاد "موديبو كيتا"، لكن سرعان ما إنهار الإتحاد في 22 اوت 1960 لينال السودان الفرنسي إستقلاله التام في 22 سبتمبر 1960.[1]

وبعد استقلال مالي أصبحت منطقة تمركز الأزواد في الشمال تشكل قرابة ثلثي المساحة الكلية[2]، تمتد هذه المنطقة من تمبتكو ومنحنى نهر النيجر جنوبا حتى حدود الجزائر شمالا، يحدها من الغرب شنقيط ومن الشرق أزواج، وتشمل معظم ولايات مالي الشاسعة (غاو، تمبتكو وكيدال)، منطقة الأزوادد تقطنها عدة قبائل منها كتنة، البراييش العرب، الطوارق،تجنكنت وسينغاي. [3]

[1] إبراهيم كونتار،"النزاع المسلح في مالي"، **مجلة قراءات إفريقية**، ع.16 (افريل2013)، ص.32 .
[2] بدر حسن الشافعي "استتناؤ باماكو في : **http://www.siyassa.org.** (2014/03/25)على الساعة : 00.25.
[3] أحمد عبد دايم محمد حسين، "تاريخ القضية الأزوادية و تطورها"،**مجلة قراءات إفريقية**، ع.16(أفريل 2013)، ص.20..

المطلب الأول : السياق التاريخي لأزمة مالي.

شهد تاريخ مالي الحديث بعد الإستقلال حركات تمردية قبلية بقيادة الطوارق وتشمل أبرز محطات تمرد الطوارق في ما يلي :

1. تمـــــرد 1963-1964. الأزمة في مالي ترجع إلى تقسيم منطقة الأزواد بين عدد دول ذات سيادة. تبع هذا التقسيم سلسلة من السياسات الإقصائية للجماعات الإثنية في دول ما بعد الإستقلال كرست أزمة هوية، كما فشلت دول ما بعد الاستقلال في إستيعاب الإختلافات المكونة بها ودمج هذه الجماعات في إطار المواطنة مما دفع هذه الجماعات ولائها إلى إنتمائها الأولي على حساب الاعتماء للدولة الوطنية، كما أن الدول الاستعمارية لم تعر أي إهتمام لتنمية الإقليم وهذا ما خلق تفاوت مابين المناطق، من تم ظهرت تطلعات للجماعات الإثنية لتكوين دولا على أن تضم جماعاتها دون غيرها.[1]

بعد استقلال مالي في 1960 تطلعت قبائل الطوارق المنتشرة في الجزء الشمالي من دولة مالي إلى دولة جديدة تزول فيه فوارق الجنسيات والعرقية التي غرسها المستعمر الفرنسي وبناء دولة حديثة تكون دولة الجميع وتحظى كل مكونات الشعب بالقدر نفسه من الرعاية، التنمية والتعليم...[2]، ولكن التدابير التي إعتمدتها الحكومة المالية بعد الإستقلال لم تكن في مستوى تطلعات الأزواد الذين إعتبروها إمتداد للسياسات الإستعمارية، فالسلطة والاموال كانت للجنوب على حساب الشمال مما عمق مظاهر التخلف وأذكى بواعث الشعور بالظلم والتعسف في نفوس طوارق مالي[3]، فكان على الطوارق مواجهة الظلم وضغوط الإدارات ذات الطابع المتشدد التي كانت تقوم على أساس التمييز العرقي مابين البدو الرحل من العرب والبربر"البيض" والسكان الحضر الأفارقة "السود"[4]. مما أدى بهم للقيام بتمرد ،ففي جانفي إنطلقت 1963 حركة تمرد الطوارق من شمال أدرار إلى كيدال مبتدئة كفاحها المسلح بأسلحة بسيطة و جمال[5]، فهذا التمرد لم يكن مبني على قاعدة سياسية إنما كان على شكل حرب عصابات دارت بين الجيش المالي والمتمردين "مجموعات مسلحة صغيرة"،كما أنه لم يشارك فيه كل سكان الشمال وكذلك ليس كل الطوارق، حيث تمركز في "ادغاغ ايفوغاس" بيكدال.[6]

إستمر تمرد الطوارق حتى 1964 وتم قمعه بطريقة عشوائية ووحشية، ودون أي تمييز بين المتمردين والمدنيين، إذ تميز هذا القمع بإبادة جماعية، تنفيذ إعدامات، إنشاء منطقة محظورة، إعدام

---

[1] أميرة عبد الحليم،"الأزمة في مالي أعباء إفريقية أمنية جديدة"، **الأهرام اليومي**، (22 ديسمبر 2012)، في : **http://digital.ahram.org.eg**(2014/03/25)، على الساعة : 00:45.

[2] أحمد شنة، **العاصفة الزرقاء : تفاصيل حرب مدمرة إنتهت على طاولة مفاوضات جزائرية** (الجزائر : مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، 2001)، ص 59.

[3] **المرجع نفسه**، ص.60.

[4] **المرجع نفسه**، ص.31.

[5] الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا : حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي"، **المستقبل العربي**، ع. 422 (أفريل 2014)، ص.65.

[6] Pierre Boilley, **Les Touaregs Kel Adagh Dépendance Et Révoltes : Du Soudan Français Au Mali Contemporain** (Paris : Karathala, 2012), p.644.

الثروة الحيوانية،[1] تسميم الآبار مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى وفقدان الممتلكات والهجرة نحو البلدان المجاورة. [2] فشل تمرد 1963 بعدما قمع عسكريا،مما أدى إلى إستسلام المتمردين وتسليمهم لإسلحتهم، وبناءا على ذلك أعلن رسميا إنتهاء التمرد في 22 سبتمبر 1964، [3]وتم فرض حكم عسكري على المنطقة.[4]

يرجع هذا التمرد إلى جملة من الأسباب أهمها :

- **العامل الاستعماري** : حيث كان له أثر كبير على دولة مالي، إذ أنها إستعمرت بأكثر الأنماط الإستعمار تأثيرا على المجتمعات وهو نمط الإستيطان الذي يستند على عنصر الثقافة فقام بطمس ثقافتهم و فرض ثقافة الفرانكوفونية، وبذلك أصبحت مالي تجمع ثقافات وقبائل متباينة، مما أدى إلى مطالبة الطوارق بالإنفصال خوفا من طمس ثقافتهم،كما عمل المستعمر الفرنسي على التفرقة والتمييز بين القبائل.[5]

- **العامل الجغرافي** : إن موقع الجزء الشمالي المالي في مناخ قاسي، حيث أدت جغرافية الإقليم إلى نشوء وضعيتين سياسيتين متباينين تماما: أقلية من الرعاة في الشمال الصحراوي القاحل وغالبية السكان في الجنوب على عكس أراضيه زراعية ووفرة الامطار وبالتالي أدت القحولة في الشمال ووجود نهر النيجر كحائل طبيعي من الشمال والجنوب إلى نشوء مطالب انفصالية في ظل عدم وجود الامساواة واللاعدالة.[6]

- **العامل الاقتصادي** : عقب إستقلال مالي في 1960 لم يبد ماديبو كيتا –أول رئيس للبلاد– أي إهتمام بتنمية مناطق الطوارق التي عانت من فقدان مقومات البنية الأساسية كما مارس سياسة تعسفية تجاههم وهذا ما ولد لديهم شعور بالتهميش والإقصاء.[7]

- **العامل السياسي:** رفض الطوارق تطبيق إصلاحات على النهج الإشتراكي،حيث قامت الدولة المالية بالاستيلاء على حقوق السكان الشمال وممتلكاتهم وفرضت ضرائب على الرعاة كما تم اقصائهم من مقاليد الحكم منذ الاستقلال، مما عزز لديهم الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق.[8]

- **العامل الإثني** : تمثل في المعارضة الدائمة من قبل الطوارق الذين كانوا أسياد الصحراء للسود الذين كانوا عبيدا خدما لسادتهم الطوارق، الذين أصبحوا يسيطرون على السلطات في البلدان التي

---

[1] علي الأنصاري، **الطوارق II الساحل المخيف**، (المكتبة الإكترونية، دت)، ص.64.
[2] **المكان نفسه.**
[3] شنة، **مرجع سابق**، ص.60.
[4] كونتا، **مرجع سابق**، ص.32.
[5] مهدي دهب حسن دهب، "الأبعاد الأمنية و السياسة للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد بدولة مالي"، **مجلة كلية الأقتصاد العلمية**، ع.3 (جانفي 2013)، ص.240.
[6] خالد عبد العظيم، "الجوار المالي : التجاعيات الإقليمية لإنفصال "أزواد" في مالي"، **السياسة الدولية**، ع.489، ص.114.
[7] سامي صبري عبد القوي، " الطوارق و دولة الأزواد عوامل الأنفصال و تحديات الإعتراف"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، ع. 210.(جويلية 2012)، ص.67.
[8] المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، "أزمة مالي و التدخل الخارجي"، في : **http://www.dohainstitute.org** (2014/03/25)، على الساعة : 01:55.

يعتبر الطوارق مواطنين فيها.[1] وغيرها من الاسباب الاخرى التي جعلت من الطوارق يتمردون على الحكومة المالية.

2. تـــمرد 1990 : في بداية 1990 عاد الطوارق مجددا للتمرد على السلطات المركزية في مالي، ويمكن تقسيم هذا التمرد إلى عدة مراحل :

- **المرحلة الأولى :** من جوان 1990 إلى جانفي 1991 : ظهرت أول جبهة أزوادية حملت إسم الحركة الشعبية لتحرير الأزواد في 1990 بزعامة "إياد أغ غالي"، أعلنت هذه الحركة عن نشاطها العسكري، فقامت بهجمات متعددة في منطقة ايفوغاس.[2] فقد الجيش السيطرة على الوضع خاصة في ظل ظل توجيه الحركة لهجمات مفاجئة للقوات المالية، حيث هاجم مسلحين طوارق سجنا وثكنة عسكرية في المنطقة ميناكا، فحصلت على الأسلحة والعتاد مما أدى الى زعزعة الاستقرار فرد الجيش المالي عليها بعمليات عسكرية.

سعى الرئيس موسى تراوي آنذاك إلى إحتواء التمرد وبحث حل حذري للأزمة عبر منح منطقة كيدال حكما ذاتيا وهو ما ساعد على تخفيف الصراع، لكن استمرت بعض المواجهات العسكرية.[3] كما تم توقيع اتفاق تمنراست في محاولة الجزائر لإنهاء التمرد، لكنه لم يؤدي إلى نتائج ملموسة، حيث تم الاعتراف بالحركة الشعبية لتحرير الأزواد كما تم دمج المقاتلين في الجيش.[4]

- **المرحلة الثانية :** بعد حوالي عام تضاعفت حدة الصراع كما تفرعت عن حركة التمرد الأم التي قادت التمرد حركات جديدة كان من أبرزها الجبهة الشعبية لتحرير الأزواد،الجيش الثوري لتحرير الأزواد، الجبهة العربية لتحرير الأزواد، إستطاعت هذه الحركات رغم إنشقاقاتها وخلافاتها أن تكبد القوات الحكومية المالية خسائر فادحة كما إستطاعت السيطرة على مناطق واسعة من الإقليم، في الوقت نفسه تم الإطاحة بالرئيس موسى تراوي، ودخلت مالي مرحلة إنتقالية في مارس 1991، كما تم إطلاق مفاوضات بين المتمردين واللجنة الإنتقالية (*CTSP*)، كما تواصلت المفاوضات بوساطة جزائرية التي ادت الى التوقيع على الميثاق الوطني في 1992.[5]

- **المرحلة الثالثة :** وهي تعد أطول وأعنف مرحلة، حيث شهدت مذبحة للمدنيين في غاو في أكتوبر 1994، كما أدت إلى تأخيرات في المفاوضات ما بين الأطراف للبحث عن تسوية للأزمة،وعرفت هذه المرحلة إختلافات وإنشقاقات مابين الحركات نفسها.[6]

---

[1] إيدابير، **مرجع سابق**، ص.126.

[2] Pierre Boielly, "Mali :Stabilité Du Nord- Mali : Responsabilités Partagées"**, Centre Dor Documentation And Research UNHCR,** n°11 (mai 1999) p. 06.

[3] كونتا، **مرجع سابق**، ص.34 .

[4] Boilley, **op.cit,** p06.

[5] **I bid,** p.07.

[6] كونتا، **مرجع سابق**، ص.33.

● **المرحلة الرابعة :** إنتهت بتوقيع إتفاق السلام في تمبتكو حيث سلم المسلحون الطوارق أسلحتهم وتم رسميا حل الجماعات الطارقية المسلحة في 26 مارس 1996 نظمت على بمنطقة تمبتكو حفل "شعلة السلام".[1]

تعود أهم أسباب هذا التمرد إلى :

● **موجة الجفاف :** في بداية السبعنيات ظهرت كارثة طبيعية تتمثل في الجفاف مابين 1970 1980 وبسبب هذه الكارثة الطبيعية فقد القبائل الرعوية "الطوارق" ثروتهم الحيوانية، كما إنتشرت المجاعة والفقر،فأدى ذلك إلى هجرتهم نحو الدول المجاورة مثل تشاد، نيجيريا، الجزائر وليبيا في منطقة غدامس التي أعلنها القذافي وطنا للرجال الزرق،فالجفاف في مالي وظف كأداة سياسية ضد الطوارق.[2]

● **دور و مساندة القذافي للطوارق :** من جهة دعا القذافي الطوارق للهجرة نحو ليبيا حيث تتوفر فرص الشغل والتنمية، ومن جهة اخرى تم تمويلهم وتحريضهم لشن حركات تمردية ضد حكومات الدول المجاورة كنيجر ومالي لإستعادة حقوقهم المهضومة،[3] ففي 1986 إتفقت السلطات المالية والسلطات النيجرية على العمل المشترك معا من أجل تحرير أراضي مالي أولا تم أراضي النيجر من أيدي الطوارق،وكانت النتيجة أن إتحدت الطوارق في النيجر ومالي وطالبوا لأول مرة بالإستقلال لتكوين دولة الطوارق، ولتحقيق هذا الهدف لجأ الكثير منهم إلى ليبيا وعقدوا إتفاقيات سرية محتواها هو مساندة شباب الطوارق القذافي لتحقيق طموحاته الزعامية مقابل دعمه المادي والمعنوي لهم في إستقلالهم وتكوين دولة موحدة لهم.[4]

قام القذافي بتجنيد الطوارق الذين إستقبلهم من مالي والنيجر ضمن القوات المسلحة وضمن كتائبه الأمنية، كما شكل الطوارق جزء من الفيلق الإسلامي وهو أحد المشاريع العسكرية التي أطلقها القذافي لتوحيد منطقة الساحل والصحراء. ما مكن القذافي من إستخدام المجندين الطوارق كمرتزقة في حروبه التوسيعية مثل التشاد في الثمانينات أو لايفادهم كمجاهدين لتحرير فلسطين ولبنان من الغزو الإسرائيلي [5]فأكتسب هؤلاء المجندون الطوارق مهارة قتالية وتدريبا جيدا وشكل هؤلاء الأغلبية في تمرد سنة 1990.[6]

3. تـــــمرد 2006: في بداية 2006 عاد مجددا الطوارق لتمردهم ضد الحكومة المالية،ففي أفريل 2006 أعلن العقيد في الجيش المالي "حسن فغاغا" إنسحابه من الجيش وإصطحب معه نحو 100

---

[1] Adame Ba Konaré et autres, **Mali-France : regards sur une histoire partagée** (paris : Karthala édition, 2005) p. 175.

[2] الأنصاري، **مرجع سابق**، ص.05.

[3] **المكان نفسه.**

[4] بيتر كول، "فوضى الحدود، تأمين حدود ليبيا"، **أوراق كارينغي** (أكتوبر 2012)، ص.21.

[5] عبد الله ممادو باه، **"**آفاق الوضع الأمني و السياسي في شمال مالي**"**، **مركز الجزيرة للدراسات**، (29 أوت 2012)، ص. 03.

[6]Laurence marfaing et steffer wippel, **les relations transsahariennes à l'époque contemporaine, un espace constante mutation** (paris : Karthala-zmo, 2004)**,** p.362.

مسلح من أفراد كتيبته وأحتل بهم مدينة كيدال وكان الرد الطارقي الهجوم مع موقع عسكري بكيدال ومیناكا يوم 23 ماي 2006 من طرف التحالف من اجل التغيير الديمقراطي[1]، تبادل الإتهامات تحمل المسؤولية بين الأزواد وبين الحكومة المالية،حيث إتهمت الحكومة بعدم الإندماج والإبقاء على خيوط رفيعة وأسباب صغيرة للعودة للتمرد، بينما اتهم الأوزاد الحكومة بعدم تطبيق بنود الميثاق الوطني وتهميش المناطق الشمالية وتركها للعصابات والحركات المسلحة.[2]

فعدم إحترام الطرفين المالي والطارقي للإتفاقيات المبرمة أدى إلى إشتداد الصراع في 2006 فتدخلت الجزائر على خط الوساطة بسرعة واشرف عنها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة شخصيا فأفضت هذه الوساطة إلى توقيع على إتفاقيات سلام بالجزائر في جويلية 2006، في حين تعهدت ليبيا بإيواء الرافضين للإتفاق وقامت بدمجهم في نسيجها العسكري، ومن هؤلاء العقيد "محمد اغ ناجم" وقد لعب دورا هاما في تهريب الأسلحة مع حليفه "اغ باهنغا" الذي كان يحضر لتوسيع نطاق تمرده المسلح الجديد الذي أطلقه سنة 2006.[3]

ففي 2007 عادت المجموعة التابعة لإبراهيم "اغ باهنغا" لحمل السلاح ضد السلطات المالية وشنت هجوما على موقع "تبن زاوتين"، توسطت الجزائر مجددا بين الطرفين إنتهت بالتوقيع في 20 فيفري 2007 بالجزائر على بورتكول إضافي، ولم يؤدي هذا الاتفاق إلى نتيجة فتشدد الإقتتال مجددا بين الطرفين في شهر مارس 2008. فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الأطراف في إجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة من 24 الى 27 جويلية،وتوجت بتوقيع إتفاق لوقف الإقتتال بين الطرفين، وفي سنة 2009 سلمت حركة التحالف من أجل التغيير الديمقراطي أسلحتها ضمن تسوية بين الطرفين. [4]وإضطر الطرفان إلى قبول وساطة ليبية أسفرت عما سمي ببرتوكول تفاهم وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 في طرابلس بليبيا.

يعود سبب تمرد 2006 إلى عدة أسباب تذكر منها :

ففي 2006 قام القذافي بفتح قنصلية بمدينة كيدال بمناسبة عيد المولد النبوي، كما قدم القذافي خطاب في تمبتكو الذي دعا فيه قبائل الطوارق للإتحاد في إطار فدرالية كما أعلن عن إنطلاقه عدد من المشاريع التنموية أهمها حفر قناة لإيصال مياه نهر النيجر لشمال مالي مما زاد من شعبيته لدى الطوارق لأنه قدم وعود للطوارق بالوحدة وحرية التنقل داخل الفضاء الطارقي كما كان قبل التقسيم الفرنسي للمنطقة فتم توجيه إتهامات للقذافي بدعمه لحركات التمرد بشمال مالي.[5]

[1] Ferdous Bouhel Hardy," Crises Touarègues Au Niger Et Au Mali", **Ifri,** (Octobre 2012), p03.
[2] قوي، **الإستراتيجية الجزائرية إتجاه التطورات...مرجع سابق**، ص.05.
[3] ممادو باه، **أفاق الوضع الأمني....مرجع سابق**، ص. 04.
[4] قوي، **الإستراتيجية الجزائرية إتجاه التطورات...مرجع سابق**، ص.05.
[5] الأنصاري، **مرجع سابق**، ص.11.

المطلب الثاني : إنهيار نظام القذافي وتغديته للتمرد في شمال مالي.

شكلت الأزمة الليبية نموذجا للتأثير في الأوضاع الداخلية في مناطق الجوار الاقليمي، إذ أن ليبيا ما بعد إنهيار نظام القذافي عانت من إشكالات أمنية معقدة إمتدت جغرافيا في محيطها الإقليمي بفعل معطيات وضعها الداخلي المضطرب الذي يتراوح ما بين إنتشار الأسلحة، إشتباكات ذات طابع قبلي وإنتشار مليشيات ثورية ترفض الإنضواء تحت سلطة الدولة التي تعاني من هشاشة سياسية وأمنية. إذ ثمة علاقة إرتباطية مابين الداخل والاقليم بدأت تجلياتها بعد إنهيار القذافي، حيث إمتدت المشكلات الداخلية الى ما وراء الحدود بمعنى "أقلمة المشكلات الداخلية".[1]

أنتجت الأزمة الليبية أول تداعياتها الأزمة في مالي،[2] إذ كان للأزمة الليبية أثر كبير على منطقة الساحل الافريقي ويتجلى ذلك في تجديد التمرد في الشمال المالي بسبب التأثيرات المادية للأزمة الليبية من خلال توفير السلاح والتأثيرات البشرية من خلال عودة الطوارق، فعند إندلاع الأزمة في ليبيا على شكل إحتجاجات سلمية كان الرد عنيفا ومسلحا من طرف نظام القذافي على معارضيه سرعان ما تم عسكرة الإحتجاجات فدخلت ليبيا في حرب اهلية[3]، مما سمح للناتو بالتدخل، فبقدر ما ساعد التدخل على التخلص من نظام القذافي فتح الباب لاثارة نزاعات وصراعات إثنية قبلية في مالي.[4]

إن الكثير من الطوارق الذين كانوا قد إستقروا في ليبيا فمباشرة بعد فرض حلف الناتو لمنطقة حظر جوي 17 مارس 2011 إنتقلوا وعادوا إلى مالي موطنهم الأصلي.[5] بعدما إكتسبوا تجربة وخبرة قتالية حين أدمجهم القذافي ضمن قواته وكتائبه الأمنية وإستخدمهم كمرتزقة.[6] فحسب منطقة الهجرة الدولية لسنة 2011 فإنه تم عودة 209.030 الذين تركوا ليبيا ليعودوا منهم 95.760 إلى النيجر 82.433 إلى مالي، حسب الإحصائيات المعلنة.[7] أما تقرير *ECHO* في 2011 فإن العدد الإجمالي للعائدين من داخل ليبيا إلى مالي حسب قدر نحو 122.000 شخص.[8]

ترك التدخل الأجنبي في ليبيا أثاره السلبية على الجوار الإقليمي وبخاصة في مالي التي شهدت عودة عدد كبير من الطوارق إليها بسبب الفوضى التي شهدتها ليبيا، مع العلم أن اكثرهم لا يمتلكون أوراق تبوثية ولا يمتلكون مؤهلات ولا مستويات علمية، حيث كان أغلبهم مجندا في الكتائب الأمنية. ومن بين تلك الكتائب كتيبة طارق، كتيبة خميس القذافي وغيرها، شارك هؤلاء في قمع المتظاهرين

---

[1] خالد حنفي علي، " الجوار القلق : تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، **السياسة الدولية**، ع. 188 (أفريل 2012)، ص. 151.

[2] Sarah Vogler, "Security Challengers In Libya And The Sahel", **CNA Center Strategic Studies** (December 2012), p.03.

[3] Mathieu Pellerin, "Le Sahel Et La Contagion Libyenne", **Politique Etrangère,** vol 77, n°4 (avril 2012) , p.841.

[4] Européen Parlement, Direction Générale Des Politiques Externes De L'union, **Une Stratégie Cohérente De L'UE Pour Le sahel**, (mai 2012) p.20.

[5] يوسف الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **المستقبل العربي**، ع.416 (أكتوبر 2013)، ص.32 .

[6] كول، **مرجع سابق**، ص.22 .

[7] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة االليبية على منطقة الساحل** (18 جانفي 2012)، ص.06

[8] Oladiran Bello," Quoick Fix For Quicksand ? Implementing The Eu Sahel Strategy", **FRIDE**, n°114 (novembre 2012) p. 10.

والمعارضين للقذافي ولما تدخل الناتو وحسم الصراع فر العديد منهم إلى موطنهم الأصلي خوفا من الإنتقام والقتل، وكذلك بسبب فقدانهم للدعم الذي كانوا يحظون به من طرف القذافي.[1]

توافد الآلاف من الطوارق الذين كانوا مجندين في القوات المسلحة الليبية الرسمية وغير الرسمية بعد سقوط نظام القذافي إلى شمال مالي مدججين بالأسلحة، شملت هذه الأسلحة مقذوفات صاروخية ومدافع، مضادة للطائرات، بناذق، قنابل يدوية ومتفجرات...[2]،فحسب تقرير منظمة الأزمات الدولية،فان حوالي 125.00 طارقي عادوا إلى مالي محملين بمختلف الأسلحة، إن إشكالية الأسلحة في ليبيا ليس مردها فتح القذافي لمخازن الأسلحة وعسكرة الإحتجاجات السلمية فإنن هناك أطراف خارجية ساهمت في إنتشار الأسلحة في الداخل الليبي من بينها فرنسا وقطر من أجل لدعم المعارضين للقذافي والتعجيل بسقوطه منها الرشاشات قاذفات الصواريخ، الدبابات ...

فبعد مقتل القذافي سقطت هذه الأسلحة في أيدي الطوارق ورواجها لدى عصابات وتجار الأسلحة في المنطقة وكذلك وقوعها في يد جماعات إرهابية وهذا يرجع إلى الإنفلات الأمني الداخلي في ليبيا والفراغ الأمني في المنطقة وغياب أي سلطة فاعلة قادرة على السيطرة والتحكم في حركة تهريب وتجارة الأسلحة، ولعل أول تجليات إنتشار الاسلحة في المنطقة هو عسكرة قبائل الطوارق الذين فوت الى مالي مدججة بها، وهذا ما أدى الى إذكاء حركة تمرد رابعة.[3]

كان لسقوط نظام القذافي وما ترتب عنه من عودة الطوارق مسلحين وحاملين معهم كميات من الاسلحة المتطورة أثر بالغ في تجدد الصراع ما بين الطوارق والحكومة المركزية في مالي والذي بدأ في منتصف جانفي 2012.[4] إذ بدأ التمرد المسلح ضد قوات مالي في 17 جانفي 2012، أي بعد حوالي ستة أشهر من عودة طوارق من ليبيا بقيادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد التي تأسست في اكتوبر 2011،فبعد عودة الطوارق من ليبيا إندمجت الفصائل السياسية بما فيها الطوارق في الحركة [5]، قامت بشن هجوم مسلح على عدد من المدن وهي "ميناكا" قرب الحدود مع النيجر والموقع الحصين قاعدة "تساليت" الجوية على الحدود الجزائرية التي تم تطويقها وإسقاطها، وبعد السيطرة عليها توالى هجوم الطوارق وجماعة أنصار مدعومين بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي على جميع الثكنات النظامية للجيش المالي في مناطق كيدال، غاو وتمبتكو، فمع الأسابيع الأولى من إشتعال التمرد، مني الجيش المالي بهزائهم كبيرة.[6]

---

[1] كول، **مرجع سابق**، ص ص.16-23.
[2] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير بعثة التقييم ...مرجع سابق**، ص.12.
[3] خالد حنفي علي، **الجوار القلق...مرجع سابق**، ص.151.
[4] صبري عبد القوي، **مرجع سابق**، ص.68.
[5] Laurence aida ammour, "nouveux défis sécuritaire en Afrique du nord printemps arabe", **gcsp geneva centre for security policy** (avril 2012), p.02.
[6] خالد، **الجوار المالي...مرجع سابق**، ص.153 .

فأدى تهاوي الدفاعات الأمامية للجيش المالي وإنهيار وحداته أمام تحالف الإنفصاليين الطوارق والحركات الجهادية وبسبب ضعف القدرات التسليحية وضعف الإمكانيات المالية للبلاد أدى الى سقوط مدن الشمال تباعا[1] وفي ظل إنتقال الفوضى إلى الداخل المالي بدأت أصابع الإتهام توجه إلى الرئيس أمادو توماني توري بإضعافه للجيش وتورطه في قضايا فساد ورشوة، وكذلك قضايا التهريب والمخدرات في شمال مالي، وتقديم المساعدات للجماعات الارهابية وغيرها، كلها كانت كوسائل ضغط إستخدامها جماعة الطوارق على الرئيس، فترك شمال مالي مسرحا لهم ليفعلوا ما يشاؤون[2]. إنسحبت الوحدة العسكرية آمادو هيا سنوغو وغيرها من الكتائب الأخرى من الجيش المالي أمام هجمات مسلحين كن الطوارق المنتسبين لحركة الأزواد.[3]

بتاريخ 22 مارس 2012 قامت الوحدة العسكرية بقيادة "امادو هيا سنوغو" بمهاجمة القصر الرئاسي في قلب العاصمة باماكو والانقلاب على الرئيس.[4] جاء توقيت الإنقلاب في باماكو قبل أقل من من شهر واحد من إجراء الإنتخابات الرئاسية في البلاد، قد أعلن الرئيس المالي عن عدم ترشحه لها لإتمامه المرحلة الثالثة من الحكم بموجب الدستور الذي لا يجيز له الترشح لفترة ثالثة.[5]

فحلت الفوضى و تردى الوضع الامني في البلاد بعد الإنقلاب، إستغل الطوارق هذه الأوضاع لإقامة دولة لهم في الشمال وهي تعتبر كخطوة أولى لإقامة دولة عبر الصحراء الكبرى. فتاريخيا كانت مطالب المتمردين الطوارق تقتصر على تحسين ظروف العيش، تشجيع التنمية، التمثيل في الحكومة والإدارات، إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا مدججين بالأسلحة وإكتسابهم لقوة عسكرية جعلهم يرفعون سقف مطالبهم إلى المطالبة بتقرير المصير والإستقلال عن الجنوب علنا لأول مرة. وعقب ذلك في 05 أفريل أعلنت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وقف إطلاق النار وفي 06 أفريل رفعوا العلم الخاص بدولتهم كما أعلنت أزواد كدولة مستقلة متخذة من مدينة غاو عاصمة لهذه الدولة الوليدة، كما قامت بتشكيل مجلس انتقالي يضم 28 عضوا تحت رئاسة بلال اغ شريف والضابط السابق اغ ناجم في كتائب القذافي كوزير للدفاع. لكن لم يتم الاعتراف بها من اية دولة في العالم.[6]

مكن الوضع في شمال مالي تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من إيجاد ملاذ آمن للقيام بنشاطاتها وتطوير نفسها مستفيدة من فشل دولة مالي وحالة الفوضى والإنفلات الأمني الذي تلا الأزمات في المنطقة وإنتشار عصابات وجماعات الإجرام المنظم التي تمارس التهريب، التجارة غير الشرعية، ومن إنتشار الأسلحة بعد إنهيار نظام القذافي مستغلة هذا الوضع لتحقيق هدفها الإستراتيجي وهو إستقطاب مختلف الكيانات وصهرها في بوتقة واحدة وتوحيد عملها لإنشاء سلفية جهادية مشتركة

[1] أيمن السيد شباتة، "حركة الطوارق الإنفصالية في شمال مالي"، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2012/2011** (ديسمبر 2012)،ص.187.
[2] إبراهيم كانتي، "الأزمة السياسية في مالي"، **مجلة آفاق إفريقية**، ع.36 (2012)، ص.06.
[3] سعد المهدي، "قضية الطوارق في مالي"، **قراءات إفريقية**، ع.13 (سبتمبر 2012)، ص ص.32-36.
[4] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، "أزمة شمال مالي... والإحتمالات المفتوحة"، **مركز الجزيرة للدراسات** (20ديسمبر 2012)، ص.6.
[5] كونتي، **مرجع سابق**، ص.06
[6] ممادو باه،**مرجع سابق**، ص.04 .

تبسط نفوذها على منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي والمناطق المتاخمة وصولا إلى إقامة إمارة إسلامية في هذا الفضاء.[1]

و حيال هذا التطور الأمني والسياسي المعقد نددت كافة المنطقات الدولية والإقليمية وكذا الدول بمساعي الإنفصال وهددت باللجوء إلى القوة من أجل فرض عودة الأجزاء المسيطر عليها في الشمال إلى السلطة المركزية في باماكو.

المطلب الثالث : التدخل الفرنسي–الإفريقي كتسوية للأزمة في مالي.

أمام تطور وتعقد الأوضاع الأمنية والسياسية كانت هناك ضغوط وأصوات تنادي إلى دعوة أطراف الأزمة بالتفاوض عبر قنوات عديدة دولية وإقليمية، فتم عقد إتفاق بين جماعة الدين وحركة تحرير الأزواد لتوحيد المطالب وذلك بفعل ضغط فرنسي إفريقي، حيث تعهدت كلتا الجماعتين بنبذ العنف وحل الأزمة سياسيا عن طريق التفاوض.

فشكلت المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (*ECOWES*) -التي جمدت عضوية مالي– لجنة للإتصال برئاسة الرئيس البوركينابي "يليز كومباري" الذي عهد القيام إليه القيام بدور الوساطة للتوصل الى حل توافقي للأزمة واسترجاع الوحدة الترابية وبمقتضى الخطة التي إقترحها تم تشكيل حكومة إنتقالية تتولى تسيير الأمور وعين "جاكوندا تراوري" رئيسا إنتقاليا لمالي، لكن تعثرت هذه المساعي وشل العمل الحكومي كما فرض الرئيس الانتقالي لإعتداء في مقر الرئاسة بتاريخ 21 ماي 2012[2]

بعدما تم تعيين الحكومة الإنتقالية طلب الرئيس الإنتقالي "جاكوندا تراوي" في سبتمبر 2012 من (*ECOWES*) دعما لوجيستيكيا لتدمير قواعد المتمردين، كما طلب لإعادة السيطرة على شمال مالي.[3]

أحالت (*ECOWES*) طلب الحكومة المؤقتة إلى مجلس الأمن الدولي، وفي 12 أكتوبر 2012 إعتمد مجلس الأمن وبالإجماع القرار رقم 2071، حيث إشترط ضرورة أن تقدم (*ECOWES*) تفاصيل ومتطلبات خطة التدخل العسكري في مالي في غضون 45 يوم.[4]

بتاريخ 11 نوفمبر 2012 وفي القمة الإستثنائية التي عقدت بأبوجا أجمع ممثلو *ECOWES* على إرسال قوة تدخل عسكرية إلى مالي بلغ قوامها 3.300 جندي معظمهم من نيجريا،النيجر،بوركينافاسو...[5]. بتاريخ 20 ديسمبر 2012 صادق مجلس الأمن على قرار 2085 الذي يسمح بنشر بعثة دولية بقيادة إفريقية لفترة أولية مدتها عام واحد، كما حث على دعم السلطات الإنتقالية

---

[1] محمد الأمين ولد الكتاب، "التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، **ملتقى المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بمركز الجزيرة للدراسات**، (17 و 18 فيفري 2013)، ص ص.03-06.

[2] ممادو باه، **مرجع سابق**، ص.04.

[3] بدر حسن الشافعي، "إشكاليات التدخل العسكري لإكواس في شمال مالي"، **السياسة الدولية**، ع.190 (نوفمبر 2012)، ص65

[4] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، قرار رقم 2071الصادر بتاريخ (12 أكتوبر 2012)، ص.04.

[5] شافعي، **إشكاليات التدخل...مرجع سابق**،ص 66

لإستعادة الشمال الواقع تحت سيطرة الجماعات المسلحة الإرهابية والحد من التهديد الذي تشكله،مع ضرورة التدريب الفعلي للجيش المالي وتحضيره ليكون جوهر العملية العسكرية.[1]

عقدت عدة جولات أولية في الجزائر وبوركينافاسو الدولة الوسيطة الرسمية لـ*ECOWES* [2]. أفضى ذلك إلى إقامة جلسة أولية بين دولة مالي، جماعة أنصار الدين وحركة تحرير الأزواد تم خلاله الإتفاق على تاريخ 10 جانفي كموعد للجلسة الفعلية للتباحث بشأن خريطة الطريق التي قدمتها الحركة لحل الأزمة والتي تقوم على منح الإقليم حكما ذاتيا وفق لنظام يسمح بتطبيق الشريعة الإسلامية[3]. لكن بعد أيام قليلة قبل الموعد أعلنت جماعة أنصار الدين رجوعها عن إلتزاماتها، تقرر بعد ذلك وبالإتفاق بين أطراف الأزمة تأجيل موعد الجلسة إلى 20 جانفي 2013.[4]

بيد أنه في 09 جانفي 2013، قامت جماعة حركة أنصار الدين بتحالفها مع جميع الحركات الإرهابية بالمنطقة (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حركة التوحيد والجهاد وجماعة الملثمون المنشقة عن القاعدة بقيادة مختار بلمختار) بالهجوم على مدينة كونا الإستراتيجية التي لا تبعد عن سيفاري حيث توجد أكبر قاعدة عسكرية في مالي بعد كاتي، كما أنها تعد الحصن الوحيد الباقي، فكان سقوطها يعني سقوط و إنهيار الدولة. وكانت هذه الخطوة كقرار للجماعات المسلحة للزحف نحو المناطق الإستراتيجية والعاصمة باماكو.[5]

اللجوء إلى القوة العسكرية كتسوية للحل الأزمة المالية أمام تعثر المفاوضات إتخذت الأزمة مسارا آخرا بإعلان فرنسا موافقتها التدخل العسكري في مالي، بتاريخ 11 جانفي 2013 نشرت فرنسا بناءا على طلب الرئيس المؤقت و موافقة مجلس الأمن من خلال قرار 2085 لنشر قوات *AFSIMA* ضمن ما أطلقت عليه إسم عملية سيرفال أو القط المتوحش،وتبع ذلك سلسلة من التعهدات لدعم فرنسا من طرف الدول الغربية كبريطانيا،بلجيكا، ألمانيا، هولندا، إيطاليا...وكذا الولايات المتحدة المريكية، كما رحب الأمين العام للأمم المتحدة بالتدخل الفرنسي في مالي، ووافق الأتحاد الأوروبي على إرسال عسكريين لتدريب الجيش المالي.[6] كما شاركت قوات *ECOWES* إلى جانب القوات الفرنسية ليصل في في النهاية عدد القاوات المشاركة في العمليات العسكرية في مالي نحو 8000 جندي.[7]

بوادر إنسحاب القوات الفرنسية من مالي: في 06 فيفري 2013، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند مالي لتفقد مدى تقدم القوات الفرنسة هناك، وفي مارس أعلن عن تخفيض الجنود الفرنسيين في

[1] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، قرار رقم 2085 الصادر بتاريخ (20 ديسمبر 2012)، ص.04.
[2] كونتار، **مرجع سابق**، ص.37.
[3] مركز الجزيرة للدراسات، التدخل الفرنسي في مالي : الأسباب و المآلات، (جانفي 2012)، ص.03
[4] ممادو باه، **مرجع سابق**، ص.04 .
[5] فريدوم أونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي و المخاوف المتفاقمة، **مركز الجزيرة للدراسات** (فيفري 2013)، ص ص.07،06 .
[6] Bernard Adam," Mali De L'intervention Militaire Française A Ala Reconstruction De L'état", **Grip Groupe De Recherche Et D'information Sur La Paix Et La Sécurité** (Mars 2013), p p. 12-16.
[7] أونوها، **مرجع سابق**، ص.09 .

مالي وبداية سحب القوات الفرنسية من مالي. كما قام مجلس الأمن بتحويل العمليات الأمنية في مالي ألى قوة لحفظ الإستقرار لتحل محل القوات الفرنسية، وأقر بإنشاء قوة لحفظ السلام مكونة من 12.600 جندي في شمال مالي لتحل محل القوة الإفريقية.[1]

فشل دولة مالي أصبحت دولة مالي بعد سلسلة من الأحداث التي شهدتها دولة غير مستقرة سياسيا وأمنيا،فبالإضافة إلى الإنقلابات العسكرية والتمردات المسلحة التي عرفتها، فهي أيضا تعاني من عدم قدرتها على السيطرة وبسط سيادتهاعلى كامل ترابها وأصبحت وكرا وملاذا لجل التنظيمات الإرهابية بالمنطقة، ومكانا لتجارة الأسلحة والمخدرات،كما أصبحت السلطة المركزية عاجزة تماما عن حماية مواطنيها. إضافة إلى أنها لا تتوفر على مؤشرات التنمية ولا حتى بنى تحتية.[2]

المبحث الثالث : تحديات الامن الوطني الجزائري في ظل التحولات الاقليمية.

المطلب الاول : عقيدة الأمن الوطني الجزائري.

مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية: يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموعة الآراء والإعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، كما هي الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتحديد التهديدات والمخاطر التي تواجهها وعلية فإن الإختلاف في تحديد طبيعة المخاطر والتهديدات هو الذي يحدد إختلاف العقائد الأمنية للدول. فالعقيدة الأمنية الجزائرية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها،كما تحدد أفضل السبل لتحقيقه.[3]

كما تعرف العقيدة الأمنية على أنها عبارة عن تصور أو إستراتيجية توضح من خلالها كيفية قيام دولة ما بتوفير الأمن داخل إقليميها لمواطنيها خارج حدودها، كما تقوم بدور آني ومستقبلي يحدد المصالح الجوهرية و الأسس الواجب إتباعها للمواجهة التهديدات ودراسة ميكانيزماتها للقضاء عليها،كما هي متضمنة للبعد العسكري، إذ أن دوره وفاعليته يتوقف على طبيعة الدولة من حيث إيديولوجيتها،مصالحها و أهدافها.[4]

العوامل المحددة للعقيدة الأمنية الجزائرية : هناك مجموعة من العوامل التي تحدد العقيدة الأمنية الجزائرية و تتمثل في :

العامل التاريخي : تبلورت عقيدة الأمن الوطني الجزائري خلال السنوات التي أعقبت الإستقلال حتى السبعنيات متأثرة بمشاكل الحدود، حيث ساهمت الثورة في رسم المشهد السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما شكلت الثورة التحريرية الجزائرية عاملا أساسيا في بلورة عقيدتها الامنية ، فغداة

[1] Internatioal Crisis Group, Mali : Sécuriser, Dialoguer Et Réformer, **Rapport N°201**(Avril 2013), P P.15,16.
[2] الحافظ النويني، **مرجع سابق**، ص ص.67، 68.
[3] زياني، **مرجع سابق**، ص. 290.
[4] هيثم الكيلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي و العسكري** (باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996)، ص. 70.

الإستقلال أصبحت الجزائر رائدة لحركات التحريرية،[1] وهذه الشرعية الثورية "التاريخية" تم توظيفها داخليا وخارجيا لبلورة عقيدتها الأمنية.

العامل الجغرافي : تعد الجغرافيا محددا للعقيدة الأمنية الجزائرية، إن الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي تقع في نقطة إستراتيجية هامة مابين المغرب العربي والساحل الإفريقي، هذا الموقع الإستراتيجي للجزائر جعل أمنها الوطني ينكشف على عدة جهات.[2] مما يعني أن للجزائر موقع محوري تلتقي عنده وتتقاطع من حوله العديد من الإمتدادات " امتداد متوسطي، إمتداد مغاربي، إمتداد إفريقي، إمتداد عربي" التي لها أثار عميقة على الأمن الوطني الجزائري وهي تتطلب إستراتيجية للحفاظ عليه.[3] تأخذ بعين الإعتبار تعقد، ترابط وتشابك المخاطر والتهديدات في بيئتها الأمنية ومحيطها الجيوبوليتيكي.[4]

العامل الإديولوجي: بعد الإستقلال مثلت الإشتراكية، ومبادئها مصدرا ودورا في صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية، حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963، 1976، 1989 إذ رسمت الإشتراكية مبادئ وأهداف عقيدة الأمن الوطني الجزائري[5]، وتتمثل هذه أهم هذه الأهداف في :مناصرة الحركات التحررية في العالم، مساندة القضية الفلسطينية والإستعانة بالمؤسسة العسكرية في مجهودات التنمية الوطنية. غير أنه وابتداءا من الثمانينات، كان لأحداث أكتوبر 1988، والتغييرات السياسية والإجتماعية التي جعلت الأمن الوطني الجزائري يشهد تهديدا أمنيا خطيرا، وكذلك إنهيار المعسكر الشيوعي وإديولوجيته، دفعت إلى إعادة صياغة العقيدة الامنية الجزائرية لتواكب هذه التغييرات.[6]

التغييرات.[6]

المطلب الثاني : التهديدات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري بعد إنهيار نظام القذافي.

أولا : معضلة انتشار و تهريب الأسلحة

يشكل إنتشار السلاح من أهم الشواغل الأمنية الجزائرية بعد سقوط نظام القذافي الذي أصبح يعتبر كتهديد للأمن الوطني الجزائري، حيث تم رصد كميات هائلة من الأسلحة المهربة من ليبيا إلى الجزائر. أدى سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة أمنية فيما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا، إذ لم تتمكن القوات الليبية من السيطرة على حركة تدفق وتهريب الأسلحة من داخل إلى خارجها.[7] فمع إنهيار الجيش وقوات الشرطة والفراغ في السلطة الذي نجم عن غياب القذافي،سيطرت المليشيات

---

[1] بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري...مرجع سابق**، ص.41.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 45، 46.
[3] لخضاري، **مرجع سابق**، ص.160.
[4] زياني، **مرجع سابق**، ص.290.
[5] بورعدة علي جهاد، " الجزائر بين توجه إستراتيجي و عقيدة أمنية"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، في : **http://www.bchaib.net** (2014/03/25)، على الساعة : 22:50
[6] قوي، **الإستراتيجية الجزائري إتجاه التطورات الأمنية...مرجع سابق**، ص.02.
[7] بيتر كول، "فوضى الحدود، تأمين حدود ليبيا"، **أوراق كارينغي** (أكتوبر 2012)، ص.03.

المسلحة والقبائل المتنافسة على المراكز الحدودية، مما جعل تهريب وتجارة السلاح الليبي الى خارج حدودها يتم بكل حرية.[1]

ترجع إشكالية إنتشار الأسلحة في ليبيا إلى مرحلة الصراع المسلح، حيث تم إغراق ليبيا بمختلف أنواع الأسلحة الصغيرة والثقيلة كالصواريخ بمختلف أنواعها، الدبابات...من طرف كل من فرنسا وقطر من أجل دعم المعارضين لنظام القذافي والتعجيل بسقوطه. حيث قدرت مساهمة قطر بأكثر من 20.000 طن من الأسلحة.[2] كما أنه أمر القذافي بفتح مخازن الاسلحة وعسكرة الإحتجاجات، و هذا ما أشار إليه في خطابه بتاريخ 25 فيفري2011 بقوله : "عند اللزوم سنفتح كل المخازن لتسليح الشعب الليبي، لتتسلح كل القبائل الليبية."[3] كما إستطاع المعارضين من الحصول على الأسلحة في المناطق التي تم السيطرة عليها، و ذلك عن طريق الإستيلاء على مخازن الأسلحة التابعة للنظام.

قدرت الأمم المتحدة مباشرة بعد مقتل القذافي ما بين 25.000 إلى 70.000 من الأسلحة معظمها (ما بين 70 % و80 %) أسلحة هجومية مختلفة، كما أنه تم العثور على 6.400 برميل من اليورانيوم في منشأة في مدينة سبها بالجنوب الليبي، وغيرها.[4] وننوه أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول عدد الأسلحة.

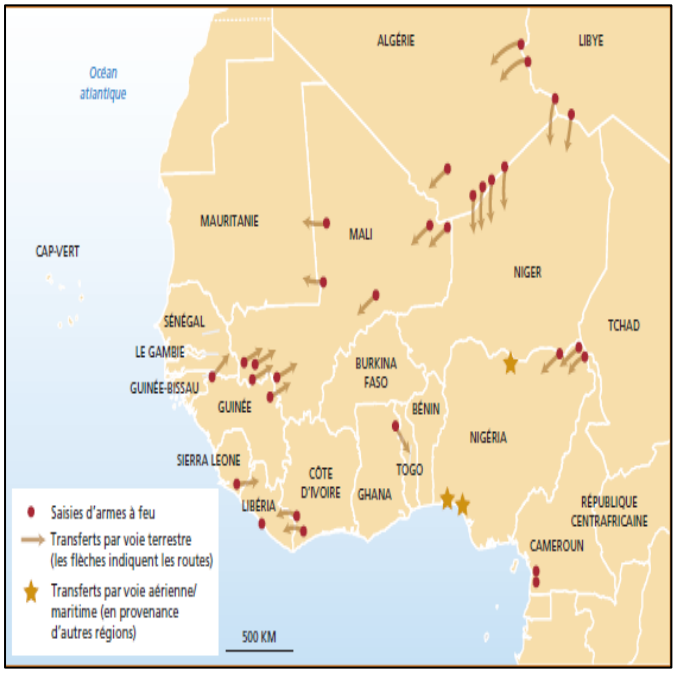

الشكل رقم (07) : حركة الجريمة المنظمة في الساحل وإفريقيا الغربية

بعد مقتل القذافي والإنهيار الكامل لنظامه، أصبحت هذه الترسانة من الأسلحة غير خاضعة للرقابة، و هذا ما جعلها تنتشر بسهولة في المنطقة (كما توضحه الخريطة رقم 07) ،فأزدادت التجارة بها بأسعار منخفضة،[5] ترجع زيادة إنتشار تجارة الأسلحة إلى الإنفلات الأمني

[1] **المرجع نفسه**، ص.04.

[2] Christopher S.Chivvis & Jeffery Martine," Libya After Qaddafi- Lessons And Implications For The Future", **Rand Cooperation,** (2014), p.29.

[3] منصور لخضاري، "الأزمة الليبية و إنعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة البحوث و الدراسات**، ع.06 (جوان 2011)، ص.181.

[4] Chivvis, **op.cit,** p.30.

[5] **Loc.cit.**

الداخلي في ليبيا و كذلك نتيجة الطلب المتزايد من طرف الجماعات الإرهابية والمسلحة بالمنطقة وقد ساعدت الصراعات ما بين الميليشيات المسلحة والقبائل في الجنوب الليبي على التنافس على السيطرة على هذا النوع من النشاط غير المشروع.[1]

المصدر: Office Des Nations Unies, **Criminalité Transnationale Organisées En Afrique De L'ouest** (février 2013), p.35.

بالرغم من إتخاذ الجزائر لعدة تدابير وقائية للحد والتصدي لتدفق الأسلحة إلى أراضيها، ألا أنها تمكنت عصابات تهريب وتجارة الأسلحة مك2ن إدخالها للتراب الجزائري.[2] وأمام تزايد تدفق الأسلحة إليها أعلنت الجزائر أن حدودها مع ليبيا ومالي منطقة عسكرية مغلقة، كما قامت بنشر اللآلاف من الجنود لتأمينها ومنع تزايد إنتشار الأسلحة المهربة.[3]

الجدول رقم (07) يوضح كمية بعض العتاد و لأسلحة التي تم الحجز عليها من طرف الجيش الوطني الشعبي

التاريخ	الأسلحة	الذخائر
09نوفمبر 2011	82 مسدس رشاش كلاشنيكوف	
	03 قاذف صاروخي RPG7	
03جانفي 2012	82 مسدس رشاش كلاشنيكوف	123 قذيفة صاروخية مضادة للدبابات RPG7
	57 بندقية رشاشة FM	193 قذيفة صاروخية مضادة للأفراد RPG7
	03 قاذف صاروخي RPG7	283 حشوة قذيفة صاروخية RPG7
	04 ماسورات رشاش جبلي KPVT 14.5 مم	188 خرطوشة عيار BZT 14.5
	05 بنادق قناصة ذات منظار FAL SVD	144خرطوشة عيار 14.5
	374 مخزون رشاش كلاشنيكوف	6791 خرطوشة عيار 7.62 *39 مم
	18 مخزون قناصة ذات منظار FAL SVD	36175 خرطوشة عيار 7.62 *54 مم
	جهاز ضبط مدفع هاون 60 مم	
20فيفري 2012	15 صاروخ SA-24	
	28 صاروخ SA-7	
05 ماي 2014	12بندقية آلية من نوع كلاشنيكوف	3 صناديق مملوءة بذخيرة خاصة بالرشاش FM
	قذف صاروخي من نوع اربيجي 7	صندوق دخيرة خاصة بالرشاش 12.7 مم
	11 قذيفة اربيجي 7	4 الغام مضادة للدبابات
	13 قنبلة يدوية	

المصدر: مجلة الجيش، ع.582 (جانفي 2012)، ص.20 (بتصرف)، و بالإعتماد على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع

ثانيا : تزايد النشاط الإرهابي.

[1] Princy Marin George," The Libyan Crisis And The Western Sahel : Emerging Security Issues", **Institute For Defence Studies And Analyses** (August 2012) , p.03.

[2] Jaques Hogard, " Répercussion Sécuritaire De La Guerre En Lybie Sur La Zone Maghreb-Sahel", **Intervention Bruxelles** (février 2012)**,** p. 02.

[3] حمادو الهاشمي، "نحو سيادة مسؤولة" **حوليات جامعة الجزائر**، ع.24. ج.02 (أكتوبر2012)، ص.41.

مع سقوط نظام القذافي وما صاحبه من حدوث إنفلات أمني داخلي وضعف الأجهزة الليبية وفي ظل هشاشة الحدود ما بين الدول أتاح ذلك صعود و تزايد نشاط العمليات الإرهابية،[1] حيث كان التأثير الإقليمي المباشر للأزمة الليبية هو إحياء النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي فأصبحت تشكل نقطة إرتكاز مهمة لمختلف التنظيمات الإرهابية.[2]

إن الأزمة الليبية أتاحت فرصا جديدة للجماعات الإرهابية وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لترسيخ وجودها، زيادة عمليات التجنيد و إقامة تحالف وتعاون مع مختلف الجماعات المسلحة والإجرامية بالمنطقة،[3] حيث شجعت البيئة الإجتماعية،الإقتصادية والسياسية الهشة في المنطقة من جعلها مرتعا خصبا وملاذا أمنا لإنتشار وتطور الجماعات الإرهابية التي إستفاذت من الأوضاع الفوضوية في المنطقة وبخاصة الأزمة الليبية.[4]

كما أدت الأزمة الليبية وسقوط نظام القذافي إلى إستفادة الجماعات الإرهابية من تزايد إنتشار الأسلحة بالمنطقة التي تدفقت من داخل ليبيا الى خارج حدودها، كما شكلت عودة المرتزقة ذوي الخبرة العسكرية دعما لقدرات الجماعات الإرهابية.[5] كذلك مكن إنهيار الأمن الليبي الجماعات الإرهابية من الحصول على القوة والتأثير الإديولوجي الذي سمح لها بتوسيع إنتشار فكر القاعدة وعملياتها.[6]

شهدت ليبيا إنتشارا واسعا للجماعات الإرهابية التي إستغلت حالة السيولة الأمنية في ليبيا لتتخذها قاعدة لتجميع صفوفها والعودة الى نشاطها المسلح كالجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة.[7]

تضاعفت وتزايدت وتيرة النشاطات الإرهابية في المنطقة بإندلاع الصراع في مالي كأحد تداعيات الأزمة في ليبيا ومع التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة زحفت عناصر من التنظيمات الإرهابية إلى داخل الدول المجاورة، مما أدى إلى تصاعد التهديد الإرهابي العابر للحدود للأمن الوطني الجزائري.[8] تجسد التهديد الإرهابي للأمن الوطني الجزائري في :

- **تزايد العمليات الإرهابية :** بعد الأزمة الليبية شهدت الجزائر ازدياد عدد الهجمات الإرهابية حيث أدى سقوط نظام القذافي الى صعوبة سيطرة ومراقبة الحدود الشرقية والجنوبية للجزائر فباتت مفتوحة أمام عناصر من التنظيمات الإرهابية التي تنفذ عمليات إرهابية داخل التراب الوطني.[9]

الشكل رقم (08) يوضح عدد الهجمات الإرهابية في المغرب العربي والساحل

---

[1] أميرة عبد الحليم، "تأثير الإضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل و الصحراء "، **السياسة الدولية**، ع. (ديسمبر2013)، ص. 85.
[2] بوحنية قوي، **الحزائر و الإنتقال إلى دور االاعب الفاعل...مرجع سابق**، ص.05.
[3] لخضاري، **الأزمة الليبية...مرجع سابق**، ص.180.
[4] أميرة عبد الحليم، **تنظيم القاعدة في الساحل...مرجع سابق**، ص ص 125-127.
[5] Marin George**, op.cit.**p 07.
[6] Luis Martines," Algerie : Le Calme Avant La tempete ?", **CERI CNRS** (janvier 2012), p p. 06,07.
[7] Alexander Yonah, Terrorism In North Africa & The Sahel In 2012 : Global Reach& Implications, **Inter-University Center For Terrorism Studies** (February 2013) , p.12.
[8] Salim Chena," L'algerie Et Son Sud Quels Enjeux Sécuritaires ?", **Note De L'ifri,** (Novembre 2013), p.11.
[9] Ronald chipaike, "the Libya crisis : the militarization of new scramble and more", **international journal of humanities and social science,** vol.2, n°8 (April 2012), p 06.

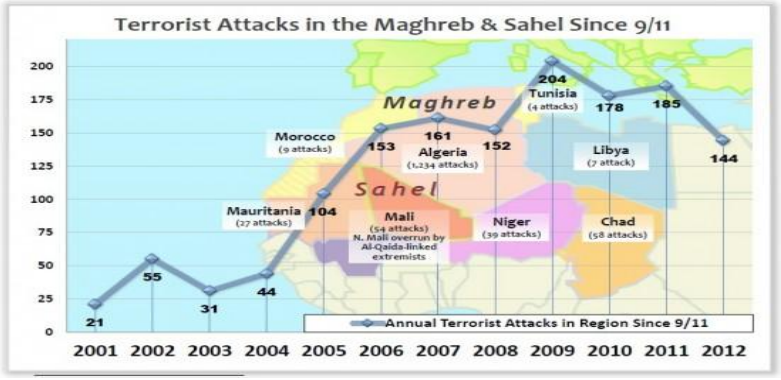

المصدر : Alexander Yonah, **op.cit,**p.03

- **تجنيد الجزائريين في التنظيمات الإرهابية:** تمثلت في جهود حركة التوحيد والجهاد لتجنيد الشباب العاطل عن العمل في المنطقة الجنوبية مقابل تقديم الدعم المادي لأسرهم الفقيرة خاصة في منطقة تندوف.[1]

- **حادثة تيقنتورين :** نفذ الهجوم على المركب الغازي بتقنتورين في عين أمناس بولاية إليزي القريبة من الحدود الجزائرية الليبية بتاريخ 16 جانفي 2013 بقيادة مختار بلمختار الذي إنشق عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وسافر إلى جنوب غرب ليبيا في أواخر 2011، لإقتناء الأسلحة ولإقامة إتصالات مع الجماعات الإرهابية، وقد ضمت هذه العملية مجموعة متكونة من 32 شخص من مختلف الجنسيات الذين قاموا بتنفيذ الهجوم والذين استفادوا وكانوا مدججين بالسلاح المهرب من ليبيا. تم إحتجاز أكثر من 700 جزائري و نحو 134 أجنبي[2]. فكانت هذه الحادثة من أخطر العمليات الإرهابية المستهدفة للجزائر بعد سقوط نظام القذافي ونشوب الصراع في مالي.

- **تزايد مناطق تواجد التنظيمات الارهابية :** فبعد التدخل الأجنبي في ليبيا والقضاء على نظام القذافي تزايد انتشار الجماعات الإرهابية في الحدود الشرقية للجزائر حيث شهد "جبل الشعامبي" هجموما من طرف عناصر الجماعات الارهابية، وتعد هذه العملية تحولا نوعيا في النشاط الإرهابي على الحدود الشرقية للجزائر.[3]

ثالثا : الفشل الدولاتي الإقليمي

تعرف الدول الفاشلة على أنها " دول ذات سيادة غير القادرة على أداء وظائفها والحفاظ غلى نفسها كوحدة سياسية، اقتصادية وعسكرية،[4] هناك مجموعة من الخصائص يمكن الإعتماد عليها لتحديد فشل الدول هي : ضعف الدولة، غياب الشرعية وشخصنة الحكم، التنوع الطائفي والإثني مما يؤدي إلى الصراعات الداخلية بسبب السياسات التمييزية للدولة ونتيجة لعدم التماسك المجتمعي.[5] غير قادرة على

[1] Yonah, **op.cit**, p.12
[2] Shivit Bakrania, "Libya : Border Security And Regional Cooperation", **GSDRC,** (January 2014), p.05.
[3] Chena, **op.cit**, p.12.
[4] غريفيتش و أوكلاهان، **مرجع سابق**، ص221.
[5] Kalmi J.Holsti, **The State War And State Of War** (United Kingdom : University Of Cambrige, 1996) p. 81.

تأمين و السيطرة على حدودها الإقليمية. غير قادرة على الحفاظ على القانون والنظام العام.[1] إنتشار الإجرام و العنف السياسي واستخدام الكره الإجباري ضد المواطنين.[2]

برزت معضلة الدول الفاشلة بعد إنهيار نظام القذافي كتهديد للأمن الوطني الجزائري، حيث وجدت الجزائر نفسها أمام دولتين فاشلتين هما ليبيا ومالي و الجدول الآتي رقم 07 يوضح مراتب فشل دولتي ليبيا ومالي.[3]

الجدول رقم (08) يوضح مراتب فشل دولتي ليبيا ومالي.[4]

	ترتيب سنة 2010	ترتيب سنة 2011	ترتيب سنة 2012	ترتيب سنة 2013
ليبيا	115	111	50	24ك5
مالي	82	77	79	38

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير (The Fund For Peace, **Failed States Index IX 2013** 2013)

فيما يخص ليبيا شهدت تغييرا حادا في قيمة المؤشر فصعدت من مرتبة 115 سنة 2010 إلى مرتبة 50 بعد الأزمة لتصعد سنة 2013 إلى مرتبة 54، هذا التراجع الكبير في ترتيب موقع ليبيا في مؤشر الدول الفاشلة يرجع إلى التدهور الحاد في الأوضاع الأمنية والسياسية أثناء وبعد الأزمة التي أطاحت بنظام القذافي، المجلس الإنتقالي لم يستطع بسط سيطرته السيادية على جميع أنحاء ليبيا وفقدانها للسيطرة على حدود الدولة، كذلك لم يستطع السيطرة على الميليشيات المسلحة الرافضة لتسليم أسلحتها والإندماج ضمن الجيش الليبي الرسمي[5]، فضلا ضعف الجيش الليبي واستبداله بمؤسسات أمنية غير شرعية،كما أصبحت ليبيا غير قادرة على الحفاظ على أمنها وحماية مواطنيها، إضافة ما شهدته من صراعات وتنافس القبائل المسلحة خاصة في المناطق الجنوبية، لذلك أصبحت ليبيا كمصدر لتهديد الأمن الوطني الجزائري خاصة في ظل إنتشار فوضى السلاح، حيث ساهمت في صناعة كيانات جديدة في المنطقة، إحداث تغييرات أمنية وتوليد إضطرابات ومشكلات معقدة.

أما مالي فأنتقلت من مرتبة 82 سنة 2010 إلى مرتبة 38 سنة 2013، حيث أصبحت مالي عدة مستويات تجسد كيانا لدولة فاشلة، وذلك بسبب الانقلاب على الرئيس أمادو توماري توري الذي أدى إلى إعلان قيام كيان أزوادي فقد تحولت لدولة منقسمة تعم فيها الفوضى، و أصبح جزءا منها تحت سيطرة الجماعات الإرهابية والمسلحة بحيث أصبحت ملاذا آمنا لجميع التنظيمات الإرهابية بالمنطقة.[6]

---

[1] غريفيتش و أوكلاهان، **مرجع سابق**، ص221.

[2] Rotberg Rotberg, **The New Nation On Nation State Failure** (Usa : The Washington Quenterty,2002) p.85.

[3] The Fund For Peace, **Failed States Index IX 2013** (2013), P.37.

[4] **Loc.cit.**

[5] محمد السمهوري، "ترتيب متدهور : أوضاع دول الربيع العربي في مؤشر الدول الفاشلة" **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية** (جوان 2012) في : **http://www.rcssmideast.org** (2014/04/02)على الساعة : 00.20.

[6] Rida Lymmouri, Northern Mali : Armed Groups, State Failure, And Terrorism **Homeland Policy Institude Issue Brief**, N°20 (may 2013), p13.

وبذلك يعد فشل دولة مالي كدولة ثانية تشترك في الحدود مع الجزائر، ألحقت بالأمن الوطني الجزائري أزمات ترتبط مفصليا بنشر وتوسع رقعة التهديدات الأمنية الصلبة والناعمة من إنتشار للأسلحة،الجريمة المنظمة، المجرة غير الشرعية...وهي تذخل ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية والتي عليها أن تتعامل معها بدقة لما عليها من أثار وتداعيات على الوحدة الترابية لها نتيجة للروابط الإثنية،التاريخية،الجغرافية والأمنية الموجودة بين مالي، ليبيا والجزائر.[1]

في ظل فشل دولتي ليبيا ومالي أدى ذلك إلى تشجيع صعود فواعل غير دولاتية تتحرك دون الدولة داخليا، خارجة عن سلطة النظام المركزي، وتتمثل هذه الفواعل أساسا في جماعات النشاط الإجرامي المنظم بكل أنواعها، التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، الهجرة غير الشرعية، النزاعات الإثنية. وبالتالي الفسل الدولاتي الإقليمي للجزائر أدى بالضرورة إلى صعود فواعل غير دولاتية محاولة لإستغلال الفراغ الأمني، السياسي، الإجتماعي،الإقتصادي الذي تركته السلطة المركزية مما أدى إلى تعقيد البيئة الأمنية للجزائر وزيادة مستويات تهديداتها لأمنها الوطني.[2]

رابعا : أزمات الهوية ذات البعد عبر الوطني

تعتبر الإشكالية الطارقية من الاهتمامات الأمنية الجزائرية، إذ هي تعد من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، و إن عدم إيجاد حل نهائي لها سيشكل تهديدا أمنيا مباشرا ومستمرا للجزائر وهذا راجع إلى :

- تخوف الجزائر من بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع الطارقي الجزائري وإنتقال عدوى المطالب الإنفصالية إليها، فقد يؤدي إستمرار مطالب الحركات النتمردة في الدول المجاورة إلى إنتقال العدوى بفعل تأثير نظرية الدومينو إلى طوارق الجزائر من أجل إقامة دولة كبرى لهم في منطقة الصحراء الكبرى "كما كان الوضع قبل تقسيم المنطقة"،[3]فقد قسمت منطقة تواجد طوارق ورسمت الحدود طوليا وليس عرضيا، فوجدت الشعوب السيدة مع الشعوب العبيدة على نفس الإمتداد الوطني، فالتقسيم السياسي للحدود باعد ما قربه التاريخ وفرقته الجغرافيا.[4] إن إعادة لم شمل الطوارق وتوحيدهم سوف يجعل الأمن الوطني الجزائري في خطر، وسيؤدي ذلك إلى إنفصال الجنوب وهو المنطقة الغنية بالبترول والغاز.[5]

- **تنامي القدرات العسكرية للطوارق** : الأمر الذي زاد من قوة المتمردين الطوارق هو سقوط نظام القذافي الامر الذي مكن من تسريب ترسانات كبيرة من الأسلحة التي إستفاد منها الطوارق، وبهذا إكتسبت الطوارق قوة مما أدى إلى تصاعد في مطالبهم، فلم نعد تقتصر مطالبهم على التنمية والتوزيع العادل للثروة ولاحتى المشاركة في العملية السياسية بل تعدى الأمر إلى مطلب الإنفصال وإقامة دولة

[1] قوي، **الإستراتيجية الجزائرية... مرجع سابق**، ص.08.
[2] شاكر، **مرجع سابق**، ص ص.85، 86.
[3] قوي، **الإستراتيجية الجزائرية... مرجع سابق**، ص. 8.
[4] شاكر، **مرجع سابق**، ص ص. 85، 86.
[5] بوبيبة، **مرجع سابق**، ص. 58.

مستقلة عن جنوب البلاد، هذا ما شكل قلق وخوف الجزائر من تزايد قوة الطوارق وقدرتهم على إقناع الطوارق في المناطق المجاورة من الإنضمام لها.[1]

- **تحالف حركة التمرد الطارقية مع التنظيمات الإرهابية،** حيث إستغلت تنظيم القاعدة عدم الإستقرار والفوضى بعد سقوط نظام القذافي، حيث إستطاع تنظيم صفوفه والتعاون مع الطوارق،[2] تلقت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد الدعم "النوعي" من الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل بإضافة إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حركة وأنصار الدين وحركة التوحيد و الجهاد مما أدى إلى تحالف ما بين حركة الأزواد والجماعات الإرهابية من أجل تكوين دولة مستقلة للطوارق وهذا ما تخشاه الجزائر من قيام حركات تطالب بالإنفصال وتنظم إلى الحركات الإرهابية.[3]

- **دور الأطراف الأجنبية :** عملت العديد من الأطراف الأجنبية لبعث وتشجيع المشاريع الإنفصالية وإضطلاع الأزمات وإطالة أمدها بما يخدم مصالحها وأهدافها التي تضع الأمن الوطني الجزائري على المحك وذلك بسبب تهديد سلامة الوحدة الترابية والسيادة الجزائرية.[4] فمند فترة طويلة كانت القضية الطارقية ضمن الشواغل الأمنية للجزائر بسبب تهديد جناحها الجنوبي، أدى سقوط نظام القذافي والصراع في مالي إلى تعقدها وإتخادها أبعاد خطيرة.

خامسا : صعود النشاط الإجرامي المنظم

أدى إنهيار نظام القذافي إلى زعزعة الإستقرار والأمن الإقليمي وهذا يرجع إلى عجز ليبيا على السيطرة على و مراقبة حدودها و تدفق الميليشيات المسلحة للسيطرة على الحدود و خاصة في الجنوب الليبي، أدى إلى نشوء حالة من الفوضى التي إستفادت منها جماعات الإجرام المنظم التي عملت على توسيع نشاطها وربط المنطقة ببعضها البعض.[5]

يرجع أصل التدفقات الإقليمية غير المشروعة وتطورها إلى إنتشار الشبكات التجارية والإجتماعية التقليدية التي تستند في الغالب على الأسر والمجتمعات المتخصصة عبر المراكز التجارية،وقد ظلت هذه الشبكات تتقارب إبتداءا من السبعنيات، حيث إزدهرت بسبب دعم السلع الجزائرية الليبية التي يتم تهريبها إلى شمال مالي كما نمت تجارة الإبل بين مالي، الجزائر و ليبيا، و خلال التسعنيات حولت الإضطرابات الداخلية في الجزائر و الحصار على ليبيا إضافة ألى التمرد في النيجر ومالي المنطقة إلى مركز رئيسي للإتجار بالإسلحة، و بعد الأزمة الليبية إستمر و إزداد مستوى النشاط المنظم وتضاعفت و تيرته مع نشوب الصراع في مالي.[6]

---

[1] Mehdi Taje, "Les Enjeux Géopolitique De La Crise Libyenne" **, Tribune,** n°75 (avril 2011) p. 06

[2] بوبية، **مرجع سابق**، ص.58.

[3] George, **op.cit,** p.03.

[4] لخضاري، **إستراتيجية المن الوطني الجزائري...مرجع سابق**، ص. 363 .

[5] كول، **مرجع سابق**، ص ص.11، 12.

[6] ولفرام لاخر، الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، **أوراق كارينغي** (سبتمبر 2012)، ص ص. 04-06.

فأصبح يشكل النشاط الإجرامي المنظم تهديدا للأمن الوطني الجزائري يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن الجزائري سواءا الدولة، المجتمع والأفراد، ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق التجارة غير الشرعية وكذا إنكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية و الشرقية في تفاقم التأثير السلبي للنشاط الإجرامي على الأمن المجتمعي الجزائري.[1]

ساهم سقوط نظام القذافي إلى إزدهار تهريب المخدرات فقد تم تهريب كميات عائلة من المخدرات عبر شمال مالي، النيجر و جنوب الجزائر بإتجاه ليبيا، حيث تم ضبط 4 أطنان من صمغ الحشيش في طرابلس في 2012 وغيرها من الكميات التي تهريبها التي تشير إلى أن ليبيا أصبحت مركزا رئيسيا لتجارته، هذا ما أدى إلى زيادة خطورة التهديد الآتي من المخدرات و شبكات تهريبها والإتجار بها على الأمن الوطني الجزائري.[2]

أدى إنهيار نظام القذافي إلى تزايد نفوذ ونشاط التنظيمات الإرهابية في المنطقة، كما أقامت هذه التنظيمات علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة من أجل تموين و تمويل نشاطاتها.[3] أفسح عدم الإستقرار في المنطقة إلى تزايد عمليات الإختطاف للحصول على فدية، الذي إرتبط إرتباطا وثيقا بتنامي نفوذ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فبحلول 2012 تم إستهداف 42 أجنبي، أفرج عن 24 منهم في حين تم قتل 5 رهائن و بقي 13 رهينة محجوزين إلى غاية أوت 2012،شملت مواقع الخطف جنوب الجزائر، تونس، موريطانيا، النيجر و مالي ...حيث تحولت عملية الخطف من طلب فدية* إلى تجارة مربحة.[4] و بذلك يشكل النشاط الإجرامي المنظم بكل أنواعه تهديدا خطير على الأمن الوطني الجزائري.

المبحث الثالث : الآليات الأمنية الجزائرية في مواجهة مفرزات الأزمة الليبية.

بعد مقتل القذافي وسقوط نظامه وأمام تزايد إنعكاسات الأمنية للأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري، إتخدت الجزائر مجموعة من الإجراءات والآليات لمواجهتها :

على المستوى الداخلي :

- **زيادة الإنفاق العسكري** : تعتمد الجزائر في تحقيق أمنها الوطني على سياسات دفاعية،فهي تستند في مواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية على قدراتها العسكرية. إذ تتحقق مطالب الدفاع الوطني الجزائري من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية إحتياجات التوازن الإستراتيجي العسكري الدفاعي

[1] قوي، **الإستراتيجية الجزائرية...مرجع سابق**، ص.08
[2] لاخر، **مرجع سابق**، ص.08
[3] **المرجع نفسه**، ص ص.09، 10.

[4] لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري...مرجع سابق**، ص.429.

لحماية الدولة الجزائرية من أي عدوان خارجي عبر الإحتفاظ بهذه القوة في حالة إستعداد دائم لحفظ حدود الدولة وعمقها وتغطية إنكشافاتها الأمنية.[1]

ونظرا لتنامي الهواجس الأمنية للجزائر رفعت الحكومة ميزانية الدفاع[2] (أنظر الجدول رقم 09)،حيث تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث الانفاق العسكري والتجهيزات والقدرات في أفريقيا،[3] كما تحتل مرتبة ضمن العشر الاوائل الأكثر شراء للأسلحة في العالم حيث بلغت الزيادة نسبة 44%.[4]

الجدول رقم (09) يبين ميزانية الدفاع للجزائر في الفترة الممتدة من (2003-2012)

Dépenses militaires de l'Algérie, 2003-2012			
Années	En dollars courants (millions)	En dollars constants (millions) [2011 année de base]	Pourcentage du PIB
2003	2 206	3 152	3,3
2004	2 802	3 585	3,3
2005	2 925	3 753	2,8
2006	3 094	3 847	2,6
2007	3 946	4 514	2,9
2008	5 172	5 259	3
2009	5 281	5 712	3,8
2010	5 671	6 045	3,5
2011	8 652	8 652	4,4
2012	9 325	9 104	4,5

المصدر: Laurence Aida, Evolution De La Politique De Défense Algérienne", **Centre Français De Recherche Sur Le Renseignement**, n°7, (Aout 2013), p07.

من خلاله نلاحظ أن ميزانية الجزائر المخصصة للدفاع في تزايد مستمر، وهذا التزايد والإرتفاع راجع إلى : موقعها في بيئة أمنية مضطربة، السباق نحو التسلح مع المغرب، تداعيات الازمة الليبية والصراع في مالي، تزايد النشاط الإرهابي، الجريمة المنظمة،الصراعات القبلية... كلها مخاطر وتهديدات أمنية تواجه الجزائر بحكم رقعتها الجغرافية الشاسعة وانكشاف أمنها الوطني على عدة جهات.[5]

- **حماية الحدود** : تحسبا لتداعيات الإنفلات الأمني وتنامي نشاط الجماعات الإرهابية في ليبيا ومخاطر إنتشار الأسلحة، إتخذت الجزائر إجراءات وتدابير أمنية وقائية فجعلت من مناطقها الحدودية مع ليبيا منطقة عسكرية، كما عززت من التواجد العسكري على حدودها الجنوبية والشرقية. وتطلب هذا الوضع تعزيز وتدعيم التشكيل المنتشر على الحدود بوحدات فرعية بهدف سد كل الثغرات،وذلك بالتنسيق الدقيق مع وحدات حرس الحدود خاصة القطاع العملياتي بإليزي، للسيطرة على كل المنافذ الحدودي تفاذيا لأي تسلل من طرف الجماعات الإرهابية أو الإجرامية.[6]

---

[1] Laurence Aida, "Evolution De La Politique De Défense Algérienne", **Centre Français De Recherche Sur Le Renseignement**, n°7, (Aout 2013), p p. 01-07.

[2] بوحنية قوي، "الجزائر و الإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية و الإنكفاء الأمني الداخلي"، **مركز الجزيرة للدراسات** (جانفي 2014)، ص.04.

[3] Ammour, **op. cit**, p.08 .

[4] معهد ستوكهولم لإبحاث السلام الدولي، **مرجع سابق**، ص.232 .

[5] بورعدة، **مرجع سابق**

[6] عمبور، " الجيش الوطني الشعبي ضامن الأمن والإستقرار"، **مجلة الجيش**، ع. 584 (مارس 2012)، ص ص.30-34.

على المستوى الخارجي : وقبل التطرق إلى الآليات التي إتخدتها الجزائر لمواجهة إفرزات الأزمة الليبية سنتطرق إلى طبيعة العلاقات الجزارية– الليبية في فترة ما بعد القذافي. حيث تميزت بإستمرار التوتر والخلاف في العلاقات ما بين الجزائر وليبيا بعد سقوط نظام القذافي بسبب الموقف الذي إتحذته الجزائر تجاه الأزمة الليبية.

موقف الجزائر من الأزمة الليبية : موقف الجزائر من الأزمة في ليبيا كان قائما على أساس المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الجزائرية والتي تتمثل في :

- **مبدأ حسن الجوار.**
- **مبدأ التعاون.**
- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.**
- **مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الإستعمار.**[1]

الموقف الحيادي السلبي للجزائر إتجاه الأزمة الليبية : إلتزمت الجزائر الموقف الحيادي السلي فلم تطالب برحيل القذافي، لم تطرد السفير الليبي، ورفضت مساندة المعارضين و عدم الإعتراف بهم،[2] حيث دعت الجزائر إلى الحل السلمي للأزمة تجنبا لإي تدخل، فساندت المبادرة الإفريقية. يمكن تفسير الموقف الحيادي للجزائر بعدة عوامل أهمها : تخوف الجزائر من إنتقال عدوى التغيير من ليبيا إلى الجزائر، وبحكم الجوار فإن دعم أي طرف ضد الآخر يقحم الجزائر في الصراع و يعرض ترابها لمخاطر أمنية. كما أنه إن الموقف الجزائر يقم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله، و بالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرو أحد طرفي الصراع. وبسبب المخاوف الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الصراع في ليبيا مثل تهريب الأسلحة من وإلى الجزائر و إنتقالها إلى الساحل و القاعدة، توسيع رقعة الإرهاب وتحول ليبيا كملاذ آمن وكقاعدة لهم.– المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية. [3]

عودة التقارب مابين البلدين بعد سقوط نظام القذافي : رغم التوتر الذي ميز العلاقات مابين المجلس الإنتقالي والجزائر طوال ستة أشهر من الأزمة، حيث إتهمت المعارضة وغيرها من الدول الجزائر بإرسال مرتزقة و أسلحة لدعم نظام القذافي ،فإن بعد إنهيار نظام القذافي بدأت بعد الإشارات للتطبيع. فعلى المستوى الرمزي تم رفع علم ليبيا الجديد فوق مبدأ السفارة الليبية في الجزائر بتاريخ 23 أوت 2011 رغم عدم إعترافها بالمجلس الإنتقالي.[4] أما على المستوى التصريحات الرسمية، صرح وزير

[1] شاكر، **مرجع سابق**، ص.46.
[2] عبد النور بن عنتر، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي : الإستقرار أولا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (د.ت)، ص03
[3] عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية غياب جماعي و خلافات ثنائية "، **مركز الدراسات المنوسطية والدولية**، ع.6 (سبتمبر 2011)، ص06.
[4] بن عنتر، **الأزمة الليبية غياب جماعي ...مرجع سابق**، ص.07.

الشؤون الخارجية الجزائري آنذاك مراد مدلسي بتاريخ 22 سبتمبر 2011 بقوله : "بناءا على إلتزامات المجلس الوطني الإنتقالي والموقف الذي عبر عنه الإتحاد الإفريقي فإن العلاقات شبه الرسمية التي كانت تقيمها الجزائر مع المجلس الإنتقالي ستتحول إلى علاقات رسمية".[1]

من جانبه أكد ممثلون عن المجلس الإنتقالي على ضرورة تجاوز الخلافات الثنائية وفتح صفحة جديدة، و هذا ما أدلى به محمود جبريل رئيس المجلس التنفيدي للمجلس الإنتقالي في حوار مع جريدة الشروق الجزائرية : "أريد أن أؤكد أنه خلال الستة أشهر الماضية شاب هذه الفترة الكثير من اللغط وعرفت العلاقات الكثير من التقارير البعض منها صحيح و الآخر غير صحيح، لكن ما أريد قوله أن العلاقة بين البلدين تاريخية ولا يمكن أن تنفصم بسبب أمور طارئة و ليس من حقنا كمسؤولين في هذه المرحلة أن نعيق حركة التاريخ بين هذين الشعبين الأكثر إقترابا في الطباع في شمال إفريقيا.[2]

وعليه إنتقلت العلاقات فيما بين البلدين من من علاقات توتر وخلافات إلى علاقات التقارب،وتعاون فيما، حيث جمعتهما عدة إتفاقيات ومؤتمرات مشتركة من أجل مواجهة التهديدات المشتركة.[3]

◦ **المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود** : الذي عقد في العاصمة طرابلس بتاريخ 11و12 مارس 2012، شارك في هذا المؤتمر وزراء الداخلية و الدفاع لكل من الجزائر، تونس،المغرب، النيجر، تشاد مالي، موريطانيا و مصر بالإضافة إلى ليبيا الدولة الداعية والمستضيفة لهذا المؤتمر، نوقش هذا المؤتمر المسائل الرئيسة والمشتركة المتعلقة بالتحديات الامنية ومفهوم الحدود الآمنة. إعتمد هذا المؤتمر *"خطة عمل طرابلس"* التي تتضمن تشخيص التهديدات الأمنية الحدودية وتحليل أسبابها الجذرية وسبل مواجهتها، كما إعتمدت الخطة على حلول مشتركة متعلقة بالتنمية المستدامة، مع ضرورة الإستجابة للإحتياجات التنموية الخاصة بالمناطق الحدودية بما يساهم في تحقيق الأمن الحدودي.[4]

وبتاريخ 14 نوفمبر 2013 تم عقد مِؤتمر ثاني حول أمن الحدود في الرباط بالمغرب لمتابعة أشغال المؤتمر الأول وسبل تنفيذ خطة طرابلس، تم الإتفاق فيه على إقامة مركز إقليمي للتكوين والتدريب لفائدة الضباط المكلفين بأمن الحدود، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بأمن الحدود ووضع آليات للتنسيق ما بين دول المنطقة لمواجهة التهديدات الأمنية، ضرورة وضع سياسة تنموية في المناطق الحدودية التي تشكل مصدرا لهذه التهديدات.[5]

---

[1] لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري...مرجع سابق**، ص.437.
[2] بن عنتر، **العلاقات الجزائري الليبية...مرجع سابق**، ص.06.
[3] لخضاري، **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري...مرجع سابق**، ص.438.
[4] للإطلاع أكثر أنظر في الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الليبية : **http://www.defense.gov.ly**
[5] للإطلاع أكثر أنظر في : **http://www.diplomatie.ma/Portals/12/Discours/Discours2emeconference.pdf**

◦ **اللجنة العليا الجزائرية_ الليبية المشتركة:** تم تأسيسها بهدف بحث آفاق التعاون المشترك ما بين البلدين في مختلف المجالات من بينها الأمن، الإستثمار،التعليم، والصحة،التدريب المهني،الإعلام،الشباب، الرياضة وغيرها. وبتاريخ 29/28 ديسمبر 2013 تم التوقيع على محضر الباحثات ما بين الجانبين. في الشق التعاون الأمني و العسكري تم الإتفاق على عقد إجتماعات اللجنة الأمنية المشتركة كل سنة بالتناوب في البلدين، كما إتفقا الجانبان على ضرورة تأمين الحدود وتبادل المعلومات فيما يتعلق بمكافحة التهديدات الأمنية،وضرورة الوصول إلى صيغة تنفيذية لما ورد في البيان الصادر عن لقاء طرابلس وتفعيل خطة طرابس، فيما أكدا الجانبان على أهمية تبادل الزيارات والخبرات في مجال التدريب وتعزيز وتطوير التعاون العسكري وفق الآليات التي يتم الإتفاق عليها..[1]

◦ **لقاء غدامس لتأمين الحدود المشتركة :** عقد هذا الإجتماع بغدامس الليبية بتاريخ 12 جانفي 2013،شارك فيه الوزير الأول مالك سلال، رئيسي الحكومتين الليبية والتونسية، من أجل دراسة الوضع الأمني ما بين الحدود الجزائرية، الليبية والتونسية وسبل دعم التعاون و التسيق فيما بينهم من أجل ضمان الأمن والإستقرار المنطق الحدودية، خرج هذا الإجتماع بمجموعة من التوصيات المتمثلة في : ضرورة إعادة إستقرار الحدود ما بين تونس وليبيا، إنشاء لجان مشتركة لوضع برامج للتعاون، التنسيق بين القطاعات المختلفة ومع مختلف الفواعل لإستقرار المناطق الحدودية المشتركة، تعريف وتحديد أهم المعابر الحدودية وتأمينها، وضع قنوات للإتصال مباشرة ما بين القادة القواعد الحدودية وتحديد وسائل وشبكات الإتصال الكافية، وضع دوريات في المناطق الحدودية لمراقبة الأنشطة المشبوهة، تحديد موقع مراكز القيادة، والدوريات القائمة التي تعمل بشكل مستمر وطوال السنة، جمع وتبادل المعلومات بين الأطراف.[2]

◦ **إجتماع هيئة الأركان المشتركة لدول الساحل :** بتاريخ 28 أفريل 2011 عقد إجتماع بمالي مع رؤساء أركان جيوش لجزائر، مالي، النيجر وموريطانيا، تم التطرق في هذا الإجتماع للوضع الأمني المغقد في ليبيا، تم وضع مخططا عسكريا للتصدي لمفرزات الأزمة الليبية مع ضرورة تعاون والتنسيق المشترك لمواجهتها.[3] **تدريب وتكوين الأجهزة الأمنية الليبية في الجزائر :** في هذا الإطار إستفاد 164 مؤطرا وعون شرطة من دورة تكوينية مكثفة لمدة ثلاثة أشهر بالمدرسة التطبيقية للأمن الوطني بالصومعة ودرسة بسيدس بلعباس، وتم الإتفاق على إعداد مخطط جديد لتريب وتكوين أعوان الشرطة في مؤسسات التكوين التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني الجزائري. إلى جاني ذلك خصصت وزارة الدفاع الوطني 24 مقعدا بيداغوجيا لفائدة ضباط ليبين بالمدرسة التطبيقية للبحرية في إختصصات الرمي البحري والغطس وإزالة الألغام البحرية وغيرها[4]

[1] وزارة الشوؤن الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربية، **الدورة 14 للجنة التنفيدية العليا الجزائرية_الليبية**، 28 و29 ديسمبر 2013.
[2] وزارة الشوؤن الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربية، لقاء غدامس الثلاثي ما بين الجزائر، تونس و ليبيا، 12 جانفي 2012.
[3] Antonin tisseron, enchevetrements géopolitiques autour de la lutte ontre le terrorisme dans le sahara, **hérodote la découverte,** n°142 (septembre 2011), p.105.
[4] وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدات العربية، **مذكرة تلخيصية حول ليبيا ما بعد 17 فيفري 2011**، 2013.

إستنتاجات الفصل الثاني :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن أن نستنتج الآتي :

☜ أنه ثمة إرتباطات مشتركة ما بين ليبيا، مالي والجزائر، فجغرافيا تعد ليبيا دولة حدودية مع الجزائر، أما مالي فيعتبر العمق الإستراتيجي لليبيا والجزائر. فبحكم الجغرافيا فإن ليبيا والجزائر تقعان في منطقة المغرب العربي، أما مالي فيقع في منطقة الساحل الإفريقي،

☜ فالجغرافيا جعلت من منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي وحدة جيوسياسية، فالبرغم من التداخل والتقاطع الجغرافي ما بين المنطقتين إلا أن العلاقات ما بينهما عرفت جدلية التباعد والتقارب. كما ترتبط ليبيا مع مالي والجزائر إثنيا من خلال قبيلة الطوارق، فالبرغم من أنه أصبحت هذه الدول مستقلة وذات سيادة، فبقيت الطوارق تشكل عامل مشترك ما بين هذه الدول. كما تعتبر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعات الإجرام المنظم كعامل أمني إرتباطي ما بين الجزائر، ليبيا و مالي. حيث ساهمت كل هذه الإرتباطات المشتركة في تسهيل عملية إنتقال الوضع الأمني المتردي الداخلي لليبيا إلى الجوار الإقليمي.

☜ أفرزت الأزمة الليبية ضعفا داخليا تجسد من خلال غياب مؤسسات الدولة والأمن، وتدخلا دوليا ومصدرا مغديا لحركات التمرد في الجوار الإقليمي لها وبيئة مناسبة وملآذا آمنا وأرضا خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة وجماعات النشاط الإجرامي المنظم.

☜ عرف تاريخ مالي الحديث بدءا منذ الإستقلال عدة حركات تمردية، بدءا من عام 1963 إلى غاية 2006 التي كان تنتهي بإيجاد تسوية وحلول مؤقتة من دون البحث عن حلول جدرية لها. ساهمت الأزمة الليبية كعامل خارجي إلى جانب عوامل داخلية متراكمة في إذكاء حركة تمرد رابعة في شمال مالي مباشرة بعد سقوط نظام القذافي، حيث شكلت البيئة الأمنية الفوضوية في ليبيا مصدرا مغديا ماديا وبشريا لحركات التمرد في شمال مالي تجسد في عودة الطوارق المدججين بمختلف أنواع الأسلحة الليبية، التي ساهمت في زيادة قوتهم مقارنة بالجيش المالي النظامي مما جعلهم ترفع في سقف مطالبها إلى المطالبة بالإنفصال عن دولة مالي، و مما أيضا ساهم في زيادة قوتهم هو إقامة علاقات، التحالف والتعاون مع الجماعات الإرهابية مما أدى تدهور وتردي الوضع الأمني والسياسي في مالي خاصة بعد الانقلاب على الرئيس المالي آمادو تواري توري. مما سمح بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي لإسترجاع المناطق المسيطر عليها من طرف الجماعات الإنفصالية و الإرهابية التي كان هدفها تأمين الشمال لجعله قاعدة لها للقيام بنشاطات وعمليات في المنطقة و ووقف زحفها نحو المناطق الإستراتيجية.

☜ الجزائر هي الأخرى تأثرت بإفرازات الأزمة الليبية، وبالرغم من أن هذا التأثير يختلف في شدته ومستواه مقارنة بمالي، إلا أن الأزمة الليبية إستطاعت أن تشكل مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري،حيث شكل إنهيار نظام القذافي عامل في زيادة تعقد وتشابك وزيادة مستوى التهديدات للأمن

الوطني الجزائري، وأمام ضعف وعدم تنوع وعدم تنفيد اللآليات والإتفاقيات المبرمة مع السللطات الإنتقالية، أصبحت التهديدات الصادرة من الناحية الشرقية والجنوبية ضمن أهم الشواغل الأمنية الجزائرية لأنها تشكل تهديد على وحدتها الترابية وإستقلالها إذ تعتمد الجزائر في ضمان وتحقيق أمنها الوطني في زيادة قدراتها العسكرية.

☜ وبالتالي شكلت الأزمة الليبية مستويين لتأثير الوضع الداخلي الليبي على الجوار الإقليمي :

- **المستوى الأول** : مستوى حاد التأثير: تجسد في الأزمة في مالي، حيث شكلت مخرجات الأزمة الليبية مصدرا لتجديد حركات تمردية قديمة، تهديد الوحدة الترابية، تردي الأوضاع الأمنية والسياسية وفشل الدولة.

- **المستوى الثاني** : مستوى منخفص التأثير : هنا المستوى كان منخفض مقارنة مع المستوى الأول، تجسد في تعقد و تشابك التهديدات الأمنية للجزائر بعد إنهيار تظام القذافي، حيث أن الدولة هنا كانت قوية وقادرة على التحكم والتصدي للتهديدات و مخرجات الأزمة مقارنة بالمستوى الأول.

الفصل الثالث :

تحديات وآفاق الوضع الليبي ومآلاته على مالي وليبيا.

بعد سقوط نظام القذافي، وما نتج عنه من إنهيار الدولة الليبية، وتردي الوضع الداخلي وتصاعد وتعقيد التأثيرات الإقليمية للأزمة الليبية، تقف ليبيا عاجزة أمام عدة تحديات لإعادة بناء الدولة،وتحقيق الإستقرار السياسي، الأمني، الإجتماعي والإقتصادي الداخلي، والذي بدوره سيحقق الإستقرار في المنطقة ويخفض من مستويات إنعاكساتها الإقليمية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى واقع وآفاق الوضع في ليبيا ومآلاته على كل من مالي والجزائر، وتم تقسييم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تضمن الأول التحديات التي تواجه ليبيا في لإعادة بناء الدولة، أما الثاني فتضمن دراسة إستشرافية حول الوضع الليبي وتأثيراته على مالي والجزائر.

المبحث الأول: تحديات بناء دولة ليبيا

تواجه ليبيا بعد القضاء على نظام القذافي تحديات جمة أهمها تحدي بناء الدولة، إن غياب الديمقراطية بشكل مطلق عن المجتمع الليبي قرابة نصف قرن كانت له إنعكاسات على عملية بناء الدولة في ليبيا، حيث تميزت ليبيا في عهد القذافي (1969-2011) بعدم إستيفائها التعريف الإجرائي للدولة وغياب أهم ركائزها المتمثلة في الدستور، بنية مؤسساتية من برلمان، جيش، أحزاب، مجمع مدني وغيرها[1]، وكما كان الولاء مبنيا على أساس الشخصنة "شخص القذافي" الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، هذا ما شكل تحديا عويصا بعد إنهيار نظام القذافي وتحرر ليبيا من قبضته لبناء وإنصاج مؤسسات قانونية وسيادته [2]. وعليه فإن جملة التحديات التي واجهت ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي لإعادة بناء دولة ديمقراطية حديثة كانت من فراغ.

المطلب الأول : التحديات السياسية والأمنية.

أولا : التحديات السياسية

● **تحدي صياغة دستور لليبيا:** تعتبر صياغة ووضع دستور دائم للبلاد شرط ومطلبا أساسيا لإعادة بناء دولة ديمقراطية مع ضرورة أن يتم ذلك وفق اعتبارات وترتيبات تراعي فيها التوافق، الوحدة الوطنية وتمثيل كل مكونات المجتمع [3].

وفقا لخريطة الطريق التي حددها الإعلان الدستوري الصادر في 03 أوت 2011، تم تعيين الهيئة التي ستوكل مهمة وضع دستور لليبيا، هذه الأخيرة تعرضت للنقد والإعتراض فشكلت بدورها تحديا[4] حيث كانت آخر مرة صاغت فيها ليبيا دستور في عام 1951 [5].وقد مرت الهيئة التأسيسية وفقا للإعلان الدستوري وتعديلاته بعده مراحل هي: **المرحلة الأولى:** حيث كان التصور على أن المؤتمر الوطني العام " البرلمان "سيشكل هيئة تأسيسية لصياغة دستور لها صلاحية المصادقة على الدستور بعد الاستفتاء عليه من طرف الشعب وليس المؤتمر الوطني العام، **المرحلة الثانية:** في الأول نصت على أن أعضاء الهيئة التأسيسية تكون من المؤتمر الوطني العام، وبتاريخ 13 مارس 2012 تم تعديل ذلك حيث أصبح يسمح بأن يكون أعضاء هذه الهيئة من خارج المؤتمر، وإعتمد هذا التعديل أن يكون الأعضاء خارج المؤتمر 60 عضوا وأنهم يعينون بالتساوي بين الأقاليم الثلاث للبلاد، **أما المرحلة الثالثة** بتاريخ 7 جويلية 2011 وقبل يومين فقط من إجراء الإنتخابات صدر تعديلا يقضي بإنتخاب أعضاء الهيئة بالإنتحاب المباشر من طرف الشعب بدلا من التعيين [6].

---

[1] زايد عبد الله مصباح، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم وإتخاذ القرار"، **المستقبل العربي**، ع.403 (سبتمبر 2012)، ص.73.
[2] بلقزير وصواني، **الثورة والإنتقال الديمقراطي ... مرجع سابق**، ص. 392.
[3] الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات.... مرجع سابق**، ص.148.
[4] كامل عبد الله، "تحديات الاستحقاق الدستوري في ليبيا"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، ع. 218 (جانفي 2013) ص. 07.
[5] بول وكادليك، **مرجع سابق**، ص. 20.
[6] كامل عبد الله، **تحديات الاستحقاق الدستوري في ليبيا..مرجع سابق**، ص 07.

سيتولى أعضاء اللجنة كتابة الدستور في غضون 120 يوم ليتم عرضه للنقاش على المؤتمر الوطني العام وتعديله والتصويت عليه ومن تم طرحه لإستفاء وطني للموافقة عليه، وهي تعتبر مهلة قصيرة خصوص في ظل الوضع الأمني المضطرب، [1] وعلى الرغم من الإجماع حول الخطوط العريضة للدستور: "أن ليبيا ستكون دولة ديمقراطية، حديثة، دستورية، يحترم حقوق الإنسان، التعددية السياسي "،إلا أنه ثمة هناك من القضايا التي عرفت جدلا وإختلافا من بينها:

◦ **شكل الدولة ونوع النظام السياسي:** حيث يعتبر شكل الدولة أحد أهم الصعوبات في وضع دستور جديد لليبيا، إذ أنه هناك خلاف وجدل بين المؤيدين للشكل الفيدرالي، وبين المؤيدين لشكل دولة البسيطة الموحدة [2]. كما يواجه الليبيين في وضع دستورهم إشكالية نوع النظام السياسي الجديد للدولة،شهدت المرحلة الانتقالية جدلا حول شكل السلطة، فهناك من يرى ضرورة تبني النظام البرلماني وذلك راجع إلى تخوفهم من فرض رئاسة قوية تعيد خلق أنماط إستبدادية، فيؤكدون على أن الطبيعة التعددية للحراك الشعبي تتطلب آلية للمشاركة الواسعة في السلطة التي تتحقق بالشكل الأفضل من خلال النظام البرلماني، أما أنصار النظام الرئاسي فيرون أن ليبيا بحاجة ماسة إلى سلطة تنفيذية قوية وفعالة منتخبة شعبيا، ويحاول أنصار النظام الشبه الرئاسي أخذ موقف وسطي بين الإثنين [3].

◦ **الفيدرالية والمركزية:** ما يدفع نحو اللامركزية في بناء الدولة هي جغرافية البلاد الواسعة والتاريخ المختلف بين المناطق الغربية، الشرقية والجنوبية، توزيع موارد النفط والغاز، لا مركزية السلطة العسكرية في جميع أنحاء البلاد للميلشيات المسلحة، وتدفع في إتجاه المركزية الحاجة إلى إعادة بناء دولة فعالة بسرعة وفرض الأمن والسلطة الوطنية، إقامة علاقات دولية قوية وزيادة صادرات الطاقة [4].

يفصل زعماء طرابلس والغرب عموما بناء دولة مركزية في حين نضغط قيادات الشرق والجنوب بإتجاه اللامركزية والفيدرالية، ففي إجتماع حضره نحو 3000 من الزعماء والقبائل في بنغاري، دعوا إلى إنشاء منطقة برقة الفيدرالية في الشرق الليبي، لكن قوبل هذا الإعلان بالرفض، وكشف هذا الإعلان على عدم اعتماد الفيدرالية في الدستور القادم لليبيا[5].

◦ **مكانة الدين:** مباشرة بعد إنهيار نظام القذافي وتولي المجلس الوطني الإنتقالي السلطة برزت جدلية الدين والسلطة وطرحت إشكالية مكانة الدين ليس فقط على مستوى العلاقات الاجتماعية وإنما حتى على مستوى التشريع.[6] في أوت 2011، أصدر المجلس الوطني الإنتقالي الإعلان الدستوري الذي ذكر فيه أن ليبيا "*دولة ديمقراطية، وان الشعب مصدر السلطة، والإسلام دين الدولة والشريعة هي المصدر*

[1] Chivvis And Martini, **op.cit,** p.48.

[2] كامل عبد الله، **تحديات الاستحقاق الدستوري في ليبيا..مرجع سابق**، ، ص. 08.

[3] بول وكادليك، **مرجع سابق**، ص 23.

[4] **المرجع نفسه**، ص. 21.

[5] **المكان نفسه**.

[6] أمنينه، **مرجع سابق**، ص. 21.

الرئيسي للتشريع"[1] هذا ما طرح جدلا وخلافا بين مختلف النخب والكتل السياسية التي لم يتم التوافق عليها، حيث يطالب المعتدلون بأن الشريعة تكون المصدر الرئيسي للتشريع في حين يطالب الراديكاليون بأنها المصدر الوحيد [2]. وعند تأسيس المؤتمر الوطني العام بعد الانتخابات الذي حل محل المجلس الوطني الانتقالي،إعتبر أن الإسلام هو دين المجتمع ومرجعيته، واعتمد أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كمصدرا رئيسيا للتشريع[3]. وبالرغم من الإختلاف والجدل بين مختلف القوى السياسية إلا أنه يظل الدين العنصر الأكثر أهمية في تكوين هوية الليبيين ومرجعية للتشريع في الدول.

- **تحدي بناء قوى وتنظيمات سياسية :**

◦ **الأحزاب السياسية:** منذ 1972 حظر القذافي الأحزاب السياسية وإعتبرها كجريمة عقوبتها الإعدام وفقا للقانون رقم 71 سنة 1972، وبعد سقوط نظام القذافي وتولي المجلس الوطني السلطة ألغى القيود التي كانت مفروضة على تأسيس الأحزاب، فتم تأسيس العديد من الأحزاب. وبتاريخ 24 أفريل 2012، صدر قانون رقم 29 لتنظيم الأحزاب السياسية في ليبيا [4] إضافة إلى قانون رقم 30 لسنة 2012 الذي تم إصداره بشأن ضوابط الكيانات السياسية، وفور صدوره إنتقدت ورفضت الجماعات الإسلامية قانون الأحزاب الذي ينص على حظر قيام الحزب على أساس قبلي أو جهوي أو عرفي أو ديني، قد نجح الإسلاميون في الضغط على المجلس الوطني الانتقالي، فتم تأسيس عدة أحزاب دينية مثل جماعة الإخوان [5].

لكن وبشكل عام تعاني الأحزاب في ليبيا ضعف تنظيميا وعجزا ديمقراطيا في إدارتها وكما تفتقد للشروط والخصائص التي تميز الأحزاب في النظم الديمقراطية، كما أنها تتميز بالغموض وافتقارها إلى الإعلان عن برامج سياسية محددة [6]. حيث أنشأت أحزاب سياسية لكن بدون وجود دستور دائم، وقد تحولت أغلبها إلى كتل سياسية، والكتلة كمفهوم يختلف عن الحزب، فالحزب يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة في حين تهدف الكتل السياسية من أجل تحقيق مصالح غامضة وصعبة [7].

◦ **المجتمع المدني :** كما أنه وبعد سقوط نظام القذافي برزت إشكالية الإنتماء إلى المجتمع المدني من جهة والإنتماء القبلي من جهة أخرى وذلك بسبب غياب منظمات المجتمع المدني لمدة تزيد عن 40 سنة وهو ما ساهم في علو الإنتماء والولاء للقبيلة على حساب الهوية الوطنية. فالإنتماءات القبلية وكذلك المناطقية أعاقت فعالية المجتمع المدني [8]. في مرحلة الحراك الشعبي ضد القذافي تم إنشاء

[1] بول وكادليك، **مرجع سابق**، ص. 23.
[2] كامل عبد الله، **تحديات الاستحقاق الدستوري في ليبيا..مرجع سابق**، ص 08.
[3] أمنينة، **مرجع سابق**، ص ص. 21-27.
[4] كامل عبد الله، "تشكيل الحكومة الليبية الجديدة وتحديات المرحلة الانتقالية"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**. ع .204 (ديسمبر 2011)، ص. 146.
[5] بول، **تحديات المرحلة الانتقالية...مرجع سابق**، ص. 18.
[6] يوسف الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات ... مرجع سابق**، ص ص 106، 107.
[7] يوسف الصوابي، **رياح التغيير... مرجع سابق**، ص.397.
[8] زايد عبد الله مصباح، **مرجع سابق**، ص 84.

العديد من منظمات المجتمع المدني في جميع مجالات الحياة تقريبا في ظل غياب سلطة ومؤسسات الدولة. إذ يتراوح عددها ما بين 1800 و 1900 منظمة وجمعية متوزعة على كامل أنحاء ليبيا. [1]

ليبيا اليوم وهي تكمل عامها الثالث بعد تحررها من القذافي تواجه عدم قدرة الفاعلين في بناء مؤسسات الدولة، فالإعلان الدستوري والمكون من 37 مادة، والصادر في أوت 2011، وضع مجموعة من الإستحقاقات الأساسية التي لم تترجم حتى الآن بشكل عملي خاصة في وضع دستور يضع اللبنات الأساسية لمؤسسات الدولة ويحدد شكل النظام وأدوار المؤسسات [2].

ثانيا : التحديات الأمنية

تواجه ليبيا عدة تحديات، فبالإضافة إلى تحدي بناء المؤسسات السياسية تواجه أيضا تحدي بناء المؤسسات الأمنية من جديد، ويأتي في المقدمة الجيش وكذلك الشرطة، إذ يعتبران من أهم دعائم الدولة العصرية، كما يمكنان الدولة من الحفاظ على أمنها الداخلي وتأمين إقليمها من الأخطار الخارجية[3]، فتواجه ليبيا إنتشار السلاح والميلشيات المسلحة التي لا تزال تسيطر على أجزاء من الدولة ليكشف عن عجز الدولة في التعامل معها ومدى الخطر الذي تشكله هذه الميلشيات في تأجيج العنف وإحداث الفوضى.[4]

في ظل بداية أزمة 17 فيفري 2011، تضرر الجيش الليبي بسبب الانشقاقات وعمليات القرار منه، وكذلك بسبب تدخل الناتو وبعد إنتهاء مرحلة الصراح المسلح وسقوط نظام القدافي [5]وتولي المجلس الوطني الإنتقالي السلطة لم يجد سوى مجموعة صغيرة من الضباط والجنود لبدء عملية إعادة بناء الجيش ومؤسسات أمنية هذا ما طرح كأهم تحدي في المرحلة الإنتقالية، أما التحدي الأصعب فكان في دمج المقاتلين المسلحين الذين كونوا ميليشيات مسلحة وقضوا على نظام القدافي في القوات النظامية.[6]

شكل إنهيار القذافي فراغا أمنيا، فساهم في إستمرار وتزايد إنتشار الميلشيات المسلحة،فالأمن في ليبيا بعد القدافي أصبح يشرف عليه عوامل متعددة من غير الدولة[7]. فإن الإنحلال السريع للقوات المسلحة والشرطة التابعة للقدافي كان يعني أن الميلشيات المسلحة التي تولدت من رحم حراك 17 فيفري 2011 هي القوات الوحيدة التي ستملء الفراغ الأمني.[8]

---

[1] بوحنية قوي، "المجتمع المدني بليبيا وموريطانيا، صراع القبيلة والدولة _ الجزء الثالث " **مركز الجزيرة للدراسات** (23 أفريل 2011)، ص. 07،08.

[2] زياد عقل " ليبيا ومعضلة الدولة" ، في: **http://ahramdigital.org.eg** ، (2014/05/06)، على الساعة 09:00.

[3] يوسف محمد الصواني، **التحديات الأمنية للربيع العربي...مرجع سابق،** ص. 68.

[4] بول سالم وكادليك، **تحديات العملية الإنتقالية في ليبيا...مرجع سابق،** ص. 50.

[5] Centre For Security Governance," Libya : Dealing With The Militias Advancing Decurity Sector Reform" N°1(November 2013), p. 02.

[6] Chivvis And Martini, **op.cit,** p.15.

[7] **loc.cit.**

[8] Centre For Security Governance, **op.cit,** p.02.

● **تحدي تفكيك الميلشيات المسلحة ونزع السلاح :** من الصعب جدا تصنيف أو حصر عدد الميلشيات المسلحة، إذ أنه معظم هذه الجماعات،أو الميلشيات ذات طبيعية جغرافية فهي ترتبط ببلدات أو مناطق محددة.[1] حيث لعب الولاء المناطقي دورا حاسما في زيادة إنتشار عدد الميلشيات المسلحة، (أنظر الملحق رقم 02)، ففي ظل الحراك قامت هذه الميلشيات بمحاربة الجماعات المسلحة الموالية للقذافي بوصفها الإهتمام الأمني الرئيسي لوجودها، فطرح هذا الوضع وجود قوات أمنية متنافسة، فإنه حوالي 125,000 إلى 150,000،شخص إنظموا إلى الميلشيات، وبعد سقوط نظام القدافي ودخول ليبيا مرحلة إنتقالية، إعتبرت الميلشيات المسلحة نفسها في تنافس مع السلطات المركزية ومع بعضها البعض، كما رأو ضرورة الإحتفاظ بأسلحتهم خشية من تبعات التفكيك المفاجئ للكتائب التي تضم مسلحين خصوصا في غياب فرض العمل البديلة.[2]

وبذلك أصبحت الميليشيات المسلحة الليبية إلى أكبر قوة غير حكومية بعد إنتهاء مرحلة الصراع المسلح، حيث شكلت نحو 75 إلى 85 % من المقاتلين المسلحين ومخزونات الأسلحة خارج سيطرة الحكومة. إن صياغة دستور جديد هو شرط أساسي لمعظم الكتائب المسلحة من أجل تسليم أسلحتها والإنضمام إلى القوات النظامية. ففي ظل غياب الفرص الإقتصادية فضل المقاتلين الإنتماء للجماعات المسلحة لتوفيرها دخل[3]

إن معضلة إنتشار الميلشيات المسلحة في الفترة الإنتقالية يضع السلطة الليبية في مأزق أمني، إذ إستطاعت أن تفرض سيطرتها على جزء من الدولة، وبذلك فقدت السلطة الليبية مكانتها وقدرتها على السيطرة عليها.[4]كما أصبح خطر إنتشار الميلشيات المسلحة يهدد مستقبل الدولة الليبية، حيث أن البعض منها قرر الإحتفاظ بالأسلحة وإقامة علاقات مع الجماعات الإرهابية المتطرفة. كما قام البعض منها بمهاجمة قوات الدولة يهدف خلق دولة داخل دولة.[5]

وعند سقوط نظام القدافي، وتشكيل حكومة مؤقتة تمثلت أهم مهامها في ضبط وإصلاح قطاع الأمن، فكانت إحدى أهم أولوياتها فرض سلطتها على الخليط الواسع من الميلشيات المسلحة وتفكيكها،وفي هذا الصدد قامت الحكومة المؤقتة بإتخاذ مجموعة من الإجراءات لتفكيك الميلشيات ونزع السلاح فأنشأت هيئتين أمنيتن هما، لجنة الأمن العليا التي نخضع لوزارة الداخلية وقوات درع ليبيا التي ترتبط شكليا بوزراء للدفاع. [6]

[1] مجموعة الأزمات الدولية، **المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير رقم 115(ديسمبر 2011)، ص.08.
[2] **المكان نفسه.**
[3] Centre For Security Governance, **op.cit,** p.04.
[4] مجموعة الأزمات الدولية، **نقف معا منقسمين : إستمرار الصراعات في ليبيا**، تقرير رقم 130، (سبتمبر 2012)، ص.18.
[5] فريدريك ويرى وبيتر كول، "بناء قطاع الأمن في ليبيا"، **مركز كارينغي للشرق الأوسط**، (جويلية 2013)، ص 03.
[6] مجموعة الأزمات الدولية، **نقف معا منقسمين ...مرجع سابق**، ص.19.

فاللجنة الأمنية العليا هي هيئة مؤقتة تابعة لوزارة الداخلية مصممة لإستيعاب الكتائب المسلحة والانطواء تحت سيطرتها، معتمدة في ذلك على الحوافز المادية بحيث قدمت للمتطوعين راتبا مغريا نحو 1000 دينار ليبي، وبحلول أواخر، أفريل 2012، سجل حوالي 70,000 شخص و في أواخر ماي 2012 وصل عدد المسلحين000 85 شخص. هذه المجموعات التابعة للجنة كانت تدار وتسيطر عليها قادة اللجان بشكل كامل، إذ كانت غير خاضعة لإي سيطرة من قبل الوزارة الداخلية، فعززت من دورها داخل الدولة.[1]

أما **قوات درع ليبيا** فهي تحالف من الميلشيات في الشرق "مصراتة والزنتان" التي تعمل بالتوازي مع الجيش الوطني الليبي[2]، تعد قوة درع ليبيا مبادرة من قبل قادة الكتائب أنفسهم تهدف لمجابهة دمج مقاتليها في الجيش الرسمي أو قطاعات الشرطة والحفاظ على هيكل الكتائب وإن تحت اسم مختلف وأكثر رسمية.[3] تم إنشاء قوات درع ليبيا لتحويلها إلى قوة عسكرية إحتياطية التي من شأنها أن تعمل جنبا إلى جنب مع القوات النظامية في البلاد، وفي المقابل يحصل أفراد قوات الدرع على تدريب لمدة شهر سنويا وعلى راتب ثابت وتأمين لهم ولعائلاتهم شرط تسليم أسلحتهم الثقيلة، وبيع مختلف الأسلحة المتوسطة للحكومة، وكل هذا سيؤدي إلى تفكيك الكتائب.[4]

كما قام المجلس الإنتقالي ببعض الخطوات لتسريح الكتائب ودمج مقاتليها الشباب في المجتمع كانت في طليعة هذه الجهود مبادرة من مكتب الرئيس الوزراء أطلق عليها إسم "**لجنة شؤون المحاربين**" سجلت اللجنة ما يقرب 215 ألف مقاتل، حيث ضمت هؤلاء الشباب إلى الشرطة والجيش كما ارسلت بعضهم إلى الخارج للدراسة والتكوين. إن الهدف الضمني للجنة هو تفكيك الكتائب من خلال الاهتمام بالمصلحة الفردية.[5]

- **تحدي أمن الحدود :**

أدى سقوط نظام القدافي إلى نشوء أزمة فيما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا، فبعد مرور ثلاث سنوات على دخول ليبيا في مرحلة انتقالية لاتزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود البالغ طولها 4300 كم غير مراقبة وخاضعة للسيطرة من نواح عدة إذا تعتبر مهمة ضبط وتأمين الحدود المهمة أساسية للحكومة الإنتقالية في فترة ما بعد القذافي.[6]

---

[1] فريديك ويري، "تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا"، **أوراق كارينغي** (سبتمبر 2012)، ص. 20.

[2] Mohammed El-Katiri," State Building Challenges In A Post-Revolutions Libya", **Strategic Studies Institute** (October 2012), p. 37

[3] ويري، **تحدي بناء الأمن ...مرجع سابق**، ص.22.

[4] El-Katiri**, op.cit**, p.38.

[5] Chivvis and Martini, **op.cit,** p.16

[6] كول، **فوضى خطوط الحدود...مرجع سابق**، ص. 03.

إبان الاقتتال إنهار الجيش والشرطة، فحلت مكانهما أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة، والتي تصف نفسها بالكتائب، فإستولت هذه الكتائب على المراكز الحدودية وفرضت عليها رؤيتها الخاصة.[1] فتسبب غياب القذافي في غياب سلطة وقيادة فعلية لكي تبسط سيطرتها على المناطق الحدودية، فأدى ذلك إلى نشوب صراعات محلية حول السيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين الكتائب الأمنية والقبائل المتنافسة والحكومة المركزية. إن ضعف الحكومة المؤقتة دفع بالقبائل الحدودية للإنخراط في شبكات التهريب، والنشاط الإجرامي المنظم. فأزداد الوضع الأمني في ليبيا سوءا يوما بعد يوما[2]. فأمام ضعف السيطرة والتحكم في الحدود الليبية، تجاوزت جماعات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية،نقاط الحدود الرسمية لليبيا،مما جعلها مصدرا لإنعدام أمن الحدود.[3]

لم تتمكن الحكومة المؤقتة في ليبيا السيطرة أو التأثير على نشاط هذه الجماعات، كما أنها لم تستطع أن تحل محلها، وكإجراء مؤقت قام وزيرا الداخلية والدفاع بتسجيل الكتائب المنتشرة عبر المناطق الحدودية الليبية والمصادقة عليها بشكل رسمي، فأضفت صفة الشرعية على نشاطاتها فيما يتعلق بضبط الحدود بالتعاون مع وزراء الدفاع وأطلقت على نفسها إسم" قوات درع ليبيا"، كما حاولت دمج المجموعات الأخرى المسيطرة على الحدود ضمن "حرس الحدود" فأضفى عليها هي الأخرى مظهرا من الشرعية، فتم تسجيل تلك المراكز ووضعها تحت سلطة وزارة الداخلية، لكن السيطرة التي مورست على حرس الحدود كانت شكلية، لأنه كان ذلك بمثابة تسوية سياسية مؤقتة من أجل إرضاء القبائل المحلية المسيطرة على المراكز الحدودية ولم يشكل مسعى حقيقيا لبناء قوة فاعلة، ونتيجة لذلك أصبحت حدود ليبيا تخضع إلى إدارة مزدوجة وموازية منعدمة الثقة، حيث كان كل مركز يعمل بمفرده. [4] فليبيا لم تستطيع تأمين حدودها،وهذا لا يشكل فقط تهديد لإستقرارها الداخلي، وإنما أيضا يشكل مصدرا للإستقرار الدول المجاورة لها والمنطقة ككل.[5]

وبحلول 2014 ودخول ليبيا في سنة الثالثة من التحرر من نظام القذافي وبالرغم من البرامج وعمليات إصلاح وبناء المؤسسات الأمنية، إلا أن كل من الجيش والقوات الشرطة لايزالا يعنيان من مشكلات تنظيمية وإستراتيجية، ولعل المشكلة التنظيمية تكمن في أنه عدم تمكن هاتين القوتين من التواجد الفعال في كامل الرقعة الجغرافية التي تشغلها ليبيا بنسب متكافئة، كما تعاني من ضعف هيكلها التنظيمي فهو يحتاج إلى إعادة صياغته بما يتناسب والتحديات الداخلية والخارجية، أما التحدي الإستراتيجي الذي يواجه المؤسسات الأمنية يكمن بالأساس في غياب رؤية واضحة للتعامل مع المشكلات الأمنية الأساسية

[1] **المكان نفسه.**

[2] وبري و كول، **مرجع سابق**، ص 02.

[3] Eric Brome, Border Insecurity In North Africa, **GSDRC Governance. Social Development.Humanitarian. Conflict** (may 2013), p. 03.

[4] بول وكادليك، **مرجع سابق**، ص 11.

[5] Brome, **op.cit,** p.04

وعلى رأسها الميليشيات وعدد من الجماعات السياسية التي باتت تشكل خطر على الأمن في ليبيا، لما تتباه من رؤى راديكالية تسمح بإستعمال العنف في أحيان كثيرة.[1]

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والإجتماعية.

أولا : التحديات الإقتصادية.

إن عملية بناء الدولة تعتمد بالأساس على الاستقرار الإقتصادي وبإعادة تفعيل وإنشاء مؤسسات اقتصادية، إذ يعتبر كأهم تحدي لإعادة الحياة الطبيعية للبلد، وتوفير البيئة الملائمة لنشاط الفرد ودوره الذي من شأنه أن يساهم في الحد من الآثار أو الظواهر السلبية التي قد ننشأ عادة بعد مرحلة الصراع [2].

إنهار الاقتصاد الليبي في أعقاب الصراع المسلح ضد القذافي الذي دام لأكثر من ستة أشهر الذي أدى إلى سقوط نظام القذافي وتحرير ليبيا من قبضته، فشهد الإقتصاد الليبي القائم على إنتاج النفط إنخفاضا حادا، ليعرف بعد ذلك انتعاشا بداية من عام 2012، إلا أنه وبحلول 2013 عاود مجددا الانخفاض إلى ما كان عليه في سنة 2011 [3] .

تعتمد ليبيا على اقتصاد ريعي يقوم بالأساس على النفط الذي يعتبر المنتج الرئيسي لليبيا والمصدر الأساسي للمداخيل الليبية، فأدى بداية الحراك الشعبي في ليبيا إلى إنخفاض حاد في إنتاج النفط إلى أقل من 0,6 مليون برميل يوميا سنة 2011 بعدما كان يتم إنتاج نحو 1,7 مليون برميل يوميا[4] وفي ظل تراجع إنتاج النفط بنسبة نحو 50 % وفقا للإحصائيات والتقديرات أدت ذلك إلى تخفيض الدخل الليبي، كما تراجعت قيمة الصادرات الليبية من 48,9 مليار دولار في عام 2010 إلى 19.2 مليار دولار عام 2011، بينماهبطت قيمة الواردات من 24,6 مليار دولار إلى 14,2 مليار دولار خلال نفس الفترة [5].

وعندما تولى المجلس الوطني الانتقالي الليبي السلطة في نهاية 2011، بدأ الاقتصاد الليبي شيأ فشيأ بالتعافي. ففي عام 2012، بلغ إنتاج النفط نحو 1,47 مليون برميل يوميا [6]. ولكن بحلول عام 2013 عرف الاقتصاد الليبي مجددا إنخفاضا وذلك راجع إلى تعقد وتشابك الأوضاع واعتماد الحكومة المؤقتة على سياسة شراء السلم الاجتماعي من خلال تقديم إعانات وزيادات في الأجور. من أجل قمع السخط الشعبي وتفكيك أو دمج للميلشيات المسلحة، وكما قدمت الحكومة المؤقتة عورضا لشراء الأسلحة المنتشرة في ليبيا، فخصصت لذلك حوالي 11 % من الناتج المحلي الإجمالي من ميزانية 2012 وإرتفعت إلى ما يقارب 14 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013 كما تم زيادة في أجور الموظفين من

[1] زياد، **ليبيا ومعضلة الدولة...مرجع سابق.**
[2] يلقزيز والصواني، **الثورة والانتقال الديمقراطي ... مرجع سابق**، ص. 401 .
[3] Mohsin Khan And Karim Mezran," The Libyan Economy After The Revolution : Still No Clair Vision", **Atlantic Concil** (Apil 2013), p. 03.
[4] **loc.cit.**
[5] شيماء عبد الفتاح، "الاقتصاد الليبي بعد الثورة"، **آفاق افريقية** م.11 ع.38 (2013) ص ص. 91، 92.
[6] Khan And Mezran**, op. cit**. p 05.

20% في عام 2012 إلى 27 % عام 2013 هذا ما أنهك الاقتصاد الليبي، كما كان كل هذا على حساب التنمية وإعادة الاعمار وهيكلة الاقتصاد [1].

كما يعرف الإقتصاد الليبي القائم على إنتاج النفط تذبذبا بسبب الصراعات الداخلية وبروز الحركات الإنفصالية التي تطالب بالحكم الذاتي والنظام الفيدرالي في الشرق الليبي أين يتواجد به أكثر من 80 % من الثروة النفطية، حيث سيطرت الميلشيات المسلحة والقبائل على الحقول والمصافي النفطية وعرقلت عملية الإنتاج مما أدى إلى الانخفاض والتراجع [2].

حسب تقرير *The global competitive rapport* (2012–2013) إحتلت ليبيا مرتبة 113 من أصل 144، إذ أنها سجلت معدلات تنموية مرتفعة حيث وصلت عوائد صادرات النفط والغاز لسنة 2012 إلى 54,9 مليار دولار أمريكي وبالرغم من إعادة تصدير البترول[3]، إلا إن الاقتصاد الليبي يواجه عدة تحديات أهمها:

◦ يواجه الاقتصاد الليبي أصعب وأهم تحدي هو إستعادة إستقرار الوضع الأمني، إذ تواجه الحكومة المؤقتة بعد إنهيار نظام القذافي الفوضى، إنتشار السلاح وسطوة الميلشيات المسلحة على آبار النفط مما أدى إلى تراجع مستويات إنتاج النفط وبدوره أدى إلى إنخفاض الصادرات ومن تم إنخفاض المداخيل الليبية في ظل زيادة مستوى الإعانات والأجور، كما أن الحالة الأمنية في ليبيا وعمليات تجميع السلاح، بالإضافة إلى الإضطرابات الإقليمية والدعاوي الانفصالية، أثرت على فرص الإستثمار في ليبيا والنهوض بالاقتصاد [4].

◦ تحدي إقامة إقتصاد متنوع خاضع للقانون من أجل تجاوز النموذج الإقتصادي الريعي الذي يعتمد بشكل مفرط وكلي على عائدات النفط [5].

◦ تحدي إدارة عوائد النفط بشفافية وتوزيعها بعدالة من أجل تفادي النزاعات حول الموارد، حيث كان القذافي يستخدم عوائد النفط لأغراضه الخاصة ويوزعها بشكل غير عادل وغير متوازن، بحيث تركزت التنمية في مناطق معينة على حساب مناطق أخرى، فكان اهتمامه مركز على القبائل المتحالفة والداعمة له، إذ كان يقدم عوائد النفط مقابل التحالف وعدم معارضته، بينما في الشرق وبعض المناطق الجنوبية ساد الفقر والإهمال، مما طرح تحديا وإشكالا معقدا أمام الحكومة المؤقتة فيما يتعلق بكيفية إدارة وتوزيع عوائد النفط على نحو متوازن يحقق مطالب واحتياجات مختلف الجهات والقبائل [6].

---

[1] **Loc. Cit .**

[2] Emilie Combaz, "Political Economy Of Libya After The Qadhafi Regine", **GSDRC Governance. Social Development.Humanitarian. Conflict** (February 2011), p p. 04, 05.

[3] محمد الحسين عبد المنعم، "الارتهان للخارج: السياسات الاقتصادية المعثرة في دول الربيع العربي"، في : **http://rcssmideast.org**، 2014/05/10، على الساعة: 01:00.

[4] Chivvis And Martini, **op.cit,** p.55

[5] Khan And Mezran**, op. cit**. p 05,06.

[6] الصواني، الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات.... مرجع سابق**، ص.193.

◦ تحديات وضع إستراتيجية تنموية شاملة من أجل تشجيع مبادرات القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس احترام مبادئ القانون والالتزام بقواعد المنافسة وهذا ما سيؤدي إلى استقرار الاقتصاد [1]. تحدي توفير فرص شغل والحد من البطالة من خلال توسيع فرص التعليم، التدريب المهني، التكوين، تأهيل الطاقات والموارد البشرية [2].

◦ تحديات تحييد العامل والأطراف الخارجية، وأطماعه في الثروة النفطية، وإعادة إعمار ليبيا لما تعرضت له البنية التحتية من هجمات سواء داخلية أو خارجية من خلال فرض حظر جوي على ليبيا من طرف الناتو [3].

إن الاستقرار الاقتصادي مرتبط إلى حد بعيد بالحالة الأمنية للبلد وما دام هناك تعثر للحركة الأمنية في ليبيا فإن الوضع سيظل الاقتصادي متعثرا. وعليه فإن تفعيل الاقتصاد وتطوير بإمكانه حل المشكل الأمني والمشكل الاجتماعي [4].

ثانيا : التحديات الاجتماعية.

يعد المجتمع الليبي مجتمعا قبليا، حيث يقدر عدد القبائل نحو 150 قبيلة وكل قبيلة بدورها تنقسم إلى فروع قبلية، إعتمد القذافي في فترة حكمه على سياسة فرق تسود فعرفت القبائل الليبية إنقسامات فيما بينها من جهة ومن جهة أخرى تحالفات هامة في علاقاتها بالنظام السياسي، وحتى في علاقاتها ببعضهما البعض [5] كما قام القذافي بإستقطاب وإستغلال القبائل سياسيا وحصر دورها في نطاق التأييد والدعم له [6].

عمل اندلاع حراك 17 فيفري 2011 على إعادة تشكيل التحالفات ما بين القبائل، إذ تميزت مرحلة الصراع المسلح بتحالف القبائل وتوسيع دائرة نفوذ المعارضين ضد القذافي، كما تميز بالانحياز الواضح للمجموعات القبلية إلى جانب المقاتلين الذين إنشقوا عن النظام، فإنقسم المشهد القبلي الليبي بين مؤيد ومعارض للقذافي [7].

أدى سقوط القذافي إلى ظهور التصنيف القبلي بشكل واضح، حيث أصبحت ليبيا مقسمة بشكل واضح بين المناطق التي كانت أو شاركت في الصراع المسلح ضد القذافي وبين تلك التي كانت سلبية هذا التقسيم تم توظيفه في المرحلة الانتقالية لتعزيز مكانة القبائل ومناطق معينة على حساب غيرها، هذا ما شكل أبرز تحديات المرحلة الانتقالية من إجل بناء دولة ليبيا الجديدة.

---

[1] صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليبيا الثورة : التحديات والفرص، 2012، ص ص. 11-14.

[2] Khan And Mezran**, Op. Cit**., P 06.

[3] Chivvis And Martini, **op.cit,** p.56.

[4] سيدي أحمد ولد احمد سالم، **تقرر حول ندوة الثورة الليبية...مرجع سابق،** ص. 07.

[5] **محمد** نجيب بوطالب، " الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجية للثوريين التونسية والليبية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (أكتوبر 2011)، ص. 13.

[6] الصواني، **ليبيا الثورة وتحديات ... مرجع سابق،** ص.185.

[7] بو طالب، **مرجع سابق،** ص ص. 13-17.

وبمجرد تولي المجلس الوطني الانتقالي السلطة طفت إلى السطح إشكالية التنافس، التنافر والصراع بين مختلف الأقاليم والجماعات القبلية، وبذلك أصبحت ليبيا تواجد تحدي إقامة العدالة الاجتماعية، ضمان تكافؤ الفرص، توفير مستوى معيشي الاقتصادي، حق التعليم، الرعاية الصحية،الضمان الإجتماعي مع ضرورة أن تضمن الدولة توزيع عادل للثروة الوطنية بين الموطنين وبين مختلف المدن ومناطق الدولة[1].

كما أنه مباشرة بعد إعلان وثيقة الدستور المؤقت لليبيا من طرف المجلس الوطني الانتقالي،نظم الأمازيغ مؤتمرا أعتبر فيه أن هذه الوثيقة هي عنصرية لكونها لا تعترف بالتعدد الثقافي الاجتماعي واللغوي، حيث جعل من اللغة العربية لغة رسمية دون الإشارة إلى اللغة الامازيغية، كما أيضا أعلنت في بيان صادر عنها أن تشكيلة الحكومة المؤقتة يجب عليها أن تعترف بالحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للأمازيغ، ويجب أن تؤسس على مبادئ المواطنة والشراكة العادلة دون أي تمييز بين المواطنين على أساس الأصل الإثني أو الجنس، اللغة، الدين [2].

فليبيا بعد القذافي تواجه تحدي تفكيك الهوية الليبية في ظل غياب إطار أو تنظيم قادر على إحتواء الإختلاف القبلي والعرقي في ليبيا، فستظل ليبيا حبيسة للعصبيات الإجتماعية، العرقية بين الشرق،الغرب والجنوب، وهذا ما سينعكس بدوره سلبا على عملية بناء الدولة [3].

فعلى الحكومة الليبية وضع إستراتيجية مناسبة للتخفيف من حدة التنافس والصراعات المناطقية والقبلية، بناء مؤسسات إجتماعية تتكفل بإحتياجات الليبيين وتقدم مساعدات، وتعمل على حل القضايا الإجتماعية، وهذا ما سيؤدي إلى تحقيق الإستقرار الإجتماعي الذي يغيعتبرير كعامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع [4]. إن الاستقرار الأمني في ليبيا لا يمكن أن يتحقق إلا بإشراك وتمكين كل القبائل من الإسهام بناء دولة ديمقراطية تحقق طموحات كل الليبيين، كما أن فرص التنمية يجب أن ترتبط أكثر بنظام يعزز الإندماج والهوية الوطنية وبناء الديمقراطية .

المطلب الثالث : الدور الخارجي في إعادة بناء الدولة الليبية

إن مهمة إعادة بناء ليبيا لا على عاتقها لوحدها، وإنما يتطلب ذلك مساعدة إقليمية ودولية وهو يعد أمرا ضروريا لإعادة بناء الإستقرار في ليبيا، [5]. أصدر مجلس الامن بتاريخ 12 مارس 2011 قرار

[1] زايد عبيد الله مصباح ، **إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا ...مرجع سابق،** ص ص.70-72.

[2] شريفة كلاع، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي، حالة ليبيا، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية،** ع.05 (فيفري 2014) ص ص.6،7.

[3] زياد عقل " ليبيا ومعضلة الدولة" ، في **http://ahramdigital.org.eg** ، (2014/05/06)، على الساعة: 09:00.

[4] Chivvis And Martini, **op.cit,** p.38

[5] EL katiri, **op. cit,** p p. 37,38

رقم 2040 كلف فيه بعثة أممية خاصة *UNSMIL* لتقديم المساعدة و الدعم للسلطة الليبية الانتقالية في خمس مجالات هي :

1. **إدارة عملية التحول الديمقراطي** : من خلال تقديم المساعدة لتنظيم الإنتخابات، لإعداد وصياغة دستور جديد لليبيا، دعم المؤتمر الوطني، تعزيز المصالحة الوطنية، تمكين المرأة و الاقليات من المشاركة السياسية و دعم تطوير المجتمع المدني.

2. **تعزيز سيادة القانون و حماية حقوق الإنسان** : ويكون ذلك وفقا للإلتزامات القانونية الدولية لليبيا، كما ستعمل البعثة على حث السلطات على صياغة و تنفيذ إستراتيجية حول العدالة الإنتقالية التي من شأنها ستحل النزاعات، بناء أنظمة قضائية، وضمان المعاملة الجيدة والملائمة للمحتجزين والمساجين.

3. إعادة بناء قطاع الامن : من أجل مواجهة التحديات الامنية، تقديم الدعم و المساعدة لإعادة هيكلة قطاع الأمن، إعادة دمج الميليشيات المسلح، نزع وجمع الأسلحة، بناء المؤسسات الأمنية النظامية، اصلاح قطاع الدفاع، والمساعدة على تأمين وإدارة الحدود.

4. تنسيق المساعدات الدولية : بما يتماشى والإحتياجات التي تحددها الحكومة وحسب المجالات ذات الأولوية في الحكم اليموقراطي، الأمن، بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، نزع السلاح، إعادة الدمج، إقامة العدالة الإنتقالية، التنمية الإقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية.[1]

إلى جانب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا يقوم برنامج الأمم المتخدة الإنمائي *UNPD* بتقديم الدعم في المجالات التالية : السلطة التنفيذية، البرلمان، السلطة القضائية، الإدارة العامة، مكافحة الفساد،الإنتعاش الإقتصادي والتنمية المستدامة.

توجد في ليبيا حوالي 25 وكالة، صندوق وبرامج تابعة للأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم الشامل و الكافي في جميع المجالات لتمكين ليبيا من إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي.[2]

وقد لعبت البرامج الدولية، المؤسسات وكذلك المنظمات غير الحكومية دورا هاما في تقديم المساعدة لليبيا. ففي صيف 2013 طلب رئيس الوزراء الليبي علي زيدان من الحلف الأطلسي بمساعدة في تعزيز الأمن والاستقرار في ليبيا فرد أنه سوف يقدم المساعدة لليبيا لبناء مؤسسات الدفاع، وذلك بالتنسيق الوثيق الذي سيتم معه المنظمات الدولة الأخرى والجهود الثنائية مع الحلفاء.

كما قدمت الوكالة الأمريكية للتنمية 5 ملايين دولار لتمويل مبادرة مبادرة إنتقالية، وهو برنامج يركز على عملية الانتقال، تعزيز المصالحة وتشجيع الروابط بين المواطنين وحكومتهم، كما مولت مشروع

[1] بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في الموقع الرسمي : **http://unsmil.unmissions.org** (2014/05/05)، على الساعة: 08:00.
[2] **المكان نفسه.**

دعم قطاع العدالة والأمن، وهي مبادرة تركز على الاستقرار الاجتماعي والسياسي في ليبيا الذي يؤدي إلى الاستقرار الأمني.

وضع الاتحاد الأوروبي أهداف فورية للمساهمة في تحقيق الاستقرار في ليبيا، حيث منح 9,5 مليون أورو من أجل تمويل المشاريع وخاصة تنمية قطاع الأمن وكما ساهم الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الدفاعية الأمنية المشتركة للاتحاد وإرسال بعثة للمساعدة السلطات المحلية بأمن الحدود. في حين ركزت المنظمات غير الحكومية على إزالة الألغام في ليبيا مثل *Dam Church* ، المجموعة الدانماركية *Demira* لتطهير ليبيا من الألغام وإدارة برامج المعلومات لإزالة الألغام، إضافة إلى جمعية المساعدات الشعبية النرويجية والمؤسسة السويسرية لمكافحة الإرهاب [1].

كما أن أيضا يساهم المجتمع الدولي في مجال حماية أمن الحدود حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ 40 مليون دولار لجمع الأسلحة، حماية الحدود كما خصصت بريطانيا، كندا، هولندا وألمانيا مجتمعة مبلغ 5 ملايين دولار [1] كما وقعت إيطاليا إتقانا لتقديم مساعدة مالية وفنية لتدريب الشرطة على مراقبة الحدود وتبرعت الحكومة الكندية بمبلغ 10 ملايين دولار كما يساعد الاتحاد الأوروبي في مجال الأمن وإدارة الحدود [2]

كما يحاول المجتمع الدولي تدريب الجنود الليبيين، وقد وقعت دول عدة في منظمة الحلف الأطلسي إتفاقيات لتدريب قوة عسكرية جديدة ذات " أغراض عامة " قوامها حوالي 195.000 عنصر ،كما إلتزمت الولايات المتحدة بتدريب ما بين 5 و 8 آلاف جندي ليبي تحت إشراف " قيادة إفريقيا " التابعة للبتاعون [3]

من المنظور الواقعي فإن دور المنظمات الدولية أو الدول في إعادة بناء أو إعمار الدولة لا يمكن أن يتم خارج إطار المصلحة والقوة ويتضح ذلك من خلال الشروط والمساومات التي تفرضها تلك الدول في مقابل تلك المساعدات، فلا يمكن توقع أن المساعدات المقدمة لليبيا تتم طوعا وبدون مقابل.

المبحث الثاني: مستقبل الوضع الليبي وتأثيراته على مالي والجزائر.

يعتمد التصور المستقبلي للوضع في ليبيا بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية يأتي في مقدمتها درجة الإستقرار السياسي والأمني، الإقتصادي والإجتماعي وإمكانيات تطوره، وعلى المجموعة من المتغيرات المتمثلة في غياب الدولة وسيطرة الميلشيات المسلحة، النفط والقبيلة. كما يعتمد على عدة عوامل وفواعل خارجية.

[1] Centre For Security Conversance , **op.cit,** p. 05.

[2] هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأمني العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في لليبيا، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2014. ص 14،15.

[3] ويرى وكول، **بناء قطاع الأمن في ليبيا...مرجع سابق**، ص. 04.

المطلب الأول : سيناريو إستمرار تدهور الوضع في ليبيا

يركز هذا السيناريو على إستمرار تدهور الوضع الأمني في ليبيا وبقاء حالة اللاإستقرار والفوضى وهناك مجموعة من المعطيات التي تحقق هذا السيناريو، ففي ظل بقاء ضعف وتراجع سلطة الحكومة الإنتقالية، إستمرار ضعف وغياب مؤسسات أمنية، أمام إستمرار تزايد نفوذ وقوة الميلشيات المسلحة وإنتشار السلاح، تزايد مستوى العنف، تفاقم الصراعات القبلية، سيطرة الميلشيات المسلحة والقبائل على آبار النفط. وهناك مجموعة من المؤشرات التي تعزز تحقيق هذا السيناريو :

ففي الجانب السياسي والأمني : ليبيا اليوم وبعد مرور أكثر 3 سنوات مازالت الميلشيات المسلحة منتشرة في أنحاء متفرقة من ليبيا، حيث أدخلت البلاد في مرحلة الفوضى واللاإستقرار، مازالت ليبيا فاقدة لأي توازن أو استقرار داخلي حيث تعيش المدن الليبية ويلات الصراع مع إحتكام القتال في مختلف المناطق، كما تعاني من العنف السياسي وقيادات تفتقر إلى الخبرة، اقتصاديات ضعيفة مما فاقم من هشاشة الدولة، إرتفاع معدلات الإجرام والقتل، الإختطاف، انتشار الأسلحة، الإشتباكات بين الكتائب والقبائل المسلحة، وسيطرتهم على معظم الموانئ وحقول النفط، أمام حكومة مؤقتة ضعيفة تقف عاجزة عن تقديم أي حلول في وجه تمسك الثوار بأسلحتهم [1].

حسب تقرير منظمة حقوق الإنسان حول ليبيا أن الحكومة المؤقتة بقيت ضعيفة حيث فشلت في تفكيك الميلشيات المسلحة، وفي نزع السلاح، فقامت الميلشيات المسلحة بسد وشغل الفراغ الأمني بعد إنهيار نظام القذافي، [2] فأسهم إخفاق الحكومة المؤقتة وعدم وجود سلطة فاعلة قادرة على تفكيك أو دمج الجماعات المسلحة في تصعيد العنف الذي اخذ أشكالا متعددة في عدة أنحاء في ليبيا. مثل النزاعات القبلية على الأراضي والثروات النفطية، الصراع حول طرق التهريب، الانتقام من مؤديين القذافي وغيرها[3].

كما تزايد معدل العنف في كل أنحاء ليبيا مثل منطقة جبل نفوسة شمال غرب ليبيا، سرت بنى الوليد. في الكفرة، سمها في الجنوب. [4] ففي فيفري 2012 خلف القتال بين قبلتي الزوي والتبو في الكفرة أكثر من 200 قتيل، [5] ومع ضعف الجيش والفراغ في السلطة أصبحت الميلشيات المسلحة تتدخل بصفتها وسيط لتسوية النزاعات بين مختلف القبائل مما أدى إلى أن تأخذ تلك الإشتباكات طابعا مسلحا[6].

---

[1] Chivvis and Martini, **op.cit**, p p.20, 23.

[2] منظمة حقوق الإنسان، التقرير العالمي حول ليبيا، جانفي 2013، على الموقع الرسمي : **http://www.hrw.org/**، (2014/05/07) على الساعة: 15:06.

[3] Chivvis and Martini, **op.cit**, p.20.

[4] منظمة حقوق الانسان، **التقرير العالمي حول ليبيا، جانفي 2013.... مرجع سابق**، ص.04.

[5] منظمة حقوق الإنسان، التقرير العالمي حول ليبيا، جانفي 2014، على الموقع الرسمي : **http://www.hrw.org/**، (2014/05/07)على الساعة: 15:50.

[6] ويري ،**تحديات بناء الامن في شرق ليبيا...مرجع سابق**، ص .15.

شكل رقم (08) يوضح مستوى العنف من نوفمبر 2011 إلى أكتوبر 2013

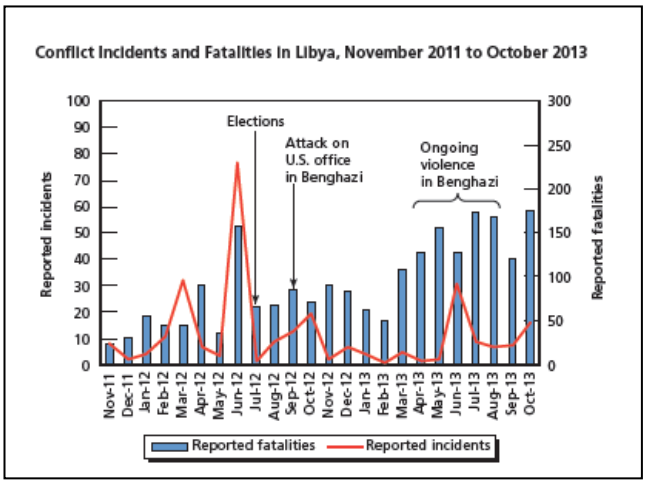

المصدر : Chivvis and Martini, **op.cit,** p .21

وبحلول 2014 بقيت الحكومة المؤقتة مازالت تعتمد وبالإتفاق مع الميلشيات المسلحة للمساعدة على فرض الأمن والنظام بدلا من منح الأولوية لإعداد قوات أمنية رسمية، " جيش وشرطة " للحفاظ على الأمن والإستقرار.

حيث زادت الإشتباكات القبلية بين مختلف الجماعات المسلحة في منطقة جبل نقوسة،الزاوية،سرت، الكفرة، سبها، كما وقعت إشتباكات مسلحة بين مختلف الميلشيات المسلحة في طرابلس فتضاعفت معدلات العنف وإستمر تدهور الوضع الأمني الفوضى، ففي شهر نوفمبر 2013 هاجمت ميلشيات من مصراته مظاهرات سلمية في طرابلس، فلقي نحو 51 شخص حتفهم وأصيب أكثر من 500 آخرين.[1]

كما أعرب مجلس الأمن الدولي عن بالغ قلقة من إستمرار تفاقم الوضع الأمني وتفاقم الإنقسامات السياسية، كما يشمل عمليات الخطف الاغتيال، الصدامات العنيفة بين الجماعات المسلحة، ما جعلها تشكل تهديدا مستمرا للأمن في ليبيا. كما أعرب عن قلقة عن إستمرار التهديد الناجم من إستمرار تواجد الميلشيات المسلحة والكتائب الأمنية، إنتشار الأسلحة والذخائر وما تشكله من خظر على إسقرار وأمن ليبيا [2] .

الجانب الإجتماعي والإقتصادي : مما زاد من إستمرار تدهور الوضع في ليبيا وعدم الإستقرار،تنافس القبائل والميلشيات المسلحة على الموارد النفطية خاصة في المنطقة الشرقية. فقامت الميلشيات المسلحة المكونة على أساس قبلي مناطقي من إحتلال حقول النفط، كما تم الإعلان عن إنشاء مؤسسة نفطية منافسة للمؤسسة المركزية الوطنية للنفط [3].

[1] منظمة حقوق الانسان، **التقرير العالمي حول ليبيا، جانفي 2014.... مرجع سابق**، ص ص.02،01
[2] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، قرار رقم 2144 ، الصادر بتاريخ 14 مارس 2011، ص ص. 04،05
[3] ويري، **تحديات بناء الامن في شرق ليبيا...مرجع سابق**، ص .16

وأمام تنافس القبائل والميلشيات المسلحة على النفط أدى إلى تراجع في مستوى إنتاجه خاصة بعدما سيطرت ميلشيات مسلحة متحالفة مع بعض القبائل على سيطرة على منطقة برقة أين يوجد اكبر إحتياطي للبترول، كما قامت مليشيات الزنتان بالسيطرة على المنشأت المنفصلة المتواجدة بها [1].

أفادت صحيفة فايننشال تايمز أن الميلشيات المسلحة مازالت تشكل تهديد للأمن والاستقرار في ليبيا كما أنه صارت تستغل عوائد صادرات النفط، كما أنه وسعيا من الحكومة المؤقتة لتفكيك ودمج هذه الميلشيات في الجيش والشرطة زادت ودعمت رواتب القطاع العام وصولا إلى نحو 16 مليار دولار، حيث شكلت 31 % من إنفاق الحكومة الليبية في الميزانية التي صادق عليها المؤتمر الوطني العام "البرلمان". وفي هذا الصدد صرح مدير البنك المركزي الليبي صادق عمر الكيبر "أن الزيادة في الرواتب تعود جزئيا إلى دمج القرار في القوات المسلحة والشرطة.كما أنه الزيادة في الرواتب للمناطق التي كانت خاضعة لسيطرة القذافي من أجل شراء ولائهم". [2]

يغذى تحقيق هذا السيناريو من إستمرار إنعدام وغياب مؤسسات دولة، تنظيمات سياسية،إدارية،غياب دستور الذي يعتبر المرجع الأساسي لتشكيل الأطر القانونية للتنظيمات السياسية والمؤسساتية في الدولة وتهيئة الظروف المناسبة لإنشاء مؤسسات أمنية كالجيش والشرطة من شأنها ستؤدي إلى استمرار اضطراب الوضع الأمني[3]، وإستمرار فشل الحكومة السلطة المركزية المؤقتة على السيطرة على الميلشيات المسلحة، بما يؤدي إلى تزايد معدلات العنف والفوضى، إستمرار انتافس والصراع بين القبائل المسلحة، وسيطرتها على إدارة الثروة النفطية وهذا ما سيؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار واللاأمن على المدى المتوسط في ليبيا.

فكلما زادت قوة وسيطرة الميليشيات المسلحة أمام ضعف الدولة، وكلما زاد التناحر القبلي على الموارد، كلما أدى ذلك إلى إستمرار حالة اللأمن واللاإستقرار في ليبيا. وإن إستمرار تردي الوضع الداخلي الليبي بدوره سيؤدي إلى استمرار تأثير وتداعيات مفرزات الأزمة الليبية على كل من مالي والجزائر.

فإستمرار عدم قدرة الحكومة الإنتقالية على حماية وتأمين حدود ليبيا أدى ذلك إلى إستمرار تدهور الوضع الأمني في شمال مالي، إذ أنه نفذت مؤخرا عدد من الهجمات بإستخدام أسلحة ليبية، كما أن الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية والمسلحة نظمت نفسها مجددا وإستعادت قدرتها في تنفيذ العمليات، حيث شهدت كيدال إحتدام التوتر من جديد. كما شهد شمال مالي وقوع عدة إشتباكات طائفية في منطقتي غاو وتمبتكو.

---

[1] Chivvis and Martini, **op.cit**, p. 39.

[2] " تقارير الصحف الأجنبية" ، في .**http://www.almanar.com** ، (2014/05/04)، على الساعة: (23:00)

[3] عبيدي ولد السالك، "مخاطر إستمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منظمة المغرب العربي"، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية** ع. 6 (سبتمبر 2011)، ص ص. 4، 5.

كما أنه سيادة انعدام الأمن في الشمال يمثل أحد العوامل التي تحول دون تجميع عدد الأكبر من الأسلحة أو من المقاتلين. أنه لم ينته بعد خطر وتهديد الإرهاب في المنطقة فمالي وحتى بداية 2014 مازال تعاني من الاضطرابات السياسية والأزمة الأمنية في الشمال، وبالرغم من نجاح العملية الانتخابية،وإستمرار الحوار والمصالحة الوطنية، تقديم المساعدات الدولية، التنمية، بداية عملية الهيكلة والإصلاح الشامل لقطاع الأمن، إلا أنه الجماعات الإرهابية والإجرامية قامت بتجميع وتخزين السلاح الليبي، وإستطاعت إعادة تنظيم نفسها وقيامها بنشاطات وعمليات الإرهابية.[1]

يستمر تواجد الجماعات الإرهابية في مالي، فهي تغلغلت داخل الشمالي المالي وخاصة في ظل ضعف السلطة والحكومة المالية، ضعف الجيش وانهياره هذا ما أتاح لمختلف الجماعات المسلحة والإرهابية والإجرامية من اتخاذ مالي كملجأ أمن لها، هذه الأخيرة مازالت ترتكب وتقوم بعمليات إرهابية مسلحة فهي قامت بتخزين الأسلحة التي تم تهريبها بعد انهيار القذافي، وبالرغم من كل الإجراءات المنجزة سواءا المحلية والإقليمية أو الدولية، إلا أنها لم تستطيع السيطرة عليها وحلها ومنعها من حرية التنقل ما بين الدول. [2]

إستمرار الصراع والقتال ما بين حركة تحرير الأزواد والحكومة وحتى بين الجماعات الإرهابية المختلفة على السيطرة على المعابر عبر الحدود. مما أدى إلى مقتل العديد من الأفراد [3]وبالتالي فإن استمرار تدهور الوضع الداخلي في ليبيا سيؤدي إلى استمرار تدهور الوضع في شمال مالي.

وأيضا وبإستمرار تدهور الوضع الليبي سيستمر أيضا تهديد الأمن الوطني الجزائري. وبالرغم من كل الآليات التي وضعتها الجزائر للمواجهة تأثير وإنعكاسات الأزمة الليبية، إلا أنها وحتى حلول 2014 مازال الأمن الوطني الجزائر يشهد تهديدات وتحديات أمنية خطيرة.

فمؤخرا في جانفي 2014 تم تهريب نحو 30 قطعة سلاح من ليبيا إلى الجماعات الإرهابية في الجزائر. كانت هذه الأسلحة موجهة للجماعات الإرهابية بمنطقة شرق البلاد، من ليبيا عبر تونس فالجزائر. وفي ماي 2014 أفاد بيان لوزراء الدفاع الوطني أنه قضي على 10 إرهابيين في ولاية تمنراست،كما تم مصادرة ترسانة حربية من الأسلحة، كما قام الجيش الوطني الشعبي بمطاردة المجموعات الإرهابية التي كانت ستذخل التراب الوطني.[4]

---

[1] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، 2 جانفي 2014 على الموقع الرسمي: **http://www.un.org/** (2014/05/08)، على الساعة 08:05.

[2] Richard Reeve, " Security In The Sahel : Part 1 Stabillsing Mali In 2013-2014", **Oxford Research Group Building Briding Bridges For Global Security** (January 2014), p.p 1-5.

[3] Ole Martin, Gaasholt, " Northern Mali 2012 : The Short- Lived Triumph Of Irredentism", **Strategic Review For Southeem Africa,** vol35, n°2 (2012), p.68.

[4] وزارة الدفاع الوطني، "القضاء على إرهابيين بتمنراست"، على الموقع الرسمي : **http://www.mdn.dz** (2014/05/15)، على الساعة: (17 :22)

كما تمكنت قوات الجيش الوطني الجزائري من اعتراض قافلة مسلحة مكونة من 6 سيارات رباعية الدفع، اخترقت الحدود الجزائرية، قادمة من التراب الليبي، حيث تم توقيف كافة عناصر القافلة الذي كان عددهم 20 مسلح. كما تم يوم 05 ماي 2014 القضاء 10 إرهابيين من طرف قوات الجيش الوطني الشعبي بتيزواطين بتمنراست.[1]

كما صدر في بيان لوزارة الخارجية يوم 16 ماي 2014 بغلق الجزائر لسفارتها وقنصليتها في ليبيا كإجراء مؤقت وتدبير وقائي بعدما تعرض السفير الجزائري في ليبيا إلى هجوم مسلح من طرف مقاتلين بهدف اختطافه بعدما تم الإعتداء على السفارة الجزائرية. فتدخلت قوات أمنية خاصة، وتمكنت من نقله إلى مطار طرابلس وإعادته إلى الجزائر.

كما جاء في البيان: " إثر وصول معلومات مؤكدة بوجود تهديد حقيقي وأمم يستهدف دبلوماسينا وأعواننا القنصلين، أتخذ قرار غلق سفارتنا وقنصلينا العامة في ليبيا كإجراء وقائي ومستعجل بالتنسيق مع السلطات الليبية".[2]

وتشير هذه المؤشرات إلى سيناريو استمرار مآلات الأزمة الليبية على الجزائر. فكلما إستمر ،ضعف السلطات الليبية، الإنفلات الأمني، إنكشاف الحدود، ضعف الآليات الأمنية وعدم فعالياتها وتطبيقها، سيستمر تهديد الأمن الوطني الجزائري. وفي هذا الصدد تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية في التعامل مع عناصر التهديد في ليبيا على اتخاذ إجراءات الأمنية الضرورية. لكنها غير كافية وعلى هذا الأساس ترى الجزائر أن أحسن وسيلة لمواجهة مصادر التهديد الأمني هي بإعادة بناء ودعم المؤسسات الانتقالية لتتمكن من فرض سيطرتها الكاملة على الأراضي الليبية.

المطلب الثاني : سيناريو إستقرار " إنفراج " الوضع في ليبيا

سيناريو الاستقرار الوضع في ليبيا يتأسس على فرضية نجاح ليبيا في تكوين أرضية مشتركة لإعادة بناء دولة ليبيا الجديدة ومؤسسات أمنية وذلك من خلال وضع وثيقة دستورية ديمقراطية متفق عليها قادرة على الحفاظ على أمن دولة وسيادتها، استقرارها ووكيانها وحدتها الترابية والتحكم في الصراعات القبلية المناطقية والتوزيع العادل للثروات النفطية.

يتطلب تحقيق هذا سيناريو وضع إستراتيجية تركز على :

الجانب السياسي والأمني: يعد البعد السياسي اللبنة الأساسية لبناء الدولة من خلال صياغة دستور ،فالدستور يعتبر المؤطر الأساسي للحياة السياسية والإطار المرجعي لعملية بناء الدولة قائمة على

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، " محاولة الإختراق الإرهابي بتينزواطين : دعوة المجتمع الجزائري إلى التحلي باليقظة ومساندة الجيش الوطني الشعبي" ، على الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية **http://www.aps.dz/** (2014/05/15)، على الساعة: (15:00).

[2] وزارة السؤون الخارجية، بيان وزارة الشؤون الخارجية، على الموقع الرسمي : **http://www.mae.gov.dz/** (2014/05/17) على الساعة: (21:20).

قوة المؤسسات،[1] إن عملية بناء الدولة تقتضي في جوهرها تفعيل عملية بناء الدستور. والذي بدوره سيفرض على الدولة إصلاحات في جميع المجالات. هذا الجانب السياسي مرتبط بالجانب الأمني فهذا الإخير يعمل على تحقيق الإستقرار.

فالدستور والقانون يعدان المرجعية الأساسية لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية، و المصدر الأول لإرساء أسس دولة المؤسسات وسيادة القانون، وكما يعتبران عنصرا أساسيا في عملية الإصلاح السياسي والقانوني للدولة

ترتكز عملية بناء الدولة على إقامة نظام سياسي يهدف إلى حماية الحقوق العامة من خلال تقييد السلطتين التشريعية والتنفيدية، وفصلهما عن السلطة القضائية لضمان حسن سير وتطبيق القانون،خضوع الدولة للقانون يمتد من الدستور إلى أبسط القواعد القانونية. التعددية السياسية، المشاركة السياسية، التداول على السلطة بطرق ديمقراطية،إقامة نظام إنتخابي، إحترام حقوق وحريات الإنسان. [2]

وفي هذا السياق على ليبيا صياغة دستور يمكن من إنشاء مؤسسات دولة قانونية وفعالة بما فيها مؤسسات أمنية قادرة على فرض سيطرتها والقضاء على الفوضى واللإستقرار وإقرار مبادئ اللامركزية في الإدارة ، تحقيق العدالة بين المناطق المختلفة، والتوزيع العادل للثروات مما سيؤدي بدوره إلى خفض قوة التنافس والصراع بين مختلف القبائل، سيحقق كل هذا نوعا من الاستقرار النسبي [3].

اما في الجانب الأمني فيتطلب إعادة بناء مؤسسات أمنية " جيش وشرطة نظاميين " ولكن ليس فقط بالاستعانة ودمج الكتائب الأمنية التي ساهمت في الإطاحة بالقذافي وإنما بإضافة العناصر التي كانت موالية ومؤيدة للقذافي،وكذلك بضم أعضاء جدد مدربين وذوي كفاءة، ويفترض هذا السيناريو دمج المقاتلين في الميلشيات المسلحة بالتدرج حتى تكتمل مؤسسات الدولة فتناقص الكتائب المتمردة على القانون بصورة موازية،فتصبح قوة وسلطة الدولة هي الأعلى [4].

كما يفرض فتح مناقشات على نطاق واسع بين مختلف الفاعلين بشأن هيكل النظام الأمني، قد تكون وسيلة التشاور والمناقشة فعالة لتشجيع المشاركة الواسعة مما سيؤدي ذلك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف :

- نزع السلاح من قبضة الميلشيات المسلحة مما سيؤدي تقليل إلى أقصى حد ممكن من عدد الأسلحة المنتشرة.

[1] موريس دوفرجيه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة : جورج سعد (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1992)، ص ص. 09، 10.

[2] حسنين إبراهيم توفيق، **النظم السياسية العربية : الإتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص. 73، 74.

[3] بول وكادليك، **تحديات العملية الإنتقالية...مرجع سابق**، 22.

[4] مركز الجزيرة الدراسات، "الأمن في ليبيا : شرعية الدولة وسطوة السلاح" ، (29 جانفي 2012) ص ص. 06، 07.

◦ إنشاء خريطة طريق متوافق عليها والحصول على ضمانات بعدم إستخدام العنف. مثل هذه الضمانات ستوفر مساحة تمكن من صياغة دستور.

◦ بناء الثقة وزيادة تبادل المعلومات بين مختلف الجماعات المسلحة فيما يتعلق بقدراتها ونواياها،وهذا من شأنه يساعد على الحد من التوترات [1].

◦ تنفيذ برنامج حوار وطني يحدد أهداف محددة بوضوح ترتبط بتوحيد قطاع الدفاع والأمن، قد فيمكن ليبيا من الإتفاق بشأن الإلتزام بإصلاح الجيش الليبي وتوحيده، فضلا عن قطاع الإستخبارات.

◦ وضع كتاب أبيض للدفاع هذه الوثيقة التأسيسية تعتبر ضرورية لتحديد السلطات وحدود المسؤولية بين الوزارات والمؤسسات الأمنية في إنجاز البرامج الخاصة بها في مجالات تطوير القوة التدريب، ودمج الجماعات المسلحة، وتبني ليبيا عقيدة أمنية خاصة بها وبذلك تستطيع من خلال إطار إستراتيجي لأمنها الوطني تحدد من خلاله التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية وكيفية التصدي لها ومواجهتها.

◦ بناء الحرس الوطني كقوة إنتقالية شاملة، ففي ظل فشل الحكومة في الحلول التي إتبعتها لحل ودمج الكتائب المسلحة فيكون خيار هو بناء الحرس الوطني وهو يعتبر الخيار الأمثل لجلب وجذب الميلشيات المسلحة، يجب أن يكون ذلك مصحوبا بحوار وطني واسع النطاق وجهود لبناء جيش نظامي،فوضع خريطة طريق لإستراتيجية بناء قطاع الأمن جنبا إلى جنب مع إقرار قانون لتشكيل الحرس الوطني من شأنه أن يؤدي إلى إنتزاع الدعم من اللجان الأمنية درع ليبيا.

◦ تشكيل كتائب مختلطة تتمتع بروح وطنية، حيث يتم تزويد الجيش النظامي بكتائب متنوعة أي بأفراد بين المعارضة التي كانت مؤيدة ومعارضة لنظام القذافي، ومن مناطق وقبائل متنوعة، وهذا الدمج الكتائب المختلطة ضمن إستراتيجية منسقة تهدف للقضاء على الولاءات المناطقية والقبلية.

● تحييد العامل الخارجي إذ ستقوم ليبيا على الإمتناع عن تمركز أي قوة من قوات أو إقامة أي وجود عسكري على التراب الليبي، إذ ستمكن ليبيا من القضاء على الفوضى والانقلاب الأمني الذي نتج عن الصراع المسلح من خلال بناء إستراتيجية وطنية وذلك حفاظا على سيادتها ووحدتها الترابية وأمنها الوطني [2].

الجانب الإجتماعي والإقتصادي : على ليبيا بناء دولة ترتكز تلبية الإحتياجات الأساسية والضرورية للمواطنين، التركيز على التنمية، ضمان الأمن الإجتماعي، من خلال إحتواء جميع مكونات المجتمع الليبي والإعتماد على الحوار بين مختلف الأطراف وبين مختلف المناطق مما سيسمح بتهيئة

[1] chivvis and martini, **op.cit,**p p.80, 81.

[2] وبري وكول ، **بناء قطاع الامن في ليبيا... مرجع سابق**، ص ص. 04-07.

التوترات والخلافات بين الجماعات القبلية، هذا ما سيؤدي إلى إبرام إتفاق بين مختلف الفاعلين، هذا ما سيساعد ليبيا بوضع نظام للحكم مقبولا ومتفق عليه لدى الجميع وبالتالي سيؤدي إلى استقرار الأوضاع [1].

كما يجب على ليبيا إزالة الحوافز الإقتصادية التي تدفع القبائل المحلية إلى التنافس والصراع عليها، وذلك عبر تحقيق التنمية ومعالجة المظالم الاجتماعية ومن خلال إنشاء مؤسسات حكومية قوية وفعالة [2].

كما يتطلب تحقيق هذا السيناريو وضع إستراتيجية شاملة وفعالة لوضع حد للانفلات الأمني من خلال تفعيل قانون العقاب وتطبيقه على جميع الميلشيات المسلحة لوضع حد الانتهاكات حقوق الإنسان،هذا ما سيدعم إصلاح قطاع الأمن وإعادة إعمار وتنمية ليبيا، إذ لا يمكن توفير الأمن والحفاظ عليه بدون تنمية [3].

تمكن السلطة الليبية من إقامة حكم يمكنها من توظيف أموال النفط فيما ينفع الجميع، التنويع في صادرات ليبيا، والإنتاج مما سيؤدي إلى فتح فرص عمل جديدة وبالتالي سيوفر للمقاتلين مناصب عمل مما سيؤدي إلى ترك أسلحتهم والميلشيات المسلحة المنضمين إليها. كما ستمكن الحكومة من إيجاد أفضل الطرق لإدارة الموارد النفطية في البلاد واقتصادها، مما سيؤدي إلى خلق فرص عمل للشباب وبذلك سيؤدي رفع مستوى إنتاج وصادرات ليبيا. كما ستتمكن ليبيا من بقاء دولة ذات هوية وطنية موحدة وبذلك سيحول ولاء الأفراد من قبيلتهم إلى الولاء إلى الوطن [4].

يتغدى تحقيق هذا السيناريو من تمكن السلطة الليبية من إعادة صياغة الدستور وحل الميلشيات،إنهاء وجود الجماعات المسلحة وفرض نفوذ الدولة وهبتها والتخلص من مظاهر العنف وحالة الانفلات الأمني،وإخضاع الجميع لمبدأ سيادة القانون وإعادة بناء أجهزة أمنية على أسس جديدة ديمقراطية فعالة.

و بما أنه توجد علاقة إرتباط وتأثير ما بين ليبيا، مالي والجزائر فإن تحقق هذا السيناريو وتمكن ليبيا من حل الأزمة وإستقرارها سيؤدي بدوره إلى تحقيق الإستقرار النسبي في مالي والجزائر. كما أنه يستوجب على كل من مالي والجزائر إتخاذ إجراءات المناسبة لتحقيق إستقرارهما.

فأمام مالي عملية طويلة وشاقة لمواجهة تداعيات الأزمة الليبية وإعادة بناء الدولة ومؤسسات قانونية وسيادية تحقيق الإستقرار والأمن فيتطلب على مالي ضرورة تأمين الحدود المالية من قبل الجيش والقوات الأمنية الداخلية، مع ضرورة تقديم المساعدة الإقليمية والدولية لمالي ولكن من دون إرساء القوات

[1] L'instruite D'études De Sécurité, Rapport Sur Le Conseil De Paix Et De Sécurité. N°. 57 (avril 2014) p. 06.

[2] كول، **فوضى خطوط الحدود... مرجع سابق**، ص 82.

[3] L'instruite D'études De Sécurité,**op.cit,** p. 09.

[4] الصوائي ، **ليبيا الثورة وتحديات.... مرجع سابق**، ص. 421.

الأجنبية على التراب المالي، [1]دعم الجهود الرامية لإعادة تأسيس قوات الدفاع والأمن في مالي عن طريق تعزيز الوحدة،الإنضباط والكفاءة، تطوير الخدمة الوطنية، وهذا ينطوي على عدم تسييس قوات الأمن من أجل ضمان الديموقراطية. إن إعادة بناء قوات الأمن سيعزز الإستقرار السياسي في الجنوب وحل الأزمة في الشمال. والتوافق على خارطة الطريق من تمكين الدولة من معالجة المظالم والعوامل التي دفعت لتمرد في شمال مالي. وتعزيز الحوار ومناقشات شاملة وتشاركية دون إقصاء أو تهميش أي جماعة عرقية أو دينية.

ويستوجب عليها دعم التنمية الإقتصادية في مالي فالتمرد في الشمال كان نتيجة مجموعة من العوامل في مقدمتها الإقتصادية ولذلك ينبغي دعم إصلاح الأراضي الزراعية والتوزيع العادل للثروات الطبيعية، بناء البنى التحتية، تجهيز المدارس، خلق فرص للتعليم، المستشفيات، توفير فرص للعمل،توسيع نطاق الحماية الإجتماعية، إتاحة إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية من دون تمييز،التي من شأنها تشجع الشباب على الإنسحاب من الجماعات الإرهابية، الإجرامية والتمردية، وكذلك تحسن ظروف العيش والإستقرار. و وضع حد لإنتهاكات حقوق الإنسان في مالي من خلال تشكيل لجنة مستقلة لتحقيق ومحاكمة منتهكي حقوق الإنسان.[2]

والعمل على إضعاف الشبكات الإجرامية والإرهابية تدريجيا من خلال تضييق الخناق و مراقبة عمليات التهريب، التعاون القوى الإقليمية والدولية، والحد من دفع الفدية التي تعتبر من أهم مصادر تمويل مختلف الشبكات الإجرامية، وضع آليات مناسبة للدمج وتفكيك مختلف الجماعات المسلحة عن طريق المصالحة الوطنية، وضع استراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب عن طريق دعم وتطوير وحدات تبادل المعلومات الجمركية وتحليلها من أجل مراقبة فعالة لأمن الحدود ما يجب وضع نظام قضائي لمحاكمة المجرمين والمقاتلين مع تخصيص عقوبات قاسية. [3]

تشجيع الإدماج السياسي والإجتماعي للفئات المهمشة و خاصة في المناطق الحدودية،وضرورة دمج الطوارق العائدين من ليبيا ضمن المجتمع المالي عن طريق توفير مناصب شغل،إدماجهم في الجيش أو حرس الحدود من شأنه يعزز التماسك الإجتماعي، الهوية والإنتماء للوطن.[4]

كما أن على الجزائر وضع إستراتيجية فعالة ذات ثلاث مستويات عسكرية، إقتصادية وأمنية بدلا من الإعتماد على سياسات أمنية وزيادة ميزانية الدفاع لمواجهة المخاطر والتهديدات الأمنية، من

[1] Jaimie Bleck, Abdoulay Dembele And Sidiki Guindo," Reconstructing The Malian State : Perspectivrd Of Internally Displaced Persons Results From A Survey Conducted", **University Of Notre Dame** (January 2014), p 19.

[2] Shivit Bakarania, "Conflict Divers, International Reponses, And The Outlook For Peace In Mali : A Literature Review", **Governance And Social Development Resource Centre** (January 2013), p p.18-20.

[3] هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، الصادر بتاريخ 2 جانفي 2014، في الموقع الرسمي للأمم المتحدة **http://www.un.org** ، (2014/05/14)، على الساعة: 15:50.

[4] Oxfam Research Reports," Prospects For Improved Social Relations After The Armed Conflict In Northern Mali" (October 2013), P.10.

أجل حماية الأمن الوطني الجزائري بأي وسيلة كانت خاصة في ظل التواجد الأجنبي بالمنطقة. كما على الجزائر إصلاح قطاعها الأمني والإعتماد على منطق جديد ذات منطلقات إدراكية إستراتيجية خاصة ودقيقة للتهديدات الأمنية.[1]

التغيير في مفهوم الأمن الوطني ليتضمن التهديدات الجديدة مع ضرورة تبني إستراتيجية إستباقية للتصدي للتهديدات الأمنية، التركيز على تنمية و خاصة في المناطق الصحراوية في الجنوب كآلية للقضاء على التهديدات الأمنية الداخلية كما تعتبر حتمية إستراتيجية أمنية، إقتصادية وإجتماعية بوصفهل عنصرا أساسيا في تحقيق وحل المشكلات الأمنية وتحقيق الإستقرار.[2]

يتطاب تحقيق الإستقرار والأمن في ليبيا، مالي والجزائر وضع مقاربات مشتركة لمواجهة الأخطار والتهديدات الأمنية، من بين هذه المقاربات :

مقاربة التعاون الأمني الإقليمي : أمام إتساع نطاق التهديد الأمني وظهور أنماط جديدة من التهديدات العابرة للحدود، وتغير مضمون التهديدات الأمنية أصبح من الصعب جدا على الدولة الوطنية مواجهتها لوحدها، فالدولة تبني تصورها لأمنها وترسم إستراتيجيتها الأمنية على أساس متغيري التهديدات والإنكشافات الجغرافية، كما لم يعد بإمكانها لوحدها صيانة وتكريس أمنها بمفردها لعدة متغيرات داخلية وخارجية من بينها تكلفة أعباء الحفاظ على الأمن. فتعقد المسألة الأمنية وإتساع رقعتها الجغرافية مما يجعل أمن الدولة يرتبط بدرجة أمن وإستقرار دول الجوار وهو ما يطلق عليه بشبكة الأمن، بمعنى أن الدولة تتأثر سلبا وإيجابا بدرجة الإستقرار الأمني في إقليمها، و ذلك راجع إلى أقلمة وعولمة التهديدات الأمنية، فلم تعد الدولة بمعزل عما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بإستطاعتها حماية كامل حدودها الجغرافية بمفردها.[3]

إن تحقيق الإستقرار في منطقة الإقليم عبر تطبيق قاعدة الأمن المتبادل الذي يقوم أساسا على التعاون بين وحدات الإقليم ككل، **فتحقيق الإستقرار في المنطقة لابد من أن ينطلق من توافق وتعاون إقليمي.**

إن التعاون الإقليمي يتخد أشكالا وصورا من الترتيبات الأمنية التي قد تتسع أو تضيق وفقا لنظاقها،أهدافها وآلياتها و نوعية التهديدات التي تواجهها (الدفاع الجماعي، الأمن المتحد، الأمن الجماعي، الأمن المشترك، الأمن الشامل، الأمن التنسيقي، الأمن التعاوني.)[4]

---

[1] بوريب خديجة، "أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية و فعالية دبلومسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **الملتقى الدولي حول الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد بجامعة تبسة**، (28-29 أفريل 2014)، ص.17.

[2] بلعيد سمية، "دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية : بين إحتواء التهدبدات الأمنية و صناعة دور إقليمي جديد"، **الملتقى الدولي حول الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد بجامعة تبسة**، (28-29 أفريل 2014)، ص. 12.

[3] نوال بومليك، " نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية"، **الملتقى الدولي حول الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد بجامعة تبسة**، (28-29 أفريل 2014)، 15.

[4] الحربي ، **مرجع سابق**، ص.24، 25 .

وعلى الجزائر وبما أنها الدولة الأقوى سواءا من الناحية العسكرية، الاقتصادية و خاصة بعد فشل كل من ليبيا ومالي عليها أن تبادر بإتخاذ إجراءات بغرض تنسيق السياسات الدفاعية بينها وبين مالي وليبيا من أجل تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم من خلالها بتحديد مصادر التهديدات المشتركة وسبل مواجهتها، كما على الجزائر، مالي وليبيا أن تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري وأمني لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم و بذلك تصبح هذه الدول ترتبط إهتماماتها الأمنية إرتباطا وثيقا بحيث لايمكن فصل أمن الدولة عن أمن باقي الدول.

المقاربة الأمنوتنموية :

إن التدهور في الأوضاع التنموية داخل الدولة سيؤدي بالتأكيد إلى تدهور وضعها الأمني وإستقرارها الداخلي والخارجي، وأن عدم الإستقرار والأمن سيعيق تحقيق التنمية فإن هناك علاقة إرتباط وتأثير بينهما، إن إرتباط التنمية بالأمن مسألة جوهرية.

ولتسوية أي نزاع أو أزمة التي تسببها عوامل تنموية داخلية على الدولة تقوية المجتمعات المحلية إقتصاديا، وعلى الرغم من أن التنمية الإقتصادية وحدها لم يثبث بشكل قطعي قدرتها على تأمين الأمن وضمانه، ولكن الثابث أن غيابها سيساهم في وقوع العنف.[1] وعليه فإن الدولة كلما يزيد حجم التهديدات الداخلية التي تواجهها عليها بزيادة إهتماماتها بالأوضاع التنموية وتحقيق الأمن الإنساني لشعوبها. وبالتالي يجب العمل على مواجهة وإدارة هذه التهديدات قبل أن تستفحل عواقبها و تداعياتها على بنية النظام السياسي والتعجيل بإنهياره، وعلى الحكومة أن توسع من نطاق إهتمامها بالداخل والعمل على تلبية وتوفير إحتياجات المواطنين وتحسين أوضاعهم الإقتصادية والمعيشية، وذلك عن طريق التوسع في إقامة المشروعات التنموية، وعليه فإنه "لا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية".[2]

كما أنه هناك علاقة إرتباطية بين المتطلبات الأمنية للدول وخططها التنموية، بمعنى تحديد مدى إلتزام الدولة بعملية تنفيذ خططها التنمية، وحتى تصميمها ومدى توفقها في عملية تقييم وكيفية رؤيتها وتحديدها لحجم ونوعية المخاطر والتهديدات الأمنية التي من المتوقع أن تواجهها أو تفرضها عليها متغيرات وتحولات البيئة الخارجية في المستقبل. فإن كانت المؤشرات تدل أن المستقبل يحمل توقعات اللاإستقرار و اللأمن، الدولة تولي إهتمامها بعملية التنمية وتحسين مستوى المعيشة، وتوسع نطاق الأمن الإنسانس لمواطنيها.[3]

إذن يجب الإعتماد على مقاربة أمنوتنموية وذلك بالإعتماد على متغيرين الأمن والتنمية وليس فقط متغير الأمن لوحده، كما يجب جعلهما متدخلان بينيا في المناطق الصحراوية، وذلك من خلال تفعيل

[1] Gerd Jume And Willemjin Verkoren**, Post Conflict Development Meeting New Chanllanges** (USA : Lynne Riemmer Publishers, 2005), p.20.
[2] Edward Azar, **The Managment Of Protracted Social Conflict: Theory And Cases** (Uk : Dartmouth Publishing Company , 1990), p457.
[3] **Loc.cit.**

عملي وواقعي لمفهوم التنمية خاصة في المناطق الجنوبية للجزائر، الشمالية لمالي والمناطق الجنوبية لليبيا في المنطقة بمعنى مناطق تواجد الطوارق. فتنمية الجنوب ستحسن مستوى المعيشة، توفر فرص العمل، التعليم...مما سيؤدي إلى إحتواء قبائل الطوارق ومن تم الحفاظ على الوحدة الترابية السيادة وأمن الدول.

المطلب الثالث: سيناريو تدهور " تأزم " الوضع في ليبيا

هذا السيناريو يركز على تدهور وتعقد الوضع في ليبيا إنطلاقا من الواقع المعقد الذي نشأ بعد إنهيار نظام القذافي وبالاعتماد على المعطيات الراهنة، فمن المحتمل جدا تقسيم ليبيا إلى عدة دويلات،إرساء قوات أجنبية أو تصبح ليبيا مستقبلا كقاعدة إرهابية في المنطقة، وهي التي من شانها أن تحدث تغييرات جوهرية في حال حدوثها على الوضع الليبي، وعلى مالي والجزائر.

إحتمال تقسيم ليبيا إلى عدة دويلات : ففي ظل الصراع بين القبائل والميليشيات المسلحة حول الموارد "النفط"، ضعف الحكومة وعدم قدرتها على بناء مؤسسات الدولة، وإفتقار الدولة إلى وجود مؤسسات أمنية المتمثلة في الجيش والشرطة، وسطوة الميلشيات المسلحة على الأمن في ليبيا، سيتم تقسييم ليبيا. وما يتعزز تحقيق هذا السيناريو من المؤشرات التالية :

من الناحية السياسية والأمنية : فعدم توفر الظروف السياسية التي تؤسس لدولة ليبية ديمقراطية يكون فيها دور فاعل للتنظيمات والمؤسسات من شانه أن يقلل من الدور السياسي القبيلية والجهوية. فإن المرحلة الانتقالية في ليبيا تشهد غياب تام لمؤسسات الدولة وضعف في أجهزتها الأمنية، حيث تشهد ليبيا تعدد مصادر السلطة ممثلة بالميلشيات المسلحة والتي تمتلك الأسلحة وتنافس الحكومة المركزية أمام ضعفها. فصلا عن الصراعات والتضارب بين هذه الكتائب إضافة إلى المجالس القبلية الذي يجعل التوافق بين مختلف هذه القوى صعب جدا.[1]

من الناحية الإقتصادية والإجتماعية : إستغل القذافي عائدات النفط الليبية كسلاح لشراء ولاء القبائل له. ولنظامه منذ اكتشاف حقول النفط في نهاية الخمسينات من خلال توزيع بعض عوائد النفط مباشرة على أعضاء وشيوخ القبائل مقابل توفير دعم مالي ومادي مقابل ولائهم وعدم معارضة حكمه حتى أنه تعهدت بعض القبائل بالدفاع عنه حتى آخر لحظة في حكمه، وبعد سقوط نظامه بقيت القبيلة تشكل المحرك الرئيسي في تشكيل وتكوين الحياة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، فالتكوين القبلي دفع بإعتبار التوزيع الجغرافي أماكن النفوذ كمعيار للحكم الذاتي والمحلي بين أقطار ليبيا الثلاث (الشرق،الغرب والجنوب).[2]

[1] مركز المزماة للدراسات والبحوث ، "المستقبل الليبي يبحث عن خريطة طريق...الوضع الحالي في ليبيلا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي"، في : **http://almezmaah.com/userfiles/Sample%20Report(2).pdf** (2014/05/05)، على الساعة: (01:47)

[2] **المرجع نفسه.**

وفي ظل الفارق الرهيب في المصادر الطبيعية، وانعدام وجود إقتصاد ليبي إنتاجي خارج استخراج وتكرير البترول، وفي ظل إنهيار المؤسسة العسكرية التي عمل القذافي على إضعافها وإسناد مهمة الحفاظ على الأمن إلى كيانات غير رسمية، فأصبحت الميلشيات المسلحة بعد سقوط نظامه كقوة للحفاظ على الأمن مما أدي إلى تعاظم فرص الصدام بين المناطق حيث أصبحت الإنقسامات أكثر حدة.

فمن خلال هذه المؤشرات يصبح تصور تقسيم ليبيا إلى دويلات تسيطر عليها الميلشيات المسلحة وارد جدا، خاصة أنه مؤخرا وبعد سقوط نظام القذافي طالب إقليم برقة بالانفصال، ففي مارس 2012 وإحياءا للنظام الفيدرالي ودستور 1951، تم إعلان عن الحكم الذاتي لإقليم برقة الغني بالبترول، وإن تحقق هذا سيؤدي بالبلاد إلى العنف والفوضى، وسيشعل الحرب بين القبائل الليبية المتناحرة وينذر بالخطوة الأولى في طريق التقسيم ليبيا إلى عدة دويلات صغيرة.[1]

تنج عن الإعلان بالإنفصال مطالبة أقاليم أخرى بالنظام الفيدرالي، فهي منطقة الجبل الأخضر التي تقع شمال شرق ليبيا طالبت هي الأخرى بالحكم الذاتي، وهذا ما يمكن تسميته *بالفيدروقبلية*، وهي مطالب بالفيدرالية الممزوجة بالبعد القبلي، كما أنه بعدها أعلن إقيلم فران، أن المنطقة جنوب غرب ليبيا منطقة فيدرالية، إضافة إلى أنه هناك دعوة لإقامة دولة جنوب ليبيا الديمقراطية التي تضم كل القبائل الموالية للقدافي، و تكون عاصمتها سبها وإحكام السيطرة على المنطقة، هذا يدخل كله ضمن التمهيد لإعلان الإنفصال، خاصة في ظل وجود تحريض أمريكي في ذلك. حيث قدم السيناتور "*جون ماكين*" وعود لأنصار القدافي بإقامة دولة مستقلة لهم في جنوب البلاد فضلا عن دعمة لإشتباكات مسلحة قبلية في غرب ليبيا وليس مستبعدا أن يكون تلك الإشتباكات في نفس السياق لخلق وقائع على الأرض و يبدو أيضا أن حاف الناتو يحاول هو الأخر أن يستغل هذا الصراع القبلي و يعمل على تعميقه وإضعاف المؤسسة العسكرية لإنشاء الفرص لبسط سيطرته على ليبيا، طمعا في الثروة النفطية،[2] كما قطر هي الأخرى تستغل الوضع، وكنتيجة للدعم الذي قدمته للمعارضين للتحرر من نظام القذافي، فإستطاعت قطر أن تفرض وصايتها على الإقتصاد الليبي، وتجسدت هذه الوصاية بشكل فعلي بالتوقيع على إتفاقية مع المجلس الوطني الإنتقالي، و التي على تكفل قطر بتسويق النفط الليبي.[3]

وإن ما حصل إقليم برقة أو فزان أو الجنوب على الإستقلال سيجر البلاد إلى حالات الفوضى واللأمن، وإلى الصراع المسلح من أجل السيطرة على موارد النفط، مما سيؤدي إلى فتح الباب أمام تدخل دولي واسع النطاق وهذا ما سيشكل تهديدا على السيادة والوحدة الترابية لليبيا.

هذا الواقع والمعطيات سيؤدي، إلى فرض مخطط تقييم ليبيا إلى دويلات وفدراليات تسيطر عليها المليشيات المسلحة، وهو ما يناسب الأطراف الخارجية التي لها مصلحة في عدم وجود دولة

[1] **ويري، تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا...مرجع سابق**، ص.05.
[2] مركز المزماة للدراسات والبحوث، **مرجع سابق.**
[3] مجموعة الأزمات الدولية، **المحافظة على وحدة ليبيا...مرجع سابق**، ص.22.

مركزية،والإبقاء على واقع الصراعات والإنقسامات لأنه يتيح لها المجال للتحكم بعملية نهب الثروة النفطية في ليبيا، وبالتالي تسعى إلى إبقاء مظاهر إنتشار السلاح والكتائب المسلحة، فالأطراف الخارجية وخاصة التي ساهمت في القضاء على القدافي تسعى لتقسيم ليبيا وهذا ما سيمكنها من تأمينا مصالحها النفطية والاقتصادية في ليبيا في المنطقة.[1]

إحتمال أن تصبح ليبيا قاعدة إرهابية : كذلك من المحتمل أن تصبح لليبيا كقاعدة إرهابية لإنطلاق عمليات إرهابية على الدول المجاورة، وكقاعدة لوجستية للمختلف الجماعات الإرهابية، ومركزا لتدريب وتجنيد الأفراد، فبعد سقوط نظام القدافي وتدهور الوضع الأمني وخاصة أمن الحدود، تنافس والتصارع من القبائل، غياب سلطة فعلية قادرة على الحفاظ على الأمن، وفي المقابل سيطرة الميليشيات المسلحة وتحالفها مع الجماعات الإرهابية والإجرامية سيشكل ذلك تهديدا مباشرا على الوضع الليبي.

وهناك عدة مؤشرات ستؤدي إلى إحتمال وقوع هذا السيناريو، قبل إنهيار القدافي، ظهرت الجماعات الإرهابية فعمل على قمعها ومحاربتها قد يمكن من القضاء عليها ولو جزئيا و لكن بعد إنهيار نظامه أتاح للجماعات الإرهابية العودة إلى ليبيا. فالسلفية الجهادية في ليبيا لها جذورها قوية وعميقة خاصة في الشرق فخلال الإضطربات والصراع المسلح ظل القدافي أتاحت لها الفرصة المجدد بالظهور كقادة للكتائب الأمنية خاصة في بنغازي، دونه ومدن شرقية أخرى.[2]

فعندما إندلع الصراع المسلح في ليبيا ضد القدافي كان عبد الحكيم بلحاج سريع الإهتمام إلى المعارضين وسرعان ما أصبح قائد لأحد الكتائب المسلحة، كما أنه وخلال الصراع ضد القدافي أرسل أيمن الظواهري كتيبة بقيادة عبد الباسط عزوز لإستغلال الوضع الأمني المتردي والعثور على مجندين جدد وإقامة معسكرات للتجنيد التدريب في درنة، ومن المحتمل جدا أن تصبح ليبيا كقاعدة إرهابية.[3]

وبمجرد إنهيار نظام القدافي أصبحت مختلف الأسلحة في يد الميشيليات المسلحة وتغلغلت عناصر إرهابية ضمنها، مما ساعد على عودة الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة مستفيدة ومكتسبة قوة ودعم من الميشيليات المسلحة التي تمتلك مختلف أنواع الأسلحة فأبرم بلحاج تحالف معها.[4]

كما شكل عبد الحكيم الحصادي، وهو إرهابي ينتمي إلى الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة "*لواء درنة*" في المراحل الأولى من بداية الحراك الشعبي في ليبيا والذي تم تغيير إسمه في وقت لاحق إلى كتيبة "شهداء أبو سليم" و إبتداء مند عام 2012 أصبحت كتيبة "شهداء أو سليم" كقوة بارزة في درنة

[1] حسن خلف موسى، الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والإقتصادية** (2014)، في : **http://democraticac.de** (2014/05/02)، على الساعة: (17:08).

[2] ويري، **تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا...مرجع سابق،** ص 11.

[3] Chivvis And Martini, **op.cit,** p p.25, 26.

[4] Marc Vendepitte, " Libya : De Kadhafi À Al Qaida. En Remerciant La CIA " (Octobre 2013), P 02 -03 .

خارج المدينة في سفوح الجبال، أقامت هذه الكتيبة معسكرات لتجنيد وتدريب المتطوعين، كما أنه تقوم بنشاطات إجرامية بعدما تحالفت مع جماعات النشاط الإجرامي المنظم.[1]

ففي أفريل أعلن عن تأسيس "أنصار الشريعة" التي تتألف أساسا من عناصر أكثر تشدد و تطرف تابعة كتيبة شهداء أبو سليم التي عارضت دمجها في اللجان الأمنية العليا، كما أن هذه الجماعة السلفية الجهادية تتواجد في بنغازي بقيادة محمد علي الزهاوي، كما تم تأسيس بعد إنهيار نظام القدافي جمعية الدعوة الإسلامية والإصلاح التي تهدف إلى توحيد كل الجماعات الإسلامية في ليبيا، و الجهاد ضد الطغاة والعلمانيين.[2]

كما أنه تفيد بعض تقارير الإستخبارات الأمريكية والفرنسية، أن مقاتلين من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تمكنوا من إجتياز الحدود و إنشاء قاعدة لهم في الجنوب الغربي الليبي، وكما أظهرت التقارير أن الزاوية الجنوبية الغربية من ليبيا تجذب حاليا المقاتلين الإسلاميين من جماعة "أنصار الدين" وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وسيؤدي ذلك إلى تحالف هذه الجماعات مع جماعة أنصار الشريعة بالتالي ستصبح ليبيا كقاعدة آمنة لمختلف الجماعات الإرهابية.[3]

هذا ما سيؤدي إلى زيادة التهديد الإرهابي العابر للحدود بمنطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي وهذا ما سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من اتخاذه كذريعة للتدخل العسكري في ليبيا بحجة مكافحة الإرهاب ولتعزيز وجودها خاصة في تواجد الصين المنافسة لها وبالتالي ستصبح ليبيا كالعراق[4].

يغدي هذا السيناريو تحقيقه من إستمرار تعنت العديد من الميليشيات المسلحة على الرضوخ والإندماج في المؤسسات الأمنية الرسمية، مما سيؤدي إلى تحالفها مع مختلف الجماعات الإرهابية،إستمرار التطاحن القبلي، إستمرر سياسة التهميش والتمييز مما سيؤدي بها هي الأخرى إلى الإنطواء في جماعات إرهابية، هذه الجماعات سوف تستولي على الثروة النفطية ليبيا وستحصل على إراداتها لتنمية وإكتساب قوة ومن تم ستصبح ليبيا كأكبر قاعدة إهابية في شمال إفريقيا فذل هذا سيؤدي إلى تدهور وتأزم الوضع الأمني في ليبيا وبالتالي سيشكل أكبر تهديد لأمن ليبيا.

كما ستستغل الجماعات الإرهابية المطالب الإنفصالية، وبالتالي تتحالف مع الجماعات والكتائب التي تمتلك "قوة" أسلحة التي إكتسابها في ظل الصراع ضد القدافي وبالتالي ستصبح أقوى من الحكومة المؤقتة.

إرساد قواعد أجنبية بليبيا: تواردت عدة تقارير ووثائق رسمية عن إعتزام فرنسا عن إنشاء قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا، تحديدا في مدينة سرت الغنية بالنفط. وكشفت وثائق رسمية لوزارة الدفاع

[1] ويرى، **تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا...مرجع سابق،** ص 11.
[2] **مرجع نفسه،** ص.10.
[3] Vendepitte. **Op. cit,** p . 04.
[4] Chivvis And Martini, **op.cit,** p .27.

الليبية عن وجود تنسيق ليبي فرنسي لإقامة قاعدة عسكرية فرنسية على الأراضي الليبية. وبتاريخ 27 أوت 2012 وصل الوفد العسكري إلى ليبيا [1] إلا أن المتحدث الرسمي بإسم وزارة الدفاع فد صرح أنه ليبيا رفضت الطلب الفرنسي بإنشاء قاعدة عسكرية في ليبيا، وأن البعثة الفرنسية العسكرية تقتصر فقط على التدريب العسكري و مساعدة ليبيا في مرحلة ما بعد سقوط نظام القدافي.[2]

هناك عدة اعتبارات جيوبوتيكية–إستراتيجية لإنشاء هذه القاعدة العسكرية في جنوب ليبيا،أهمها:تأمين النظم الموالية لفرنسا في إفريقيا وكذلك تأمين حقول اليورانيم مما يمكنها بإستمرار تحديث ترساناتها النووية. كما تسعى فرنسا إلى إقامة قاعدة عسكرية في جنوب ليبيا تخوفا من تراجع نفوذها بالمنطقة، وهذا ما سيهدد مصالحها خاصة في ظل وجود الصين في إفريقيا وبذلك ستتيح القاعدة العسكرية في جنوب ليبيا من الإستفادة من يورانيم النيجر الذي يتواجد به ثاني أكبر منجم في العالم لإنتاج اليورانيوم، مما يتيح لفرنسا تحديد ترسانتها النووية وتطويرها، وكما تتيح كذلك لشركة *AREVA* الفرنسية أن تظل منتجا إستراتيجيا في السوق العالمية لصناعة المفاعلات النووية.[3]

فالأوضاع في الجنوب الليبي غير مسقرة. إذ تم إعلان جنوب البلاد كمنطقة عسكرية، وتم إغلاق الحدود الليبية البرية مؤقتا مع كل من تشاد، النيجير، السودان، و الجزائر، وتكليف وزير الدفاع الليبي بتعيين حاكم عسكري للمنطقة الجنوبية، حيث زادت أعداد المتسللين عبر الحدود الليبية التشادية ومهاجمته مدينة كفرة جنوب شرق ليبيا. كما ستتمكن ليبيا من إرساء قاعد أفريكوم لإحتواء مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط، و تطوير ،شبكة المعلومات. والتدخل عند الضرورة للحفاظ على شبكات ومصالح التحالفات القائمة.[4]

هذا سيناريو تعقيد الوضع في ليبيا ستكون له تداعيات مستقبلية على الجزائر ومالي، فإحتمال تقسييم ليبيا خاصة في ظل وجود العامل الإثني المشترك سيؤدي إلى مطالبة منطقة الجنوب بالإنفصال لإقامة دولة مستقلة لهم تضم قبيلة الطوارق.

ففي الجزائر وعلى الصعيد الداخلي تواجه مؤخرا الجزائر وخاصة في جناهها الجنوبي عدد تحديات صعبة، حيث شهدت عدة إضطرابات وإحتجاجات من طرف سكان الجنوب، لمطالبة الحكومة الجزائرية بتنمية الجنوب، توفير فرص العمل، وغيرها، كما قاموا بتهديد الحكومة بإستعمال القوة في حال عدم تلبية مطالبهم، ومن المرجح جدا هذا الوضع سيؤدي إل تحالف قبيلة الطوارق في الجزائر مع

[1] Brahim Takherout, "La France Veut Installer Une Base Militaire En Libye", sur le lien : **http://afrique-asie.fr** (04/05/2014), (08 :15).
[2] Khaled Abdel Azim," Tentative La France De Créer Une Bases Militaire Au Sud De La Libye", **Perspectives Africains,** V. 11, Editions. 38 (2013), 26.
[3] Khaled Abdel Azim, **op.cit,** p.28.
[4] عبد القادر رزيق لمخادي، **قيادة أفريكوم الأمريكية : حرب باردة أم تسابق للتسلح** (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2011)، ص.63.

الطوارق في جنوب ليبيا وشمال مالي الذين إكتسبوا القوة العسكرية بعد إنهيار نظام القدافي ، وكل هذا سيؤدي إلى سهولة تحقيق مشروع الانفصالي وإقامة دولة الطوراق[1].

فيعتبر مشروع إقامة حكم ذاتي أو دولة مستقلة في الصحراء الكبرى جزء لا يتجزأ من طموحات الجماعة الطارقية، هذا ما سيؤدي إلى إنفصال جنوب الجزائري لأجل تحقيقه و إدماج جميع الطوارق في المنطقة كما كانوا قبل الإستعمار الفرنسي.[2]

ولو نجحت الطوارق في الجنوب الجزائري في الإنفصال من إقامة دولة مستقلة أو حصولها على الحكم الذاتي سيؤدي إلى قيام حركات أخرى مطالبة بالإنفصال خاصة في الشمال، إذ ستطالب القبائل هي الأخرى بإنفصالها عن الجزائر، ومنه فإنفصال طوارق في الجنوب سيشجع ويمتد إلى حركات تمردية أخرى[1]وسيتم تقسيم الجزائر على أساس قبائلي مناطقي وهذا سيؤدي إلى خلق عدة أنظمة سياسية حاكمة داخل دولة واحدة. وهذا ما سيشكل أكبر تهديد أمني للسيادة والوحدة الترابية للجزائر.

أما على مالي، ومند الإطاحة بنظام القدافي سعى إلى تحقيق مشروع الإنفصال، وتحقيق حق تقرير المصير للمنطقة الشمالية و قد حقق الطوارق وإنتصار عسكريا من خلال تمكينهم من السيطرة. على شمال مالي ،فمالي هي الأخرى وأمام مجموعة العوامل خاصة الإقتصادية، انخفاض النمو الاقتصادي في شمال مالي من 5,6 % إلى 1,1 % في 2011 ، الإجتماعية عدم وجحود قدرة على إيجاد حل جذري للمشاكل الطوارق ستستمر مطالبتها بالإنفصال خاصة في ظل عسكره القبائل وتحالفها مع الجماعات إرهابية، وفي ظل تعقد الوضع الأمني في ليبيا وبتعقد الوضع الأكثر في مالي فتستمر توافد طوارق وغيرها من الجماعات المسلحة على مالي لتزويد الطوارق بالأسلحة والمعدات مما سيكسبها قوة بمقارنة بالجيش النظامي. كلها مؤشرات تؤدي إلى احتمال إعادة انفجار حركات تمردية أخرى مستقبلا تنادي بالانفصال سيؤدي التقسيم إلى تغير الخارطة الجيوبوليتيكية للمنطقة حسب المصالح الأطراف الخارجية.[3]

إن التواجد الأحنبي بالمنطقة هو الأخر له مآلات مستقبلية على الجزائر وعلى المنطقة ككل يعتبر إرساء أي قواعد أجنبية أو إقامة قواعد عسكرية تدخلا في شؤون الداخلية للدول، وتهديدا سيادتها واستقرارها في فأمريكا تريد إرساء قواعد عسكرية في ولاية تمنراست الجزائرية أو على الحدود الإقليم في الأراضي المالية،لكن مالي رفضت ذلك سبب الرفض الشعبي لذلك و الإقليمي (الجزائر وليبيا) وهذا ما دفعها إلى نقلها إلى مدينة فرانكفورت الألمانية. أما بعد الأزمة الليبية وإنتشارها إلى مالي، استخدمته

[1] menas Association, menas Alegria politics & Security (Décembre 2011), p p. 06 -08.
[2] George klute," next -Gaddafi repercussions in morthden mali" **, strategic review for southern Africa**" v.35, n° 02, (2013), p p. 57-60.

[3] gary k.busch, "the logistics of war in the sahel", **stability : international journal of security & development (**2013**),** p p.4-8 .

الولايات المتحدة الأمريكية كذريعة واستغلت الوضع فأرسلت نحو 100 جندي أمريكي من القوات الأمريكية إلى دولة النيجر المجاورة. بهدف إقامة قاعدة جوية أمريكية. لمراقبة المنطقة. [1]

وبعد مباشر بعد مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفنر في بنغاري قام الرئيس الأمريكي أوباما بنشر قوات عسكرية فبعث قوات المارينز للتدخل السريع مدعومة بطائرات بدون طيار من قاعدة *سيغونيلا* (قاعدة جوية، بحرية أمريكية بصقلية). كما أرسلت وزارة الدفاع الأمريكي قوات خاصة لحراسة آبار النفط الكبرى في ليبيا، كحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة.[2]

يتحقق سيناريو تأزم الوضع الليبي، إذا تمكنت الجماعات المسلحة المتحالفة مع القبائل من تقسييم ليبيا مناطقيا والحصول على الحكم الذاتي فتصبح ليبيا كملاذ آمن للجماعات الإرهابية، و هذا ما سيسمح للأطراف الخارجية بالتدخل العسكري بحجة مكافحة الأرهاب وستصبح ليبيا كعراق أو أفغانستان.

هذا الوضع سينعكس على الجزائر ومالي حيث قبيلة الطوارق ستطالب بالإنفصال لتحقق مشروع إقامة دولة كبرى في المنطقة، وستتمكن الجماعات الإرهابية من التغلغل في الجزائر مجددا ولكن هذه المرة أكثر قوة لإمتلاكها القوة العسكرية الذي حصلت عليها بعد إنهيار القذافي، وأمام فشل دولة مالي ستتفرخ و تنشط فيه الجماعات الإرهابية، وبالتالي سيتوسع مجال تواجد الجماعات الإرهابية، وستصبح المنطقة كأكبر قاعدة إرهابية، هذا ما ستتخده الفواعل الخارجية كذريعة للتدخل في المنطقة من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها.

[1] مانليو دينوتشي، "فن الحرب تفكيك أوصال ليبيا "، ترجمة : خالدة مختار بوربحي، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي** ع ،31 (خريف/ شتاء 2013)، ص .66.

[2] رافائيل غرانفو، "من الجيش الإستعماري إلى الجيش الاستعماري الجديد" لماذا يتمسك الجيش الفرنسي بالمنطقة ؟"، **مجلة الدارسات والنفط الاجتماعي** ع.31، (خريف/ شتاء 2013)، ص. 71.

إستنتاجات الفصل الثالث

☜بالرغم من الجهود والإجراءات التي إتخدتها ليبيا في إعادة بناء الدولة من فراغ بعد سقوط نظام القذافي مازالت ليبيا توجه عدة تحديات عويصة سواء في صياغة دستور أو في تفكيك الكتائب تجريد سلاحها، إذ أصبحت الكتائب جزء لا يتجزأ من ليبيا، وحتى الآن مازال تواجد الميلشيات مستمرا مما أدى إلى عرقلة عملية بناء الدولة، فالسلطة الإنتقالية لم تستطع إحتكار القوة المسلحة وتطبيق القانون،وفرض الأمن بمفهومه المستمد من القانون وذلك راجع لتواجد عدة جهات متعددة تمتلك آليات مسلحة تستطيع من خلالها فرض رؤيتها ولعل أكبر تحدي لليبيا هو تحول هذه الميلشيات إلى فئة داخل المجتمع الليبي،وسيطرتها وتحكمها في إدارة الثروة النفطية.

☜فإذا إستمر تردي الوضع الداخلي الليبي والفوضوي فستسمر تداعياته الإقليمية، أما إذا إستطاعت ليبيا على إعادة بناء الدولة وتحقيق الإستقرار والأمن الداخلي فإنه يؤدي إلى القضاء على مفرزات الأزمة إقليميا، وبالتالي فالإستقرار الداخلي سيحقق الإستقرار الإقليمي، أما في حالة تأزم الوضع الليبي الداخلي أكثر وعجز السلطة الإنتقالية في إعادة تأمين الإستقرار الداخلي، فإنه سيؤدي إلى إستمرار تعقد الوضع الإقليمي، ومنه نستنتج أن القضاء على التأثيرات الإقليمية للأزمة الليبية مرهون بتحقيق الإستقرار الداخلي في ليبيا.

☜ولتخطي هذه الأوضاع والتحديات تحتاج ليبيا إلى تنفيذ إصلاحات من أجل بناء مؤسسات جديدة قائمة على أسس قوية ترسخ لدولة مؤسسات ذات سيادة للقانون وحريات في جميع المجالات السياسية،الاجتماعية،الاقتصادية، وبدء مرحلة مختلفة لدولة جديدة مع قطيعة تامة لثقافة النظام السابق،خاصة أن ليبيا تمتلك الموارد المادية بما يؤهلها لبناء دولة. وتهيئة البيئة الملائمة لإستقبال الإستثمارات الأجنبية في جميع المجالات، والإهتمام بالتنمية والتعليم والتكوين الذي بدوره يؤدي إلى توليد قوى وطنية تنهض بالدولة للتقدم. كما تحتاج إلى تعاون إقليمي للقضاء على إنعكاسات الأزمة الليبية سواءا داخليا أوخارجيا

الإستنتاجـــــــات

☜ إن الأزمة الليبية كانت ناتجة عن عدة أسباب وعوامل سياسية، أمنية، إقتصادية وإجتماعية،داخلية وخارجية، مباشرة وغير مباشرة، متراكمة على مدى 42 سنة من حكم القذافي، فسياسيا ومند وصول القذافي إلى الحكم وبعد الإنقلاب على الحكم الملكي، إبتدع القذافي نظاما سياسيا خاص بليبيا مغايرا للأنظمة السياسية في العالم، قائم على أساس مرجعية إديولوجية فكرية صاغها القذافي في "الكتاب الأخضر" ملغيا بذلك الدستور ومؤسسات الدولة. إذ أسس نظام سياسي قائم على أساس الشخصنة ومحورية إتخاذ القرار. كما عمل القذافي على إضعاف المؤسسة العسكرية وإستبدالها بالكتائب الأمنية لتي يقودها أبناؤه. أما إجتماعيا فيعد المجتمع الليبي مجتمعا قبليا بإمتياز حيث يتشكل نحو 150 قبيلية وكل قبيلة بدورها تنقسم إلى فروع، فإعتمد القذافي في حكمه على سياسة "فرق تسد" وعلى الإستقطاب والتوظيف السياسي لها لشراء وضمان الولاء له ولتأمين عدم قيام معارضة ضده. أما من الناحية الإقتصادية، فالدولة الليبية دولة غنية بالنفط والغاز لكن وظف القذافي عوائد ومداخيل الدولة لشراء الولاءات ولإغراضه الخاصة.

☜ كما تأثر وتشجع الليبيون بما حدث في تونس ومصر من حراكات وإحتجاجات شعبية الذين أطاحا بنظام حكم دام لسنين عديدة، فكانت كلها عوامل محفزة وفي نفس الوقت مشجعة لخروج الليبين عن صمتهم وخوفهم من القذافي. كما كان للبعد الدولي دور في تطور الأزمة فدوليا لعبت الخلفية والعوامل العدائية كأزمة لوكيربي وتشجيع وتمويل القذافي للحركات التمردية وغيرها دور في إنضاج الظروف المناسبة للتغيير وفقا لإستراتيجيات ومصالح الدول الكبرى.

☜ فتراكمت وتجمعت كل هذه الأسباب والدوافع، فإنطلق النداء للتظاهر عبر مواقع التواصل الإجتماعي، إلا أنه إنفجرت الأزمة في ليبيا قبل الموعد المحدد الذي كان مقررا في 17 فيفري 2011،فقد شكلت حادثة إغتيال المحامي فتحي تربيل في 15 فيفري في مدينة بنغازي بمثابة شرارة إنطلاق الأزمة،تميزت الإحتجاجات في بادئ الأمر بالسلمية، لكن لم تستمر هذه المرحلة طويلا، حيث كانت ردة فعل نظام القذافي بإستخدام العنف المفرط للقضاء عليها، مما أدى إلى أن تأخد المظاهرات السلمية منحنى آخر نحو الصراع المسلح. وأمام تصاعد حدة الأزمة وإستخدام القوة المفرطة دخلت ليبيا في دوامة من العنف والدماء، مما أدى إلى خروج الأزمة من سياقها الداخلي نحو مرحلة التدويل، وبذلك وفرت ليبيا للمجتمع الدولي كل الظروف والدوافع المناسبة للتدخل الخارجي، وبطلب من جامعة الدول العربية إستصدر مجلس الأمن قرار رقم 1973 لإعطاء شرعية دولية لهذا التدخل.

☜ وفي آواخر شهر أكتوبر إستطاع الحلف الأطلسي الذي قاد العمليات العسكرية في ليبيا من حصار القذافي في آخر معقل له بطرابس، وأمام تقدم المعارضة المسلحة وتحريرها لأغلب المناطق إستطاعت القبض على القذافي وقتله. –فالأزمة الليبية إتخدت بعدا مسلحا ومناطقيا حيث تشكلت عدة

معارضة مسلحة للقضاء على القذافي-. وبعدما تمكن الليبيون من القضاء على القذافي بمساعدة حلف الأطلسي وتحرير ليبيا من حكمه، شهدت ليبيا إنفلاتا أمنيا خطيرا.

☜ ففي ظل إنهيار دولة ليبيا التي كانت قائمة على شخص القذافي وبمجدر سقوطه إنهارت،وأمام ضعف السلطات الإنتقالية والمؤسسات الأمنية، وفي المقابل صعود نفوذ وسيطرة الميليشيات المسلحة التي تشكلت في ظل الأزمة والتي لعبت دورا حاسما في قتل القذافي وتحرير ليبيا من قبضته،فأدت كل هذه المعطيات الداخلية إلى خلق بيئة أمنية فوضوية وهشة.

☜ فبالإضافة إلى مساهمة مقتل القذافي والتدخل الأجنبي في تعقيد الوضع الأمني الداخلي الليبي،ساهم كذلك في طرح إشكالات أمنية معقدة ومتشابكة في ما وراء الحدود الوطنية، وذلك بحكم وجود مجموعة من الإرتباطات والعوامل المشتركة، كالفراغ الأمني في المنطقة، ونفاذية الحدود خاصة بعد سيطرة أغلب الميليشيات المسلحة على مراكز الحدودية. وتحالفها مع الجماعات الإرهابية والإجرامية، هذه الأخيرة إستفادت من سيولة الأسلحة.

☜ فكان للأزمة الليبية أثر كبير على الجوار الإقليمي لها، فبعد تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا وقصفه لمختلف المناطق متجاوزا في ذلك حدود قرار رقم 1973 القاضي بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، فر العديد من الطوارق الذي قام القذافي بإستقطابهم وتجنيدهم في كتائبه الأمنية في أعقاب موجة الجفاف التي ضربت المنطقة في الثمانينات من القرن الماضي، فعاد أغلبيتهم إلى موطنهم الأصلي مدججين بمختلف أنواع الأسلحة.

☜ كما كان لسقوط نظام القذافي وما ترتب عنه من عودة الطوارق المدججين بمختلف أنواع الأسلحة الأثر البالغ في تجديد تمرد الطوارق في شمال مالي، وبالرغم أنه للتمرد في شمال المالي له جدور قديمة،فقد عرف عدة حركات تمردية في تاريخ مالي الحديث، إلا أن الأزمة الليبية شكلت كقوة وعامل خارجي لتجديد وقيام حركة تمردية رابعة.

☜ فإنتشرت الأزمة من ليبيا إلى شمال مالي، وتفجرت في منتصف جانفي 2012، وأمام تفوق القدرات العسكرية والقتالية للطوارق مقارنة بالجيش المالي، مني هذا الأخير بهزائم كبيرة، فأدى ذلك ألى تهاوي الدفاعات الأمامية للجيش المالي بسرعة، مما ساعد الطوارق على التوسع في النفوذ والسيطرة على المناطق الإستراتيجية في مالي.

☜ ومما فاقم الوضع الأمني في شمال مالي، الإنقلاب العسكري الذي نفذ ضد الرئيس المالي،وبإكتسابها الحركات التمردية القوة العسكرية وإستغلالها للوضع المتدهور رفعت سقف مطالبها فأعلنت عن قيام دولة أزواد. كما مكن هذا الوضع مختلف الجماعات الإرهابية من إيجاد ملاذ آمن لها، وفي أن تصبح لها السيطرة على شمال مالي، فتحول الصراع بين قوات الجيس المالي وقوات

الطوارق إلى صراع بين قوات الجيش والجماعات الإرهابية. فساعد هذا الوضع الفوضوي على التدخل الفرنسي كتسوية لأزمة مالي حفاظا على مصالحه الإستراتيجية والإقتصادية بالمنطقة.

☜ كماساهم الوضع الليبي الفوضوي والتدخل الأجنبي في تعقيد وزيادة مستوى التهديد للأمن الوطني الجزائري، وفي فرض تحديات إقليمية على الأمن الوطني الجزائري، فبعد سقوط نظام القذافي أصبحت معضلة إنتشار الأسلحة، تزايد النشاط الإرهابي الذي إستفاد من سيولة الأسلحة المنتشرة في المنطقة،الفشل الدولاتي الإقليمي، صعود نشاط جماعات الإجرام المنظم،الأزمات الهوياتية ذات البعد عبر الوطني من اهم الشواغل الأمنية للجزائر لما تشكله من تهديد مباشر لإمنها الوطني.

☜تميزت العلاقات الجزائرية_الليبية في ظل الأزمة بالتوتر والتعقيد نظرا لإتخاذ الجزائر لموقفها الحيادي القائم على ثوابث سياستها الخارجية حيال ما حدث في ليبيا، فوجهت المعارضة الليبية إتهامات ضد الجزائر وخاصة في ظل عدم إعترافها بالمجلس الوطني الإنتقالي، يتأييدها للقذافي ودعمه بمختلف الأسلحة، إلا أنه ومباشرة بعد إنتهاء بعد سقوط نظام القذافي وإعتراف الجزائر بالسلطة الإنتقالية عاد التطبيع والتعاون في ما بين البلدين.

☜ وبالرغم من كل الآليات والإجراءات الأمنية والإتفاقيات التي إتخدتها الجزائر لمواجهة إفرازات الأزمة الليبية، إلا أنها لم تكن ناجعة إلى حد ما، وذلك راجع إلى تعدد مختلف الإتفاقيات الثنائية،فشل وضعف الطرف الليبي وعدم قدرته على تطبيقها. كما إعتمدت الجزائر في مواجهة إرتدادات الأزمة الليبية الزيادة من إنفاقها العسكري فعززت من قدراتها الدفاعية، لكن لايزال التهديد الأتي من الجناح الشرقي الجنوبي للجزائر قائما.

☜ وفي ظل إستمرار تدهور الوضع الأمني في ليبيا وإستمرار إفرازاته على الأمن الوطني الجزائري، وأما توسع رقعة التهديدات وتنوعها، يجب على الجزائر تغيير وتحديث عقيدتها الأمنية التي تشكلت غذاة الإستقلال على أساس عوامل التاريخ والجغرافيا والإديولوجيا.

☜ على ليبيا ومن أجل تحقيق إستقرارها الأمني والذي يرتبط بالإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي إعادة بناء دولة حديثة قائمة على أساس الديمقراطية، وعلى مختلف الجهات الإقليمية والدولية مساعتها في ذلك لكن من دون التدخل في شؤونها الداخلية.

☜ إن إحتمال إستمرار تدهور الوضع الأمني الليبي وبقاء الأوضاع الفوضوية على حالها مستقبلا، وارد جدا تحققة، نظرا لتوفر قاعدة من المتغيرات والمؤشرات التي تتنبأ بذلك، فبإستمرار غياب دستور متوافق عليه، مؤسسات دولة قائمة، غياب مؤسسات أمنية قادرة على الحفاظ على الأمن الداخلي في مقابل سيطرة الميليشيات المسلحة، إقتصاد قائم على مداخيل البترول، التطاحن والإقتتال القبلي،تواجد

وتدخل الأطراف الخارجية في ليبيا لتحقيق مصالحها وخاصة الإقتصادية وغيرها من المؤشرات...الدالة على ذلك، وفي حالة إستمرار تدهور الوضع الليبي الداخلي فتستمر تأثيراته على كل من مالي والجزائر.

☜ إن إمكانية إستقرار الوضع الليبي الداخلي مستقبلا تبدو مهمة صعبة ومعقدة، فمستقبلا إن إستطاعت ليبيا أن تعيد بناء دولة قائمة على أسس حديثة ومؤسسات قانونية وسيادية، تفكيك الميليشيات المسلحة وتجريدها من السلاح، إقامة إقتصاد متنوع وإقامة العدل والمساواة في توزيع الثروات لمنع نشوب الصراعات والتنافس القبلي والمناطقي وغيرها، فإنها ستحقق الإستقرار الداخلي الذي بدوره سيخفض من مخرجات الأمنية إقليميا وبذلك سيحقق الإستقرار النسبي في كل من مالي والجزائر.

☜ إن سيناريو تأزم الوضع الليبي وتعقده مستقبلا قائم على إحتمال تقسييم ليبيا خاصة في ظل وجود بعض المؤشرات الدالة على ذلك، فبعد سقوط نظام القذافي أعلن إقليم برقة عن الإنفصال وإن إستطاع الحصول على الحكم الذاتي فإن عدة أقاليم أخرى ستنفصل، خاصة في ظل وجود أطراف خارجية تحرض على ذلك من أجل تحقيق مصالحها، تحالف الميليشيات المسلحة مع القبائل وسيطرتها على مختلف الأقاليم الليبية خاصة الشرقية، شعور وإحساس سكان المنطقة الشرقية يالتمييز والحرمان وماشابه ذلك. كما يحتمل هذا السيناريو إمكانية أن تصبح ليبيا قاعدة إرهابية ففي ظل تمكن عودة مختلف ذوي السوابق الإرهابية إلى ليبيا وإستفادتهم من سيولة الأسلحة والإنفلات الأمني وضعف الحكومة المؤقتة، وإقامتهم لمخيمات للتجنيد والتدريب في ليبيا، وإن تحقق هذا السيناريو فإن الأطراف الخارجية ستتخده كذريعة للتدخل في ليبيا بحجة مكافحة الإرهاب، فهذا السيناريو إن تحقق فإن مآلاته ستكون الأخطر على كل من مالي والجزائر خاصة في ظل تواجد عوامل وإرتباطات مشتركة في بينها.

☜ من خلال ما تم تناولته الدراسة للمثلث الإقليمي القائم مابين ليبيا، الجزائر ومالي ويما أن الجزائر هي الدولة الأقوى في هذا المثلث وخاصة بعد فشل دولتي مالي وليبيا، فعليها أن تقوم بدور إقليمي فعال وإقامة تعاون أمني إقليمي، وتبني سياسة دفاعية موحدة تقوم من خلالها بتحديد مصادر التهديدات المشتركة.

الملحق رقم 01 : خارطة القوى المعارضة للقذافي في ليبيا
الملحق رقم 02 : الميليشيات والكتائب المسلحة في ليبيا.

الملحق رقم (01) : القوى المعارضة في ليبيا

القوى المعارضة في الخارج

المؤتمر الوطني للمعارضة : مقره في المملكة المتحدة، نشأ في 2005، اصدر بيانا يعلن فيه ضرورة تنحي القذافي من اجل تشكيل حكومة دستورية.

الاتحاد الدستوري الليبيي : مقره في مانشتر تأسس عام 1981، يدعو الى الملكية، يتمتع بعلاقات مع ولي العهد حسن السنوسي.

الرابطة الليبية لحقوق الانسان : مقرها في جنيف، تم ناسيسها في سنة 1989، لها دور توعوي حول انتهاكات حقوق الامسان التي يرتكبها النظام

القوى المعارضة الاسلامية

الاخوان المسلمين : نشأت كامتداد لحركة الاخوان في مصر لكن تم تكييف برامجها مع البيئة الليبية و بالتالي اصبحت ذات توجه وطني اكثر منه اقليمي. دخلت جماعة الاخوان المسلمين في صراع مع نظام القذافي مند 1973 فأصبحت تنشط في سرية، شارك اعضاء هذه الجماعة في صراع مسلح ضد القذافي، غايتها اقامة نظام اسلامي في ليبيا.

الجماعة الاسلامية المقاتلة : هي تنظيم مسلح يحمل فكر السلفية الجهادية انسأه مجموعة من الشباب الذين شاركوا في الحرب الافغانية السوفياتية، هدفهم اسقاط النظام بالقوة

الحركة الاسلامية الليبية للتغيير : اعلن نشطاء التيار الاسلامي في ليبيا عن تأسيسها في ظل الربيع العربي للمشاركة في اسقاط نظام القذافى

القوى المعارضة المسلحة

اللواءات الثورية : هي جماعات مقاتلة ظهرت في منطقة مصراتة و الزنتان اذ تم تسجيل حوالي نحو 236 كتيبة ثورية في مصراتة.

اللواءات غير المنظمة : هي الكتائب الثورية التي انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية، تم اخضاعها للتدريب و التكوين فاكتسبت بنية تنظيمية و قدرة عسكرية.

الميليشيات : حيث افاد هيئة الاذاعة البريطانية BBC بأنه تشكلت نحو 1700 جماعة مسلحة مختلفة لمحاربة نظام القذافي. تنتشر هذه المليشيات في شرق ليبيا مثل كتيبة شهداء 17 فيفري، كتيبة شهداء ابو سليم. اما في الغرب اهمها: المجلس العسكري لثوار الزنتان.

القوى المعارضة الجديدة

حركة الشباب : الغالبية العظمى المشاركة في الصراع المسلح ضد نظام القذافي، ايضا هم من بدؤوا المظاهرات المناهضة لنظام القذافي بالرغم من انهم غير مدربين عسكريا و لا يمتلكون الخبرة الكافية.

المنشقون عن نظام القذافي : حيث انضم عدد من المنشقين من الحكومة ، السلك ألدبلوماسي القوات المسلحة...الى المعارضة.

المجلس الوطني الانتقالي : يعتبر كاهم جماعة معارضة منظمة، اتخذ مدينة بنغازي كمقر له، كلف محمود جبريل و مصطفى عبد الجليل برئاسته، غقد اول اجتماع في 05 مارس 2011 اسس اللجنة التنفيذية التي هي بمثابة الحكومة، و المجلس العسكري. هدفه بناء دولة دستورية ديمقراطية حديثة.

الملحق رقم 02 : الميليشيات والكتائب المسلحة في ليبيا

	اسم التنظيم	طبيعته	تاريخ التأسيس	المسؤول الأول للتنظيم	مركز القيادة	التوجه	الإمكانيات	التمويل
شرق ليبيا	**أنصار الشريعة**	تنظيم دعوي مسلح يهدف لتحكيم الشريعة الإسلامية في ليبيا.	ماي 2012	محمد علي الزهاوي	بنغازي	سلفي جهادي	غير معروفة	محسوب على تنظيم القاعدة
	كتيبة شهداء 17 فبراير	أكبر وأفضل الميليشيات المسلحة في شرق ليبيا.	فيفري 2011	العقيد مراجع المشيتي	بنغازي	محافظ	12 فوجًا عسكريًّا. عدد أعضائها ما بين 1500 و3500 فرد. تمتلك مجموعة كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة.	وزارة الدفاع الليبية
	درع ليبيا	الأوسع انتشارًا في شتى أرجاء ليبيا، ومحسوب على تيار الإخوان المسلمين.	جانفي 2012	وسام بن حميد	بنغازي	إسلامي	تنقسم القوة إلى ثلاثة لواءات رئيسية في شرق ووسط وغرب ليبيا.	وزارة الدفاع الليبية

	المكتب السياسي لإقليم برقة	يسيطر على الموانئ النفطية المتوقفة بالمنطقة الشرقية لليبيا.	2012	إبراهيم الجضران	أجدابيا	محافظ	مشكل من عدة كتائب أهمها كتيبة عمر المختار	/
	كتائب الشهيد راف الله السحاتي	بدأت الجماعة ككتيبة ضمن لواء شهداء 17 فبراير قبل أن تتوسع وتصبح جماعة مستقلة	2011	إسماعيل الصلابي	بنغازي	إسلامي معتدل	حوالي 1000 عضو	وزارة الدفاع الليبية
	كتيبة شهداء أبو سليم	جماعة جهادية سابقة	جانفي 2011	عماد المنصوري	درنة	إسلامي	حوالي 200 عضو	/
غرب ليبيا	**المجلس العسكري لثوار الزنتان**	اكتسب شهرته من القبض على سيف الإسلام القذافي في نوفمبر 2011.	ماي **2011**	مختار خليفة شهوب	الزنتان	قبلي	ينقسم إلى 05 لواءات (تضم 23 ميليشية) أبرزها لواء الشهيد محمد المدني الذي يضم حوالي 4000 عضو.	/
	لواء سعدون السويحلي	يعتبر جزءًا من مجلس مصراتة العسكري.	2011	فرج السويحلي	مصراته		غير معروفة	تابع للقوات الأمنية غير أنه ما زال يعمل

								بمعزل عن الحكومة
	لواء السويق	محسوب على تحالف القوى الوطنية	2011	عماد مصطفى الطرابلسي	الزنتان	إسلامي معتدل	مسلح تسليحًا جيدًا، لاسيما بالمدافع المضادة للطائرات.	وزارة الدفاع الليبية
	لواء القعقاع (اللواء الأول لحرس الحدود والمنشآت الحيوية والإستراتيجية)	محسوب على تحالف القوى الوطنية	2011	عثمان مليقطة	الزنتان	معتدل	18 ألف شخص 820 دبابة، وعشرات من قطع المدفعية الثقيلة، وأكثر من 2300 سيارة مجهزة برشاشات وأسلحة مضادة للطائرات.	وزارة الدفاع الليبية
جنوب ليبيا	تشير المعلومات إلى تواجد أكثر من **14** فصيلا مسلحا بالجنوب الليبي خاصة مع الحدود الجزائرية وأبرزها كتائب التبو وكتائب ثوار غدامس والطوارق وكتيبة التولي التي يقودها سجين سلفي سابق يدعى حمزة توايل من سكان زويلة في جنوب ليبيا.							

أولا : باللغة العربية :

1. **سورة البقرة. الآية ﴿286﴾**

أ. الموسوعات والقواميس :

1. جبران ، مسعود. **معجم الرائد**. بيروت : دار العلم للملايين، ط.4، 1996.
2. دي مونيريال، تيري و كلين، جان. **موسوعة الاستراتيجيا**. ترجمة : علي محمد مقلد. بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.
3. شوقي، ضيف. **المعجم الوسيط**. القاهرة : مجمع اللغة العربية،ط.4، 2004.

ب. الكتب :

1. أبراش، إبراهيم " الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية و الموجهة". احمد نيفين سعد. **حال الامة العربية – رياح التغيير**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
2. إبراهيم، حسنين توفيق. "تنظيم القاعدة ...أساليب الإستمرارية و عوامل البقاء"، تحرير: محمد عبد العاطي، **تنظيم القاعدة قراءة جديدة**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010.
3. أبو زكرياء، يحي. **الحركات الإسلامية المسلحة في الجزائر**. بيروت : مؤسسة المعارف للمطبوعات، 1993.
4. الأنصاري، علي. **الطوارق II الساحل المخيف**. المكتبة الإكترونية، دت.
5. البداينة، دياب موسى. **الأمن الوطني في عصر العولمة**. الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.
6. بريجنسكي، زبيغنيو. **رؤية استراتيجية امريكا وازمة السلطة العالمية** . ترجمة : فاضل جكتر. بيروت : دار الكتاب العربي،2012.
7. بلقزيز، عبد الاله. **رياح التغيير في الوطن العربي**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
8. بن عجمي بن عيسى، محسن. **الأمن والتنمية**. الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية،2011.
9. بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
10. البياري، رابعة بنت ناصر. **الأمن الداخلي في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية والقضايا المعاصرة**. الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية،2011.
11. البيومي، علي محمد. **دور الصفوة في إتخاذ القرار السياسي**. القاهرة : دار الكتاب الحديث، 2004.
12. توفيق، حسنين إبراهيم. **النظم السياسية العربية : الإتجاهات الحديثة في دراستها**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

13. جاكسون، روبرت . **ميثاق العولمة**. ترجمة : فضل جكت. الرياض : مكتبة العبيكان، 2003.
14. جبيب، هنري. **ليبيا بين الماضي والحاضر**. ترجمة : شاكر ابراهيم. ليبيا : المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع،1981.
15. جندلي، عبد الناصر. **تقنيات مناهج البحث في العلوم الإجتماعية والسياسية**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
16. الحرفس، شاكر محمود سعيد خالد عبد العزيز. **مفاهيم أمنية**. الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010.
17. دوفرجيه، موريس. **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري : الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة : جورج سعد. بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1992.
18. الرويلي، علي بن هلول. **الأزمات تعريفها و أسبابها**. الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.
19. زغلول،عبد الحميد سعد. **تاريخ المغرب العربي**. القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 1965.
20. زيدان، ناصر. **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الاكبر حتى فلاديمير بوتين**. بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.2، 2013.
21. السعدي، ناصر الدين. " الجماعة الليبية المقاتلة، المنابع و المصبات" تحرير : منصور النفيدان، **ليبيا بعد القذافي، صراع التيارات و مخاوف الحرب الأهلية**. دبي : المسبار للدراسات والبحوث،2012.
22. السليمي،عبد الرحيم المنار. " الحركات الإسلامية في ليبيا، النشأة و المواجهة و التحول بعد الثورة" تحرير : منصور النفيدان، **ليبيا بعد القذافي، صراع التيارات و مخاوف الحرب الإهلية**. دبي : المسبار للدراسات و البحوث، 2012.
23. السنوسي، أحميدة أمحمد. **الإتحاد المغاربي دراسة في الجغرفيا الإقليمية والإجتماعية والسياسية**. طرابلس : منشورات جامعة الفاتح، 1999.
24. شاكر، سالم. **الأمازيغيون اليوم**. المغرب : المكتبة الإلكترونية المغربية، د.ت.
25. شكري، محمد عزيزي. **الارهاب الدولي دراسة قانونية**. بيروت: دار العلم للملايين، 1992.
26. شلبي، محمد.**المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات**. الجزائر: دار هومة،ط.5، 2007.
27. شنة، أحمد. **العاصفة الزرقاء : تفاصيل حرب مدمرة إنتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**. الجزائر : مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، 2001.
28. صبح، محمد. **مفهوم القبيلة في النظرية العالمية الثالثة**. طرابلس: المركز العالمي للابحاث ودراسات الكتاب الاخضر، ط2، 1990.

29. الصواني، يوسف محمد. **ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

30. الصواني، يوسف. " الآفاق الديمقراطية في الثورة الليبية" عبد الإله بلقزيز، **الثورة والإنتقال الديقراطي في الوطن العربي**. بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012.

31. ظريف، محمد. " تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، تحرير: محمد عبد العاطي، **تنظيم القاعدة قراءة جديدة**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010.

32. عبد الحي، وليد. **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**. أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

33. عبيدات محمد وآخرون. **منهجية البحث العلمي : القواعد والمراحل والتطبيقات**. الأردن : كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، 1999.

34. عمر، معن خليل. **الموضوعية والتحليل في البحث الإجتماعي**. بيروت : دار الأفاق الجديدة، 1983.

35. غازي،حسن. **الشرق الاوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الامريكية**. دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.

36. غريفيتش، مارثن و أوكالاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي : مركز الخليج للأبحاث،2008.

37. القيلاني، مصطفي. **المغرب العربي الكبير**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.

38. الكثيري، مصطفي. **الخصوصية التاريخية والحضارية للمغرب العربي ومدى إنعكاساتها على التنمية الإدارية**. الأردن: منشورات المنطقة العربية للعلوم الأدارية،1986.

39. الكيلاني، هيثم. **مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي و العسكري**. باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1996.

40. لمخادي، عبد القادر رزيق. **قيادة أفريكوم الأمريكية : حرب باردة أم تسابق للتسلح**. الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2011.

41. محمد أمين، خديجة عرفة. **الأمن الإنساني، المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي** . الرياض : جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.

42. معهد ستوكهولم لإبحاث السلام الدولي. **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**. ترجمة : عمر السعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

43. مقدم، محمد. **القاعدة في المغرب الإسلامي تهريب بإسم الإسلام**. الجزائر : دار القصبة للنشر و التوزيع،2010.

44. هنية، حسن "القاعدة و الجهاد الإلكتروني"، تحرير: محمد عبد العاطي، **تنظيم القاعدة قراءة جديدة**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،2010.

45. ولد أباه، السيد . **الثورات العربية الجديدة المسار و المصير** . بيروت: دار الجداول للنشر والتوزيع، 2011.

ت. الرسائل الجامعية :

1. أبو الفضل، يوسف. **التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية**، رسالة ماجيستر. جامعة القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الافريقية، 2007.
2. إيدابير، أحمد . **التعددية الإثنية والأمن المجتمعي : دراسة حالة مالي** مذكرة ماجيستر. جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012.
3. بوبيبة، نبيل. **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**، مذكرة ماجيستر. جامعة الدول العربية : معهد البحوث و الدراسات العربية، 2009.
4. حمزة، حسام. **الدوائر الجيوسياسية للأمن الوطني الجزائري**. مذكرة ماجيستر. جامعة باتنة : كلية العلوم السياسية،2010.
5. قديح، تيسير إبراهيم . **التدخل الدولي الإنساني –دراسة حالة ليبيا 2011**، مذكرة ماجيستر. جامعة الازهر : كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، 2013.
6. قسوم، سليم. **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، مذكرة ماجيستر. جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام،2010.
7. لخضاري، منصور. **إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006_2011**، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر3 : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2013.
8. معمري، خالد. **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجيستر. جامعة باتنة : كلية الحقوق، 2008.

ث. الدوريات والمجلات :

1. أمنينة، عبير ابراهيم. "الدين و الدولة في ليبيا اليوم"، **المستقبل العربي**، ع. 407 (جانفي 2013)، ص ص.12-14
2. برقوق، أمحند. "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي "، **جريدة الشعب**، ع.14466 (جانفي 2008)، ص.12.
3. حافظ، عبد العظيم جبر. "التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17 فيفري 2011 "، **مجلة المستنصرية العربية و الدولية**، (2012)، ع.38، ص ص. 107، 108.
4. حافظ، عبد العظيم جبر. "التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17 فيفري 2011 "، **مجلة المستنصرية العربية و الدولية**، (2012)، ع.38، ص ص. 107، 108
5. الحربي، سليمان عبد الله. " مفهوم الأمن : مستوياته و صيغه و تهديداته – دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19 (2008)، ص.19

6. حسين، أحمد عبد دايم محمد. "تاريخ القضية الأزوادية و تطورها"،**مجلة قراءات إفريقية**، ع.16(أفريل 2013)، ص.20
7. حمدي، عبد الرحمن. "الطوارق وإشكالية العلاقة ما بين القبلية والدولة"، **الأهرام الإقتصادي**،(سبتمبر 2008)، ص.19.
8. الحموي، ماجد. "قضية لوكربي بين السياسة و القانون و العلاقة بين محكمة العدل الدولية ومجلس الامن"، **مجلة جامعة دمشق**، م.17،ع.2 (2011)، ص. 04
9. حنفي ، خالدعلي. " القذافي و الثورة الليبية خيارات السقوط و الصمود" ،**مجلة آفاق إفريقية**،ع.34 (2012)، ص.86
10. حنفي، خالد علي. "السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجدرية"، **السياسة الدولية**، ع.156 (أفريل 2004)، ص.
11. حنفي، خالد علي. "سقوط الجماهيرية من يحكم ليبيا بعد القذافي"، **السياسة الدولية**، م.46، ع. 186(اكتوبر 2011)، ص.139
12. دهب، مهدي دهب حسن. "الأبعاد الأمنية و السياسة للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الأزواد بدولة مالي"، **مجلة كلية الأقتصاد العلمية**، ع.3 (جانفي 2013)، ص.240
13. دينوتشي، مانليو. "فن الحرب تفكيك أوصال ليبيا "، ترجمة : خالدة مختار بوربحي، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي** ع ،31 (خريف/ شتاء 2013)، ص .66
14. زياني، صالح. "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، **مجلقة الفكر**، ع.05 (د.ت)، ص.290.
15. سالم، علاء. "تطور العلاقات الامريكية الليبية"، **السياسة الدولية**، ع.96 (أفريل 1989)، ص. 58.
16. الشافعي، بدر حسن. "إشكاليات التدخل العسكري لإكواس في شمال مالي"، **السياسة الدولية**، ع.190 (نوفمبر 2012)، ص
17. شحاتة، دينا ووحيد، مريم. "محركات التغيير في العالم العربي، **السياسة الدولية**"، م.46، ع.184 (افريل 2011)، ص ص. 12، 13.
18. صبري، سامي عبد القوي. " الطوارق و دولة الأزواد عوامل الأنفصال و تحديات الإعتراف"، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، ع. ص.67، 68
19. صلاح، أحمد. "ليبيا و تحديات مرحلة ما بعد القبلية"، **ملف الأهرام الإستراتيجي** ، ع.221 (ماي 2013)، ص. 55.

20. الصواني، يوسف محمد. "ليبيا آفاق و تحديات التحول الديمقراطي"، **المستقبل العربي**،ع.395 (جانفي 2010)، ص.12

21. الصواني، يوسف. "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **المستقبل العربي**، ع.416 (أكتوبر 2013)، ص.32

22. عبد الحليم، أميرة. "الأزمة في مالي أعباء إفريقية أمنية جديدة"، **الأهرام اليومي**، (22 ديسمبر 2012)

23. عبد الحليم، أميرة. "تأثير الإضطرابات الداخلية على الأمن الإقليمي للساحل والصحراء "،**السياسة الدولية**، ع. (ديسمبر2013) ص. 85

24. عبد الحليم، أميرة. "تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي و ربيع الثورات العربية"، **آفاق إفريقية**، م.46، ع.38 (2013)، ص.119.

25. عبد العظيم، خالد. "الجوار المالي : التجاعيات الإقليمية لإنفصال "أزواد" في مالي"، **السياسة الدولية**، ع.489، ص.114.

26. عبد الفتاح، شيماء. "الاقتصاد الليبي بعد الثورة"، **آفاق افريقية** م.11 ع.38 (2013) ص ص. 92-91

27. عبد الله، كامل. "تحديات الاستحقاق الدستوري في ليبيا"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**، ع. 218 (جانفي 2013) ص. 07

28. عبد الله، كامل. "تشكيل الحكومة الليبية الجديدة وتحديات المرحلة الانتقالية"، **ملف الأهرام الاستراتيجي**. ع .204 (ديسمبر 2011) ص. 146

29. عبيد، منى حسين. "أبعاد التغيير النظام السياسي في ليبيا، **دراسات دولية**، ع.51 (2012)، ص.44

30. العفيفي، فتحي. "الحرب على الفوضى الخلاقة : النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة"، **المستقبل العربي**، ع.390 (اوت 2011)، ص.151 – 155

31. عقل، زياد. "الثورة الليبية سقوط النظام وأولويات بناء الدولة"،**كراسات إستراتيجية**، ع.219(فيفري 2011)، ص.07

32. عقل، زياد. "الهيكل غير الرسمي للسلطة في ليبيا، **كراسات استراتيجية**"، م.460، ع.219 (أفريل 2011)، ص.12 [1]

33. عقل، زياد. "تشكيل الحكومة الانتقالية و مستقبل الصراع الساسي في ليبيا"، **ملف الاهرام الاستراتيجي**، س.17، ع.202 (أكتوبر2011)، ص.123.

34. عقل، زياد. "عسكرة الانتفاضة : الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية"، **السياسة الدولية**، م.47، ع.184 (أفريل 2011)، ص.71.

35. علي، خالد حنفي. " الجوار القلق : تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية"، **السياسة الدولية**، ع. (أفريل 2012)، ص.

36. علي، خالد حنفي. "الإقليمية في إفريقيا : أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك"، **السياسة الدولية**، ع.144 (أفريل 2001)، ص.34

37. عوني، مالك. "رهان الثورات ...تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، **السياسة الدولية**، ع.186 (أكتوبر 2011)، ص ص.3، 4.

38. عيد، محمد بدري. "ضد النظم؟ الادوار التدخلية للجامعة العربية في الازمات الاقليمية، **السياسة الدولية**، ع.187 (جانفي 2012) ص. 80.

39. غرانفو، رافائيل. "من الجيش الإستعماري إلى الجيش الاستعماري الجديد" لماذا يتمسك الجيش الفرنسي بالمنطقة ؟"، **مجلة الدارسات والنفط الاجتماعي** ع.31، (خريف/ شتاء 2013)، ص. 71.

40. غيث، مي عبد الرحمن. "الحكومة الليبية الجديدة و تحديات مرحلة ما بعد الثورة"، **ملف الأهرام الإستراتيجي** ع.216 (ديسمبر 2012)، ص.142.

41. كانتي، إبراهيم. "الأزمة السياسية في مالي"، **مجلة آفاق إفريقية**، ع.36 (2012)، ص.06

42. كشك، اشرف محمد. "حاف الناتو : من الشراكة الجديدة الى التدخل في الازمات،" **السياسة الدولية**، ع.185 (جوان2011)، ص ص. 24،23.

43. كلاع، شريفة. "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي، حالة ليبيا، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**، ع.05 (فيفري 2014) ص ص.6-7

44. كونتار،إبراهيم. "النزاع المسلح في مالي"، **مجلة قراءات إفريقية**، ع.16 (افريل2013)، ص.32.

45. لخضاري، منصور. "الأزمة الليبية و إنعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي"، **مجلة البحوث و الدراسات**، ع.06 (جوان 2011)، ص.181

46. مساوي، عادل حامي الدين، عبد العلي. "المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية والإسلامية"، **مجلة البيان** (ديسمبر 2010)، ص.379

47. مصباح، زايد عبد الله. "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم وإتخاذ القرار"، **المستقبل العربي**، ع.403 (سبتمبر 2012)، ص.73

48. مصباح، زايد عبيد الله. "إشكالية بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا : القيم و إتخاد القرارات"،**المستقبل العربي**، ع.403 (سبتمبر 2012)، ص ص.75، 76.

49. المهدي، سعد. "قضية الطوارق في مالي"، **قراءات إفريقية**، ع.13 (سبتمبر 2012)، ص ص.32-36.

50. مهدي، محمد عاشور. "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، **مجلة آفاق إفريقية**، ع.34 (2012)، ص.73 .

51. النويني، الحافظ. "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا : حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي"، **المستقبل العربي**، ع. 422 (أفريل 2014)، ص.65.

ج. التقارير والوثائق الرسمية :

1. جامعة الدول العربية، الامانة العامة، **بيان مجلس جامعة الدول العربية بشأن المستجدات التي تشهدها ليبيا**، 22فيفري 2011.

2. جامعة الدول العربية، مجلس جامعة الدول العربية ، **قرار رقم7298**، 02 مارس 2011

3. جامعة الدول العربية، مجلس جامعة الدول العربية، **قرار رقم 7360**، 12 مارس 2011.

4. صندوق النقد الدولي، **إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ليبيا الثورة : التحديات والفرص**، 2012، ص ص. 11-14

5. مجموعة الأزمات الدولية، **الإحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا**، تقرير الشرق الأوسط 107 (جوان2011).

6. مجموعة الأزمات الدولية، **المحافظة على وحدة ليبيا : التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي**، تقرير رقم 115(ديسمبر 2011)، ص.8

7. مجموعة الأزمات الدولية، **نقف معا منقسمين : إستمرار الصراعات في ليبيا**، تقرير رقم 130، (سبتمبر 2012)، ص.18.

8. المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، المنظمة العربية لحقوق الانسان و مجموعة المساعدة القانونية الدولية، **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، (جانفي 2012).

9. منظمة الامم المتحدة، مجلس الامن، **القرار رقم 1970**، 26 فيفري2011.

10. منظمة الامم المتحدة، مجلس الامن، **قرار رقم 1973**، 17 مارس 2011 .

11. منظمة العفو الدولية ، الأمانة الدولية، **المعركة على ليبيا : القتل، الإختفاء و التعذيب**، 2011.

12. هيئة الأمم المتحدة، **تقرير الأمني العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في لليبيا**، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2014. ص 14-15

13. هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن الدولي، **قرار رقم 2071** الصادر بتاريخ (12 أكتوبر 2012)، ص.04.

14. هيئة الأمم المتحدة، **مجلس الأمن الدولي، قرار رقم 2085**، الصادر بتاريخ (20 ديسمبر 2012)، ص.04.

15. هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، **تقرير بعثة التقييم المعنية بتأثير الأزمة االليبية على منطقة الساحل** (18 جانفي 2012)، ص.06

16. وزارة الشؤون الخارجية، المديرية العامة للبلدات العربية، **مذكرة تلخيصية حول ليبيا ما بعد 17** فيفري 2011، 2013.

17. وزارة الشوؤن الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربية، **الدورة 14 للجنة التنفيدية العليا الجزائرية_الليبية**، 28 و29 ديسمبر 2013.

18. وزارة الشوؤن الخارجية، المديرية العامة للبلدان العربية، **لقاء غدامس الثلاثي ما بين الجزائر**، تونس و ليبيا، 12 جانفي 2012.

ح. التقارير والدراسات المنشورة :

1. أبو العوالي، محمد محمود. "القاعدة و حلفاؤها في الساحل و الصحراء"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (17 أفريل 2012)، ص.02

2. أبو العينين، محمود. **التقرير الإستراتيجي 2008/2007** (القاهرة: البحوث و الدراسات الإفريقية، اكتوبر2008)ص.163

3. أحداش، محمد علي. "تقويم للحالة الدستورية في ليبيا"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (سبتمبر 2011)، ص ص.03،02.

4. الأحمر، المولدي. "مشاكل الولادة السياسية العسيرة لليبيا الجديدة"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (جوان 2011)، ص.22

5. أحميدة، علي عبد اللطيف. "دولة ما بعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا"، **المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات** (ماي 2012)، ص.18

6. إدريس، أحمد. "منطقة الساحل الإفريقي و أمن المغرب العربي" **مركز الدراسات المتوسطية و الدولية**، ع.4، (فيفري 2011)، ص.09.

7. أونوها، فريدوم." التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي و المخاوف المتفاقمة"، **مركز الجزيرة للدراسات** (فيفري 2013)، ص ص.07،06

8. بن عنتر، عبد النور. "الأزمة الليبية غياب جماعي و خلافات ثنائية "، **مركز الدراسات المنوسطية و الدولية**، ع.6 (سبتمبر 2011)، ص06.

9. بن عنتر، عبد النور. "الأزمة الليبية غياب جماعي وخلافات ثنائية "، **مركز الدراسات المنوسطية و الدولية**، ع.6 (سبتمبر 2011)، ص06.

10. بن عنتر، عبد النور. "العلاقات المغاربية الإفريقية : بعض الجوانب الشكلية" **مركز الدراسات المتوسطية و الدولية**، ع.4 (فيفري 2011)، ص.01

11. بوبكير، أمل. "السلفية و سياسة التطرف في الجزائر ما بعد الصراع"، **أوراق كارينغي**، ع.11، (سبتمبر 2008)، ص06
12. بوخرص، أنوار. "العنف السياسي في شمال إفريقيا : مصاعب التحرر غير مكتمل"، **مركز بروكنجز الدوحة**، ع.03 (جانفي 2011)، ص.19.
13. بوطالب، محمد نجيب. " الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجية للثوريين التونسية والليبية"، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (أكتوبر 2011)، ص. 13
14. تاج ، مهدي. "المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي و الساحل الإفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات** (20 أكتوبر 2011)، ص.03.
15. السالك، عبيدي ولد. "مخاطر إستمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منظمة المغرب العربي"، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية** ع. 6 (سبتمبر 2011)، ص ص. 4، 5.
16. شباتة، أيمن السيد. "حركة الطوارق الإنفصالية في شمال مالي"، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2012/2011** (ديسمبر 2012)، ص.187.
17. فيليو، جان بيار. " هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل؟"، **أوراق كارنيغي** ، ع.112 (ماي 2010) ص ص.05،04.
18. فيليو، جان بيار. "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تحد جزائري أم تهديد عالمي" **أوراق كارينغي**، ع.104 (أكتوبر 2009)، ص.04.
19. قوي، بوحنية ."الجزائر و الإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا : بين الدبلوماسية الأمنية و الإنكفاء الأمني الداخلي"، **مركز الجزيرة للدراسات** (جانفي 2014)، ص.04.
20. قوي، بوحنية. "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **مركز الجزيرة للدراسات** (جويلية 2012) ص.03
21. قوي، بوحنية. "المجتمع المدني بليبيا وموريطانيا، صراع القبيلة والدولة _ الجزء الثالث " **مركز الجزيرة للدراسات** (23 أفريل 2011)، ص. 08،07.
22. كول، بيتر. "فوضى الحدود، تأمين حدود ليبيا"، **أوراق كارينغي** (أكتوبر 2012)، ص.03.
23. لاخر، ولفرام. الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، **أوراق كارينغي** (سبتمبر 2012)، ص ص. 04-06.
24. مالكي، أحمد. "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي"، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، تونس : مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، ع. 6 (سبتمبر 2011)، ص. 03
25. مركز الجزيرة الدراسات، "الأمن في ليبيا : شرعية الدولة وسطوة السلاح" ، (29 جانفي 2012) ص ص. 06، 07.

26. الهاشمي، حمادو. "نحو سيادة مسؤولة" **حوليات جامعة الجزائر**، ع.24. ج.02 (أكنوبر2012)، ص.41.

27. ولد أحمد سالم، سيدي أحمد. "أزمة شمال مالي... و الإحتمالات المفتوحة"، **مركز الجزيرة للدراسات** (20ديسمبر 2012)، ص.02.

28. ويرى. فريدريك وكول، بيتر. "بناء قطاع الأمن في ليبيا"، **مركز كارينغي للشرق الأوسط**، (جويلية 2013)، ص 03.

خ. المحاضرات والملتقيات :

1. أميمة، فتحي محمد. "الفساد السياسي و الإداري كأحد أسباب الثورات العربية–دراسة وصفية تحليلية لثورة 17 فيفري 2011 في ليبيا نوذجا "،**مؤتمر فلادلفيا الدولي 17** (6 – 8 نوفمبر 2012)، ص ص. 08، 09.

2. بوقارة، حسين. "المسألة الإثنية في منطقة الساحل : الخلفيات والأبعاد"، **الملتقي الوطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والآفاق**، (15 أكتوبر 2012)، ص. 62

3. بومليك، نوال. " نظرية الأمن الإقليمي في العلاقات الدولية"، **الملتقى الدولي حول الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد بجامعة تبسة**، (28–29 أفريل 2014)، 15.

4. خديجة، بوريب. "أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية و فعالية دبلومسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **الملتقى الدولي حول الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد بجامعة تبسة**، (28–29 أفريل 2014)، ص.17

5. سمية، بلعيد. "دوافع الموقف الجزائري تجاه الأزمة المالية : بين إحتواء التهديدات الأمنية و صناعة دور إقليمي جديد"، **الملتقى الدولي حول الجزائر الإقليمي المحددات و الأبعاد بجامعة تبسة**، (28–29 أفريل 2014)، ص. 12

6. ولد الكتاب، محمد الأمين. "التداعيات الأمنية و الإنسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي"، **ملتقى المغرب العربي و التحولات الإقليمية الراهنة بمركز الجزيرة للدراسات**، (17 و 18 فيفري 2013)، ص ص.03–06

د. المواقع الالكترونية :

1. جهاد، بورعدة علي. " الجزائر بين توجه إستراتيجي و عقيدة أمنية"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، في : **http://www.bchaib.net**.

2. الحرماوي، محمد. "مسؤولية الحماية تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا"،**الحوار المتمدن**، ع.198، في : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=375376**.

3. حمد الحسين عبد المنعم، "الارتهان للخارج: السياسات الاقتصادية المعثرة في دول الربيع العربي"، في : **http://rcssmideast.org**.

4. حنفي، خالد علي. "الجيوش الثلاثة " تداعيات أزمة المنقوش على إعادة بناء المؤسسة العسكرية (القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية RCSS)، في **http://rcssmideast.org/**.

5. خور رشيد، فؤاد حمة. "ثورات الربيع العربي تحليل جيوبوليتيكي نقدي"، **الحوار المتمدن**، ع.3724 في : **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307116**

6. الدليمي، ياسين جبار. " الطوارق بين العروبة والشتات الإفريقي في : **https://groups.google.com**.

7. رجب، أحمد. "حصار النفط : التداعيات الاقتصادية للنزاعات الانفصالية في ليبيا" في : **http://rcssmideast.org/**.

8. زقاع، عادل. إعادة صياغة مفهوم الأمن –برنامج البحث في الأمن المجتمعي، في : **https://sites.google.com/site/bouibia1/bouibia-nab**.

9. زونمينو، دافيد. "الاتحاد الافريقي...و الصمت المطبق ازاء الازمة الليبية، ترجمة : منير البغدادي في : **http://studies.aljazeera.net** .

10. السمهوري، محمد. "ترتيب متدهور : أوضاع دول الربيع العربي في مؤشر الدول الفاشلة" **المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية** (جوان 2012) في : **http://www.rcssmideast.org**.

11. عاشي، الحسن. "اربعون سنة على ثورة الفاتح، الاقتصاد الليبي الى اين؟" في : **http://carnegie-mec.org/**.

12. عقل، زياد. "الاتحاد الافريقي و الثورة الليبية : البروتوكولات و المصالح"، **مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية** في : **http://acpss.ahramdigital.org.eg**.

13. عقل، زياد. " ليبيا ومعضلة الدولة" ، في **http://ahramdigital.org.eg**.

14. محسن، عبد الكريم صالح. "نظرية الدومينو و الاختراق الناعم في الشق الاوسط و شمال أفريقيا" في : **http://www.globalarabnetwork.com/opinion/4159-2011-05-09-46-22-19**.

15. محمد، أشلحي. " الطوارق أمازيغ الصحراء الكبرى" **الحوار المتمدن**، ع.1791، في : **http://www.ahewar.org**

16. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي و التدخل الخارجي"، في : **http://www.dohainstitute.org**

ذ. المواقع الرسمية :

1 هيئة الأمم المتحدة : **http://www.un.org/**

1. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا : **http://unsmil.unmissions.org/**
2. منظمة حقوق الإنسان : **http://www.hrw.org/**
3. وزارة الدفاع الوطني،: **http://www.mdn.dz**
4. وزارة السؤون الخارجية/**http://www.mae.gov.dz**
5. وكالة الأنباء الجزائرية : **http://www.aps.dz**.

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1) باللغة الفرنسية

A. ENCYCLOPEDIA & DICTIONARY :

1. **Le Grand Dictionnaire Encyclopédique XXI Siècle .**Philippe Auzou paris : édition auzou, 2001.

B. LIVRES :

1. Ba Konaré, Adame et autres. **Mali-France : regards sur une histoire partagée.** paris : Karthala édition, 2005.
2. Baudin, Marcel**. Hommes Voilés Et Femme Libres : Les Touareg**. Paris : L'harmattan,2006.
3. Bensaleh, Liliane Perrin Et Guilhaudis, Jean François. **Liber Amicorum - Hommage En L'honneur Du Professeur Jaques fontanel**. Paris : L'harmattan, 2013.
4. Boilley , Pierre. **Les Touaregs Kel Adagh Dépendance Et Révoltes : Du Soudan Français Au Mali Contemporain.** Paris : Karathala, 2012.
5. Dufour, Jean Louis. **Un Siècle De Crises.** Paris : Internationales André Versaillé Editeur,2008.
6. Durand, Gwendal. **L'organisation D'al Qaida Au Meghreb Islamique : Réalité Ou Manipulations.** Paris : L' Harmattan, 2011.
7. Elisabeth, Picard. **Armée et Sécurité au cœur de l'autoritarisme.** paris : la découverte ,2008.
8. Foul, Amir. **Ne Dites Pas A Maman Que Sarkosy M'envoie Mourir En Libye.** Paris : Ebook Electronique Livre, 2011.
9. Goncha, Monfida et autres. **La Sécurité Humaine Approches Et Défis**. Paris : Secteur Des Siences Sociales Et Humaines, 2009.
10. Marfaing , Laurence .Et Wippel, Steffer. **Les Relations Transsahariennes A L'époque Contemporaine, Un Esâce Constante Mutation.** Paris : Karthala-Zmo, 2004.
11. Prou, Michel. **De La Guerre Civile En Libye Au Printemps Islamique Arabe**. Paris : L'Harmattan, 2012.

C. ARTICLES :

1. Adam, Bernard. " Mali De L'intervention Militaire Française A Ala Reconstruction De L'état", **Grip Groupe De Recherche Et D'information Sur La Paix Et La Sécurité** (Mars 2013), p p. 12-16.
2. Aida, Ammour Laurence. "Nouveux Défis Sécuritaire En Afrique Du Nord Printemps Arabe", **Gcsp Geneva Centre For Security Policy** (avril 2012), p.02
3. Aida, Laurence. "Evolution De La Politique De Défense Algérienne", **Centre Français De Recherche Sur Le Renseignement**, n°7, (Aout 2013), p p. 01-07
4. Boielly, Pierre. "Mali :Stabilité Du Nord- Mali : Responsabilités Partagées"**, Centre Dor Documentation And Research UNHCR,** n°11 (mai 1999) p. 06
5. Bouhlel-Hardy, Ferdaous. Et Autres," Crises Touarègues Au Niger Et Au Mali", **Ifri,** séminaire du 27 novembre 2007 (janvier 2008) p.02
6. Chapelle. " les nomades du sahara meridition : les touareg", **revue tropiques,** n°308, (mars 1949) p.06
7. Chena , Salim. " L'algerie Et Son Sud Quels Enjeux Sécuritaires ?", **Note De L'ifri,** (Novembre 2013), p.11.
8. Hardy, Ferdous Bouhel. "Crises Touarègues Au Niger Et Au Mali", **Ifri,** (Octobre 2012), p03.
9. Hogard, Jaques. " Répercussion Sécuritaire De La Guerre En Lybie Sur La Zone Maghreb-Sahel", **Intervention Bruxelles** (février 2012)**,** p. 02
10. Houba, Delphine. **"Etat el la question l'intervention militaire en Libye,** Institut Emile Vandervelde (novembre 2011)، p.04.
11. Hugon, Phillippe. "Nouveaux Défis Economiques Et Financières En Afrique Subsaharienne", **Revue Internationale Et Stratégique,** n°46 (été 2002) p.113
12. Khaled, Abdel Azim. " Tentative La France De Créer Une Bases Militaire Au Sud De La Libye", **Perspectives Africains,** V. 11, Editions. 38 (2013), 26
13. Labdelaoui, Hocine. "La Gestion Des Frontiere En Algérie", **Institut Universitaire Européen** (février 2008), p p.11-13.
14. Lecoûtre, Delphine. «La Gestion De La Crise Libyenne Par L'union Africain » **IRSEM Institut De Recherche Stratégique De L'école Militaire,** n°11 (2012), p p 17-20.
15. Luntumbue, Michel. " Le partenariat Afrique-UE à l'épreuve de la crise libyenne" ,**Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité** (mai 2012), p p. 2-3.
16. Martines, Luis. Algerie : Le Calme Avant La tempete ?", **CERI CNRS** (janvier 2012), p p. 06,07

17. Modibo, Keita. "La Résolutions Du Conflit Toureg Au Mali Et Au Niger", **groupe de recherche sur les interventions de paix dans les conflit intra_étatique GRIPCI,** n°10 (juillet 2002) p.06
18. Pellerin, Mathieu. "Le Sahel Et La Contagion Libyenne", **Politique Etrangère,** vol 77, n°4 (avril 2012) , p.841
19. Taje, Mehdi. "Les Enjeux Géopolitique De La Crise Libyenne" **, Tribune,** n°75 (avril 2011) p. 06
20. Taje, Mehdi. "Sécurité Et Stabilité Dans Le Sahel Africain", **Branche Recherche Nato**, n°19 (décembre 2006), p.06.
21. Vendepitte, Marc. " Libya : De Kadhafi À Al Qaida. En Remerciant La CIA " (Octobre 2013), P 02 -03 .

D. RAPPORTS :

1. Centre Internationale De Recherches Et D'études Sur Le Terrorisme El L'aide Aux Victimes Du Terrorisme – CIRET-AVT. **Libye : Un Avenir Incertain,** Paris (Mai 2011), p. 09
2. Européen Parlement. Direction Générale Des Politiques Externes De L'union, **Une Stratégie Cohérente De L'UE Pour Le sahel**, (mai 2012) p.20.
3. Internatioal Crisis Group. "Mali : Sécuriser, Dialoguer Et Réformer", **Rapport N°201**(Avril 2013), P P.15,16.
4. L'instruite D'études De Sécurité. **Rapport Sur Le Conseil De Paix Et De Sécurité**. N°. 57 (avril 2014) p. 06
5. Office Des Nations Unies. **Criminalité Transnationale Organisées En Afrique De L'ouest** (février 2013), p.35
6. Rapport Africain Briefing. "Le Rôle De L'union Africain Dans Les Conflits En Libye Et Coté d'Ivoire ", **Observatoire De l'Afrique,**(Mai 2011) p.03.

2) باللغة الإنجليزية :

A. Book :

1. Azar, Edward. **The Managment Of Protracted Social Conflict: Theory And Cases.** Uk : Dartmouth Publishing Company , 1990.
2. Collins, Alan. **Comtemporary Security Studies.** England : University Oxford, Third Edition, 2007.
3. Hehir, Aidam. and Murray, Robert. **Libya, the responsibility to protect and future of humanitarian intervention**.New York : palgrave macmillan, 2013.
4. Holbrad, Carsten. **The Super Power And International Conflict**. London : The Macmillan Press, 1979.
5. J. Hentz, James. **New And Critical Security And Regionalism.** England : Ashgate, 2003.

6. J.Holsti, Kalmi. **The State War And State Of War.** United Kingdom : University Of Cambrige, 1996.
7. Jume, Gerd. And Verkoren, Willemjin**. Post Conflict Development Meeting New Chanllanges.** USA : Lynne Riemmer Publishers, 2005.
8. Moller, Bjorn. **The Concept Of Security : The Pros And Cons Of Expansion And Contraction.** Copenhagan : International Peace Research Institut, 2000.
9. P.Forsy, David. **The Politics Of International Law, U.S.A Forgien Policy.** U.S.A : Lyme Riemer PHB, 1990.
10. P.Schmid, Alex and F. Hindle, Garry. **After The War In Terror Regional An Multilateral Perspectives On Counter-Terrorism Strategy.** London : RUSI Royal United Services Institute, 2009.
11. Paleri, PrabhaKaran. **National Security.** New Delhi : Tata McGraw- Hill, 2008.
12. Peters, Joel. **The European Union And The Arab Spring.** United Kingdom : Lexngton Books, 2012.
13. Roches, Jean Jaques. **Theorie Des Relations Internationales.** Paris : Montcherstien, 5 Eme Edition, 2004.
14. Rotberg, Rotberg. **The New Nation On Nation State Failure.** Usa : The Washington Quenterty,2002.
15. Vandewalle, Dirk. **A history of modern Libya.** newyork : Cambridge university press, 2012.

B. Periodicals and journals and paper :

1. Bakarania, Shivit. "Conflict Divers, International Reponses, And The Outlook For Peace In Mali : A Literature Review", **Governance And Social Development Resource Centre** (January 2013), p p.18-20
2. Bakrania, Shivit. "Libya : Border Security And Regional Cooperation", **GSDRC,** (January 2014), p.05
3. Bello, Oladiran. " Quoick Fix For Quicksand ? Implementing The Eu Sahel Strategy", **FRIDE**, n°114 (novembre 2012) p. 10
4. Bleck Jaimie, Abdoulay, Dembele And Sidiki, Guindo. " Reconstructing The Malian State : Perspectivrd Of Internally Displaced Persons Results From A Survey Conducted", **University Of Notre Dame** (January 2014), p 19.
5. Brome, Eric. "Border Insecurity In North Africa", **GSDRC Governance. Social Development.Humanitarian. Conflict** (may 2013), p. 03.
6. Chipaike , Ronald. "The Libya Crisis : The Militarization Of New Scramble And More", **International Journal Of Humanities And Social Science,** vol.2, n°8 (April 2012), p 06
7. Combaz, Emilie. "Political Economy Of Libya After The Qadhafi Regine", **GSDRC Governance. Social Development.Humanitarian. Conflict** (February 2011), p p. 04, 05

8. El-Katiri, Mohammed. " State Building Challenges In A Post-Revolutions Libya", **Strategic Studies Institute** (October 2012), p. 37
9. K.Busch, Gary. "The Logistics Of War In The Sahel", **Stability : International Journal Of Security & Development (**2013**),** p p.4-8
10. Khan, Mohsin And Mezran, Karim. " The Libyan Economy After The Revolution : Still No Clair Vision", **Atlantic Concil** (Apil 2013), p. 03
11. Klute, George. " next -Gaddafi repercussions in morthden mali" , strategic review for southern Africa" v.35, n° 02, (2013), p p. 57-60
12. Le Sage, Andre. "Africa's Irregular Security Threats : Challengers For Us Engagement", **Strategic Forum,** N°235 (December 2010) P.05.
13. Levy, David. "Chaos Theory Ans Strategy", **Strategic Management Journal,** vol. 15, 167 – 178 (1994), p.169.
14. Marin, George Princy. " The Libyan Crisis And The Western Sahel : Emerging Security Issues", **Institute For Defence Studies And Analyses** (August 2012) , p.03
15. Martin, Ole Gaasholt. " Northern Mali 2012 : The Short- Lived Triumph Of Irredentism", **Strategic Review For Southeem Africa,** vol35, n°2 (2012), p.68
16. Martineg, Louis. " New Lybia Between The Past And The Future", **Cisi Instito Per Gli Studi Di Politician Internnazional**, N°.113 (June 2012), P. 02.
17. Ofri, Arie. "Crisis And Opportunity For Casting", **Journal Of Word Affaire,** N° 4 (1983), P.82
18. P.Joy, Ajish. "The Crisis In Libya", **Orf Issue Brief,** N°28 (April 2011), P.02.
19. Pack , Jason and Barfi, Barak. " In war's wake the struggle for post qadhafi Libya" **The Washington institute for near east policy** (February 2012)، p. 17.
20. Pargeter, Alison. " Libya Reforming The Impossible", **African Political Economy,** N°108, (Jaune 2006), p.219
21. Reeve, Richard. " Security In The Sahel : Part 1 Stabillsing Mali In 2013-2014", **Oxford Research Group Building Briding Bridges For Global Security** (January 2014), p.p 1-5.
22. S.Chivvis, Christopher. & Martine, Jeffery. " Libya After Qaddafi- Lessons And Implications For The Future", **Rand Cooperation,** (2014), p.29.
23. Sabet, Pejman Ghasemi Poor And Others. "Application Of Domino Theory To Justify And Prevent Accident Occurance In Construction Sites", **Journal Of Mechamical And Civil Engineering** (Mars – April 2013), p.76.
24. Vira, Varum And H. Cordesman, Anthory. "The Libyan Uspring An Uncertain Trajectory" **Burke Chair In Strategy _ Centre For Strategic & International Studies** (June 2011), p.07.
25. Vogler, Sarah. "Security Challengers In Libya And The Sahel", **CNA Center Strategic Studies** (December 2012), p.03.

26. Yonah, Alexander. Terrorism In North Africa & The Sahel In 2012 : Global Reach& Implications, **Inter-University Center For Terrorism Studies** (February 2013) , p.12.

C. REPORTS :

1. Centre For Security Governance. " Libya : Dealing With The Militias Advancing Decurity Sector Reform" N°1(November 2013), p. 02
2. Menas Association. "menas Alegria politics & Security" (Décembre 2011), p p. 06 -08
3. Oxfam Research Reports. Prospects For Improved Social Relations After The Armed Conflict In Northern Mali (October 2013), P.10

D. : WEBCITES

1. "L'expérience Algérienne En Matière De Délimitation Des Frontière Terrestres" en : **https://www.dur.ac.uk/resources/ibru/conferences/thailand/algeria.pdf**
2. "L'intervention militaire contre la Libye " , en : **http://iusadbellum.files.wordpress.com/2011/07/2011-otan-libye1.pdf.**
3. Brahim Takherout, "La France Veut Installer Une Base Militaire En Libye", En : **http://afrique-asie.fr**.
4. **http://www.globalfirepower.com**
5. **http://www.undp.org**
6. Stratfor, special rapport : Libya's tribal en : http://www.stratfor.com/sample/analysis/special-report-libyas-tribal-dynamics.